

فهرس

البند	الموضوع	رقم القرار / المستند	الصفحة
في مجال الشؤون السياسية:			
1	تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك.	550	5
2	القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته: أ- القضية الفلسطينية ومستجداتها. ب- الجولان العربي السوري المحتل. ج- التضامن مع لبنان ودعمه.	551 552 553	5 21 28
3	تطورات الوضع في سورية.	554	34
4	تطورات الوضع في اليمن.	555	39
5	تطورات الوضع في الصومال.	556	41
6	جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.	557	46
7	الإرهاب الدولي وسبل مكافحته.	558	48
8	النظام الأساسي للبرلمان العربي.	559	52
في مجال الشؤون الاقتصادية والاجتماعية:			
9	متابعة تنفيذ أعمال القمتين العربيتين التتمويتين: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت: 19-20 يناير/ كانون الثاني 2009) ودورتها الثانية (شرم الشيخ: 19 يناير/ كانون الثاني 2011) والإعداد للقمّة العربية التتموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير/ كانون الثاني 2013).	560	62
10	الإستراتيجية السياحية العربية وآليات تنفيذها.	561	63

البند	الموضوع	رقم القرار / المستند	الصفحة
11	إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة وآليات تنفيذها.	562	120
12	الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث.	563	153
13	الإعداد والتحضير للمؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية (2012).	564	178
14	إعلان المؤتمر العربي الرابع رفيع المستوى لحقوق الطفل مراکش (2010).	565	179
في مجال تطوير الجامعة والشؤون الإدارية والتنظيمية:			
15	الترحيب بتعيين الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية.	566	180
16	تطوير أنظمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.	567	181
17	توجيه الشكر والتقدير لجمهورية العراق لاستضافتها القمة العادية (23) في بغداد.	568	181
18	موعد ومكان عقد الدورة العادية (24) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.	569	182
185	إعلان بغداد.	ق/23/(03/12)-12-ع(0096)	185
199	خطاب فخامة الرئيس جلال طالباني رئيس جمهورية العراق في الجلسة الافتتاحية.	ق/23/(03/12)-40-خ(0124)	199
207	خطاب فخامة دولة الرئيس نوري كامل المالكي رئيس وزراء جمهورية العراق في الجلسة الافتتاحية.	ق/23/(03/12)-40-خ(0124)	207
219	خطاب معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية.	ق/23/(03/12)-29-خ(0113)	219
231	قائمة أسماء القادة العرب ورؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة د.ع (23).	ق/23/(03/12)-10-نث(0094)	231

القرارات

تقرير الأمين العام عن
العمل العربي المشترك

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام الذي تناول مختلف مجالات العمل العربي المشترك،
- وبعد الاستماع إلى التقرير التمهيدي الذي قدمه السيد الأمين العام عن تطوير وتحديث الجامعة ومؤسساتها،

يقرر

- 1- الإشادة بتقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك في مختلف المجالات.
- 2- أخذ العلم بالتقرير الأولي عن تطوير وتحديث الجامعة ومنظماتها، وتوجيه الشكر للأمين العام واللجنة المستقلة برئاسة معالي السيد الأخضر الإبراهيمي والعمل على توفير الإمكانيات اللازمة لمواصلة عمل اللجنة. والتأكيد على تقديم تقارير دورية في هذا الشأن إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري تمهيداً لرفع التوصيات إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة لاعتمادها.

(ق.ق: 550 د.ع (23) - 2012/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

القضية الفلسطينية
والصراع العربي
الإسرائيلي ومستجداته:
أ- القضية الفلسطينية
ومستجداتها

- وإذ يستذكر قرارات القمم العربية، وبخاصة قمة بيروت (2002)، وقمة شرم الشيخ (2003)، وقمة تونس (2004)، وقمة الجزائر (2005)، وقمة السودان (2006) وقمة الرياض (2007)، وقمة دمشق (2008) وقمة الدوحة (2009)، وقمة سرت (2010) والبيانات الصادرة عن اجتماعات اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية بتاريخ 2009/11/12، و2010/3/2، و2010/3/10، و2010/3/26، و2010/5/1، و2010/8/23، و2010/10/8، و2010/12/15، و2011/5/28، و2011/7/14، و2011/8/23، و2011/10/30،
- وإذ يشير إلى قرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي وبخاصة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمتعلقة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وعملية السلام الدائم والشامل،
- وبالنظر للمخاطر الجسيمة المتزايدة التي تواجهها القضية الفلسطينية جراء استمرار السياسات الإسرائيلية العدوانية وبشكل خاص تلك الهادفة إلى تغيير البنية الجغرافية والديمغرافية والثقافية لمدينة القدس، بما في ذلك إجراءات توسيع بناء المستوطنات فيها وفرض الأنظمة والتشريعات الرامية لطرد سكانها، وتهويدها وطمس هويتها العربية، واستهداف المقدسات الإسلامية والمسيحية وبخاصة المسجد الأقصى، ومحاولة تغيير معالم البلدة القديمة في القدس، وهو ما أظهرته الإجراءات والممارسات الإسرائيلية المستمرة بصورة واضحة،
- وفي ضوء رفض إسرائيل المتواصل الانصياع لقرارات الشرعية الدولية وإمعانها في انتهاك القانون الدولي الإنساني بحق الشعب الفلسطيني من خلال إجراءات الحصار الاقتصادي الخانق وسياسة العقوبات الجماعية، وتقطيع أوصال الأرض الفلسطينية،

والاعتداء المستمر على المرافق الحيوية والمؤسسات الوطنية الفلسطينية،

- وتأكيداً للموقف العربي الثابت والدائم باعتبار القضية الفلسطينية القضية المركزية للعرب جميعاً، وتعنى جميع أبناء الأمة العربية وأقطارها، وتشكل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي بما يمثله من خطر عسكري وسياسي واقتصادي وحضاري يهدد مصير الأمة العربية بكاملها،
- وانطلاقاً من الحرص العربي على دعم صمود الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استعادة حقوقه، وتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة لمواجهة المخططات الإسرائيلية،
- وإذ يدين استمرار تصاعد العدوان الوحشي الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني،

يُقرر

أولاً: مبادرة السلام العربية:

- 1- التأكيد مجدداً على أن السلام العادل والشامل هو الخيار الاستراتيجي وأن عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها، والتأكيد على أن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل وحتى الخط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، والأراضي التي لازالت محتلة في الجنوب اللبناني والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى مبادرة السلام العربية ووفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم

(194) لسنة 1948، ورفض كافة أشكال التوطين وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً لما جاء في مبادرة السلام العربية التي أقرت في قمة بيروت (2002) وأعادت التأكيد عليها القمم العربية المتعاقبة ووفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومرجعياتها ذات الصلة.

2- التأكيد على أن دولة فلسطين شريك كامل في عملية السلام وضرورة استمرار دعم منظمة التحرير الفلسطينية في مطالبتها لإسرائيل بالوقف الكامل للاستيطان، وأن المفاوضات يجب أن تركز على مرجعية عملية السلام والمتمثلة في قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإطار زمني محدد، وأن النقاش حول الحدود لا بد أن يستند على إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام 1967، والشروع في قضايا التسوية النهائية للصراع العربي الإسرائيلي وعلى رأسها الاستيطان والقدس واللاجئين والحدود والأمن والمياه والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة والتأكيد على أن قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، هي وحدة جغرافية واحدة لا تتجزأ لقيام دولة فلسطين المستقلة على كافة الأراضي التي احتلت عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ورفض كافة المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تقنين وحدة الأراضي الفلسطينية وكافة الإجراءات أحادية الجانب التي تتخذها إسرائيل.

3- تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة لتعثر عملية المفاوضات بسبب تعنتها وإصرارها على الاستمرار في الاستيطان كبديل

عن السلام برغم الإجماع الدولي الواضح على عدم قانونية وشرعية المستوطنات، وعلى الضرر البالغ الذي يمثله الاستمرار في الاستيطان على فرص تحقيق السلام وتحقيق حل الدولتين، والتأكيد مجدداً على أن الموقف الإسرائيلي والذي يتعارض مع أحكام وقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومع متطلبات تحقيق السلام وفشل الوسيط الأمريكي في تحقيق نتائج في مساعيه سيؤدي إلى إعادة النظر في عملية المفاوضات لأن مسار المفاوضات أصبح غير مجد، وأن استئنافها مرهونا بتلقي عرض جاد يكفل إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي ووفقاً لمرجعيات عملية السلام.

4- رفض المواقف الإسرائيلية الخاصة بمطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، ورفض كافة الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب الهادفة إلى تغيير الواقع الديمغرافي والجغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وفرض وقائع جديدة على الأرض، واستباق نتائج مفاوضات الوضع النهائي ومحاولات الالتفاف على أسس عملية السلام ومرجعياتها وتقويض الحل المتمثل في إقامة دولتين والقضاء على فرص إقامة دولة فلسطين المستقلة والقابلة للحياة.

5- التأكيد على عدم شرعية وعدم قانونية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة والتأكيد على ضرورة التصدي لمحاولات الحكومة الإسرائيلية تنفيذ

إجراءات أحادية الجانب وخلق وقائع جديدة على الأرض، ورفض أي محاولة لاعتبار المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة أمراً واقعاً في انتهاك خطير للقانون الدولي والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

6- مطالبة المجتمع الدولي بذل جهوده لوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة لاسيما قراري مجلس الأمن رقم 465 لعام 1980 ورقم 497 لعام 1981 اللذين يؤكدان على عدم شرعية الاستيطان وضرورة تفكيك المستوطنات القائمة. حيث تمثل انتهاكاً للقانون الدولي والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واتخاذ إجراءات لمنع منتجات المستعمرات الإسرائيلية من الاستفادة من أي تسهيلات وإعفاءات جمركية في الأسواق الدولية.

7- التأكيد على أن فشل الإدارة الأمريكية وتخليها في إلزام الحكومة الإسرائيلية لوقف النشاط الاستيطاني يتطلب بشكل فوري أن تعلن بوضوح حدود الدولتين على أساس خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، كما أن توفير الأمن يتم من خلال الحل العادل والشامل للصراع العربي الإسرائيلي والانسحاب الكامل والشامل من الأراضي المحتلة وإنهاء أي شكل من أشكال التواجد العسكري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية.

8- التأكيد على أهمية التحرك من أجل الدعوة لعقد مؤتمر دولي خاص بطرح القضية الفلسطينية من كافة جوانبها بهدف إنهاء

الاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة مستندا على إقرار قضايا التسوية النهائية للصراع العربي الإسرائيلي وعلى رأسها الحدود، الأمن، والاستيطان، والقدس واللاجئين والمياه، والإفراج عن المعتقلين، ووفقا لقرارات الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام المتفق عليها ومبادرة السلام العربية، ووفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والخاص بقضية اللاجئين رقم (194) لسنة 1948.

- 9- توجيه الشكر للأطراف الدولية التي دعمت مبادرة السلام العربية ومطالبتها مواصلة دعمها للقضية الفلسطينية والحقوق العربية والدفع بجهود السلام والتأكيد على أن استمرار رفض إسرائيل لمبادرة السلام العربية التي تستند إلى الشرعية الدولية ومبادئها ومرجعياتها تؤكد عدم جدية إسرائيل في تحقيق السلام.
- 10- التأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية، وأهمية استمرار جهودها برئاسة دولة قطر خلال الدورة العادية (23) للجنة العربية، وفقا للإطار السياسي الذي يقوم على أن مبادرة السلام العربية المطروحة اليوم لن تبقى على الطاولة طويلا.

ثانياً: تطورات القضية الفلسطينية:

- 11- التأكيد على القرار العربي لدعم التوجه الفلسطيني لتقديم طلب للأمم المتحدة للاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من يونيو/ حزيران لعام 1967 بتاريخ 2011/9/23، وعاصمتها القدس الشرقية، والحصول على العضوية الكاملة، ودعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وجميع الدول الأعضاء

للاستمرار في بذل الجهود لحشد الدعم الدولي لهذا الطلب،
وتكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة للاستمرار في
متابعة الإجراءات القانونية اللازمة لهذا التحرك، ومتابعة كافة
الجهات ذات الصلة في هذا الشأن.

12- مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بعدم استخدام حق النقض
في مجلس الأمن ضد القرار العربي لمطالبة الدول الأعضاء
في الأمم المتحدة للاعتراف وقبول انضمام دولة فلسطين
للأسرة الدولية بالأمم المتحدة خاصة وأن هذا الموقف يتماشى
مع تصريحات الرئيس الأمريكي باراك أوباما والذي عبر عنها
في خطابه بتاريخ 2011/5/19، لتحقيق السلام على أساس
حل الدولتين على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران لعام
1967، وأن تكون حدود دولة فلسطين مع مصر والأردن
وإسرائيل، وما جاء في خطابه أمام الجمعية العامة في سبتمبر/
أيلول 2010، بشأن قيام الدولة الفلسطينية عام 2011.

13- توجيه الشكر لكافة الدول التي اعترفت مؤخرا بدولة فلسطين
على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967 وعاصمتها القدس
الشرقية، والدول التي أقدمت على رفع التمثيل الدبلوماسي
لفلسطين، ودعوة الدول التي لم تعترف بعد إلى القيام بذلك
إسهاما منها بتعزيز الإجماع الدولي القائم على ضرورة إنهاء
الاحتلال وقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس
الشرقية ووفقا لقرارات الشرعية الدولية.

14- التأكيد على أهمية انضمام دولة فلسطين إلى منظمة اليونسكو
والإشادة بجميع الدول التي صوتت لصالح عضوية فلسطين،

وذلك لأن عضوية فلسطين ستسهم في الدفاع عن التراث الإنساني الفلسطيني والهوية العربية لفلسطين، ومطالبة المجتمع الدولي بتكثيف جهوده لمساعدة دولة فلسطين لسرعة انضمامها إلى باقي المنظمات والهيئات الدولية.

15- احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس وتتمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية واحترام المؤسسات الشرعية للسلطة الوطنية الفلسطينية المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب، والالتزام بوحدة القرار الفلسطيني من أجل الحفاظ على مكتسبات وحقوق الشعب الفلسطيني المعرضة للخطر، والتأكيد على أن المصالحة الوطنية الفلسطينية تشكل الضمانة الحقيقية الوحيدة في سبيل الحفاظ على الأراضي الفلسطينية.

16- التأكيد على عدم شرعية وعدم قانونية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة والتأكيد على ضرورة إعلان إسرائيل الوقف الفوري والكامل لسياسة الاستيطان وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة لاسيما قرار مجلس الأمن رقم (465) لعام 1980، ورقم (497) لعام 1981، اللذان يؤكدان على عدم شرعية الاستيطان، وضرورة تفكيك المستوطنات القائمة تحت رقابة دولية، والعمل على إزالة جدار الفصل العنصري ووقف كافة إجراءات التهويد الإسرائيلية في القدس، وإنهاء الحصار الاقتصادي والعسكري

وتحميلها مسؤولية تعويض الشعب الفلسطيني عن كل الخسائر الفادحة التي لحقت به جراء هذا الحصار، ورفع الحواجز العسكرية بين مدن الضفة الغربية وفتح كافة معابر قطاع غزة.

17- الإشادة بقرار مجلس حقوق الإنسان القاضي بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في أبعاد الاستيطان الإسرائيلي على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة بما فيها القدس، ومطالبة المجتمع الدولي وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف بجانب الحق الفلسطيني للتأكيد على عدم شرعية وعدم قانونية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضرورة التصدي لمحاولات إسرائيل باعتبار الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة انتهاك خطير للقانون الدولي والشرعية الدولية.

18- مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل من أجل رفع الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر من وإلى قطاع غزة وبتفعيل اتفاق المعابر الذي تم التوصل إليه في 2005/11/15 وخاصة بعد أن تحول القطاع فعليا إلى سجن كبير، وامتناع إسرائيل عن فتح المعابر وعدم السماح ببناء الميناء، وإعادة بناء المطار وإنشاء ممر آمن بين قطاع غزة والضفة الغربية، ورفضها إدخال مواد البناء لإعادة إعمار ما دمرته الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة والتعبير عن الشكر والتقدير للإجراءات التي اتخذتها جمهورية مصر العربية على معبر رفح للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

19- الترحيب بالتوقيع على اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية بتاريخ 2011/5/4، وبما يحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني، والتعبير عن الشكر لجمهورية مصر العربية لرعايتها المتواصلة واستمرار جهودها الحثيثة لتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني، ودعوة القوى الفلسطينية إلى سرعة تنفيذ بنود هذا الاتفاق، وذلك لمواجهة التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية.

20- الترحيب بإعلان الدوحة وما تم الاتفاق عليه بشأن تشكيل حكومة انتقالية من كفاءات وطنية مستقلة تنفيذا لاتفاق القاهرة، وتعمل على التحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني، وإعمار غزة.

21- العمل على تنفيذ قرارات القمم العربية السابقة والخاصة بإنهاء الحصار الإسرائيلي وإعادة الإعمار لقطاع غزة، وبخاصة القمة العربية التنموية (الكويت: يناير/ كانون ثان 2009)، والقمة العربية العادية الثانية والعشرين (سرت: مارس/ آذار 2010)، وبالإشارة إلى نتائج اجتماع قمة شرم الشيخ لإعمار غزة (مارس/ آذار 2009)، التأكيد على ضرورة الإسراع في إنهاء كافة أشكال الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، ودعوة كافة المشاركين في مؤتمر شرم الشيخ لإعمار غزة إلى اجتماع آخر لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها.

22- مطالبة جامعة الدول العربية مخاطبة كافة الدول والمنظمات والهيئات الدولية المساندة للقضية الفلسطينية لحشد التأييد لقضية الأسرى، والبدء فوراً بالتحضير لعقد المؤتمر الدولي في جامعة الدول العربية لتوضيح قضية الأسرى وأبعادها،

وذلك تنفيذًا لقرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم (504) في دورته العادية (22) بسرت بتاريخ 2010/3/28، مع استمرار التنسيق بين الأمانة العامة ووزارة الأسرى والمحررين في السلطة الوطنية الفلسطينية.

23- مناشدة جميع الدول والمنظمات والهيئات الدولية المعنية بالاستجابة الفورية لما طالبت به محكمة العدل الدولية بشأن عدم الاعتراف بالوضع الناشئ عن إقامة جدار الفصل العنصري، والامتناع عن تقديم أي مساعدة لعملية بنائه وتفكيك ما تم إنشاؤه منه والتعويض عن الأضرار الناتجة عنه، والتأكيد على دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى وضع خطة تحرك لدفع المجتمع الدولي لتنفيذ الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في 2004/7/9، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول عدم شرعية جدار الفصل العنصري الصادر في 2004/7/20، وقيام الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد سجل للأضرار المترتبة عن الجدار كما نص على ذلك قرار الجمعية العامة.

24- دعوة الحكومة السويسرية إلى السعي لاستئناف عقد مؤتمر جنيف للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة والمطالبة بحماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خاصة في ضوء استمرار انتهاك القوات الإسرائيلية لاتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولي الإنساني.

25- تأكيد التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ورفض محاولات التوطين بكافة أشكاله ورفض أي تحركات من

أطراف دولية من شأنها إسقاط حق العودة، ودعوة الأمانة العامة والدول الأعضاء إلى مواصلة وتكثيف جهودها على الساحة الدولية، وفي الأمم المتحدة، لتأكيد هذا الحق وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار الجمعية العامة رقم 194 (1948) ووفقاً لمبادرة السلام العربية وتأكيد مسؤولية إسرائيل القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء واستمرار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

26- التأكيد على أهمية استمرار توفير الدعم المالي اللازم لبرامج ونشاطات وكالة الغوث الدولية الاعتيادية والطارئة، ودعوة الأمانة العامة وبعثاتها في الخارج ومجالس السفراء العرب إلى مواصلة تفعيل قنوات الاتصال المختلفة مع الدول المانحة كافة، لحثها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه وكالة الغوث الدولية وتمكين الوكالة من القيام بمهامها كاملة ومطالبتها بدعم برنامج الطوارئ الذي لازالت الحاجة له ماسة نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية وآثارها، وعدم تحميل الدول العربية المضيئة أعباء إضافية تقع أساساً ضمن مسؤولية الأونروا.

27- توجيه الشكر للدول العربية التي قامت بدعم الاقتصاد الفلسطيني وفتحت أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات الفلسطينية المنشأ عبر إعفائها من الرسوم الجمركية، ودعوة باقي الدول العربية لتنفيذ القرارات الصادرة بهذا الشأن، ودعوة الجهات المختصة بالسلطة الوطنية الفلسطينية لتزويد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتقارير دورية حول الصعوبات التي تعترض تدفق السلع والمنتجات الفلسطينية إلى الدول العربية.

ثالثاً: الإجراءات الإسرائيلية في القدس:

28- التأكيد على عروبة القدس ورفض كافة الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية وغير القانونية التي تستهدف تهويد المدينة وضمها وتهجير سكانها، وإدانة مصادرة الأراضي وبناء وحدات استيطانية في القدس الشرقية، وإدانة أعمال الحفريات الإسرائيلية أسفل وفي محيط المسجد الأقصى التي تهدد بانهياره ودعوة المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية ولاسيما منظمة اليونسكو إلى تحمل مسؤولياتها في الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية، ودعوة الدول العربية إلى ضرورة التحرك السريع من أجل إحباط مخططات إسرائيل، مع التنويه بالجهود التي يقوم بها بيت مال القدس التابع للجنة القدس برئاسة جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية.

29- إدانة محاولات إسرائيل الممنهجة والمتكررة والمتواصلة بالعدوان على المسجد الأقصى المبارك بهدف إحكام سيطرتها عليه، وإدانة سماحها لليمين المتطرف من الاقتحام المتكرر لباحات المسجد الأقصى المبارك بهدف تنفيذ مخطط هدمه وإقامة هيكلهم المزعوم في سابقة عنصرية خطيرة تمس العالم الإسلامي بأسره، ومطالبة المجتمع الدولي ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي واليونسكو بتحمل المسؤولية في الحفاظ على المسجد الأقصى المبارك باعتباره أبرز معلم إسلامي في فلسطين المحتلة، وتكليف المجموعة العربية في نيويورك بالتحرك السريع لتوضيح خطورة ما يتعرض له المسجد الأقصى المبارك.

30- الترحيب بمبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بالتوجه إلى مجلس الأمن بغرض استصدار قرار يقضي بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل منذ احتلال 1967 في القدس العربية، بقصد طمس معالمها الإسلامية والعربية.

31- توجيه الشكر لدولة قطر الشقيقة لعقدتها مؤتمر القدس الدولي للدفاع عن مدينة القدس وحمايتها تحت رعاية جامعة الدول العربية تنفيذاً لقرار قمة سرت رقم 503 د.ع (22) بتاريخ 2010/3/28، برعاية وحضور صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (أمير دولة قطر) وبحضور فخامة الرئيس محمود عباس (رئيس دولة فلسطين)، ومطالبة جامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر الدولي وذلك لدعم صمود وثبات أهلها في التصدي لمخاطر تهويد مدينة القدس، والترحيل القسري لسكانها والإجراءات المستمرة والمتصاعدة لتدمير مقدساتها الإسلامية والمسيحية، وطمس تاريخها وتراثها الإنساني.

32- مطالبة الفاتيكان بعدم توقيع أي اتفاق مع الحكومة الإسرائيلية يتعلق بقضايا الملكية الاقتصادية والمالية والعقارية للكنيسة الكاثوليكية أو لمؤسسات وتجمعات كاثوليكية واقعة في القدس الشرقية، ولا يجوز عقد أي اتفاق بهذا الخصوص إلا مع دولة فلسطين، وذلك لأن القدس هي أرض محتلة منذ عام 1967، وأي اتفاق مع إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) يعتبر خرقاً صريحاً للقانون الدولي والشرعية الدولية وقراراتها، ومطالبة الفاتيكان بالتزامه بالاتفاق الذي وقعه عام 2000 مع دولة فلسطين.

33- الدعوة لتفعيل قرار قمة سرت 2010 رقم (503) بشأن القدس والخاص بزيادة الدعم الإضافي المقرر في قمة بيروت 2002 لصندوق الأقصى والقدس إلى 500 مليون دولار، والطلب من جامعة الدول العربية وضع آليات لتفعيل خطة التحرك العربي لإنقاذ القدس.

رابعاً: دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني:

34- التأكيد على دعوة الدول العربية إلى توفير شبكة أمان مالية بأسرع وقت ممكن بمبلغ مائة مليون دولار أمريكي شهرياً للسلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك لدعم القيادة الفلسطينية في ضوء ما تتعرض له من ضغوطات مالية واستمرار إسرائيل في عدم تحويلها للأموال المستحقة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

35- توجيه الشكر للدول العربية التي أوفت بكامل التزاماتها ومساهمتها كلياً أو جزئياً في دعم موارد صندوق الأقصى وانتفاضة القدس وفقاً لقرارات قمة القاهرة غير العادية لعام 2000 وفي تقديم الدعم الإضافي للصندوقين وفق مقررات قمة بيروت (د.ع 14) لعام 2002، ودعوة الدول العربية التي لم تف بالتزاماتها تجاه الدعم الإضافي سرعة الوفاء بهذه الالتزامات.

36- دعوة الدول العربية لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية لفترة جديدة بدءاً من 2012/4/1، وفق الآلية التي أقرتها قمة بيروت 2002.

(ق.ق: 551 د.ع (23) - 2012/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

▪ على مذكرة الأمانة العامة،

▪ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

▪ وعلى قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري وآخرها

القرار رقم 7457 د.ع (137) بتاريخ 2012/3/10،

- وإذ يؤكد على قرارات مؤتمرات القمة العربية، وآخرها قرار

قمة سرت رقم 506 د.ع (22) بتاريخ 2010/3/28،

يقرر

1- تأكيد الدول العربية دعمها ومساندتها الحازمة لمطلب سورية

العادل وحققها في استعادة كامل الجولان العربي السوري

المحتل إلى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، استناداً إلى

أسس عملية السلام، وقرارات الشرعية الدولية، والبناء على

ما أنجز في إطار مؤتمر السلام الذي انطلق في مدريد عام

1991.

2- التأكيد مجدداً على كافة قراراته وآخرها قرار قمة سرت رقم

506 د.ع (22) بتاريخ 2010/3/28 وعلى كافة قرارات

مجلس الجامعة على المستوى الوزاري خاصة رقم 4126

بتاريخ 1982/2/13 التي تنص على رفض كل ما اتخذته

سلطات الاحتلال الإسرائيلي، من إجراءات تهدف إلى تغيير

الوضع القانوني والطبيعي والديمقراطي للجولان العربي

السوري المحتل، وآخرها قرار الكنيست الإسرائيلي الأخير

الذي دعا إلى إجراء استفتاء عام قبل الانسحاب من الجولان

العربي السوري المحتل والقدس الشرقية، واعتبار الإجراءات الإسرائيلية لتكريس سيطرتها عليه غير قانونية ولاغية وباطلة، وتشكل خرقاً للاتفاقيات الدولية ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، ولاسيما قرار مجلس الأمن رقم 497 (1981)، وقرار الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين رقم 63/99 بتاريخ 2008/12/5 والذي أكد على أن قرار إسرائيل في 1981/12/14 بضم الجولان العربي السوري المحتل غير قانوني ولاغ وباطل وغير ذي أثر قانوني ويشكل انتهاكاً خطيراً لقرار مجلس الأمن رقم 497 (1981) وكذلك قرار الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين رقم 64/21 بتاريخ 2009/12/2، وكذلك قرارات الجمعية العامة رقم 65/18 بتاريخ 2010/11/25 ورقم 65/106 بتاريخ 2010/12/10، ورقم A/66/19 بتاريخ 2011/12/1، وقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 5/13 بتاريخ 2010/3/24، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المُقدم للجمعية العامة رقم A/66/400 الصادر في 2011/10/19 في هذا الشأن.

3- التأكيد من جديد أن استمرار احتلال الجولان العربي السوري المحتل منذ عام 1967 يشكل تهديداً مستمراً للسلم والأمن في المنطقة والعالم.

4- إدانة إسرائيل لممارساتها في الجولان العربي السوري المحتل المتمثلة في الاستيلاء على الأراضي والموارد المائية، وإقامة سد ركامي قرب مدينة القنيطرة لسرقة المياه، وسحب مياه بحيرة مسعدة البالغ سعتها سبعة ملايين متراً مكعباً وتحويلها

إلى مزارع للمستوطنين واستنزاف بحيرتي طبريا والحولة، وحرمان المزارعين السوريين من أهم مصادر المياه لري مزروعاتهم وسقاية مواشيهم، وكذلك إدانة بناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين إليها واستغلال مواردها الطبيعية وبناء المشاريع عليها، وآخرها قيام ما يُسمى بمجلس المستوطنين في الجولان خلال شهر ديسمبر/ كانون أول 2010 بحملة دعائية لبناء وحدات استيطانية جديدة في الجولان العربي السوري المحتل تحت عنوان "تعال إلى الجولان" واستقطاب ثلاثة آلاف عائلة إسرائيلية جديدة للاستيطان في الجولان العربي السوري المحتل في إطار هذا المشروع، إضافة إلى الإعلان عن مناقصة لعرض وبيع عشرة مناطق في الجولان العربي السوري المحتل لإنشاء مزارع للكرمة، وإقامة مصانع للخمور عليها، وفرض المقاطعة الاقتصادية على المنتجات الزراعية للسكان العرب ومنع تصديرها.

5- تأكيد الموقف العربي بالتضامن الكامل مع سورية ولبنان، والوقوف معهما في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية المستمرة ضدهما، واعتبار أي اعتداء عليهما اعتداء على الأمة العربية.

6- دعم صمود المواطنين العرب في الجولان العربي السوري المحتل والوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية، وإصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم العربية السورية، والتأكيد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على مواطني الجولان العربي السوري

المحتل وإدانة سلطات الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاتها الصارخة لجميع حقوق المواطنين السوريين الواقعين تحت الاحتلال في الجولان كباراً وصغاراً بموجب مبادئ القانون الدولي وقواعد الشرعية الدولية وما ينجم عن هذا الاحتلال من نزوح آلاف السكان وتشريدهم وسلب أراضيهم وانفصال الأسر وانعكاس ذلك الوضع على حياة الأطفال وتربيتهم إضافة إلى انتهاكات أخرى عديدة في مجال حقوق الطفل (والتي تتعارض مع الالتزامات الدولية الناشئة عن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل).

7- مطالبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، ضمان احترام إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعمل على تسهيل قيام سكان الجولان العربي السوري المحتل بزيارة أهليهم وأقاربهم في الوطن الأم سورية عبر معبر القنيطرة وبإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

8- إدانة الممارسات والاستفزازات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء قرية الغجر السورية في الجولان العربي السوري المحتل، بهدف تقسيمها وتهجير سكانها وبناء جدار يفصلهم عن أراضيهم وأرزاقهم. واعتبار أن قيام إسرائيل بعملية إجبار سكان القرية المدنيين على الانتقال إلى القسم الجنوبي منها، يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، كما تعتبر "جريمة ضد الإنسانية". وكذلك اعتبار أن أي عملية تقسيم للقرية من شأنها المساس

بالوضع السيادي لسورية عليها، ومطالبة المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤولياته للضغط على إسرائيل لمنعها من تقسيم القرية ووقف المعاناة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لسكانها الرازحين تحت الاحتلال، ودعم سورية في الاحتفاظ بحقوقها في اتخاذ ما يلزم من إجراءات للحيلولة دون تقسيم القرية.

9- إدانة المجازر والجرائم البشعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية بتاريخ 15 مايو/ أيار (ذكرى نكبة فلسطين) و5 يونيو/ حزيران 2011 (الذكرى الرابعة والأربعين لنكسة يونيو/ حزيران 1967)، والمتمثلة بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين السلميين (سوريين وفلسطينيين) والعزل من أي سلاح، وهم في الجانب السوري من خط وقف إطلاق النار في الجولان العربي السوري المحتل، الذي أدى إلى سقوط 38 شهيداً وأكثر من 350 جريحاً.

10- إدانة الممارسات العدوانية والإجرامية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والمتمثلة بحملة الاعتقالات الكبيرة التي طالت أبناء قرية مجدل شمس المحتلة، وعمليات إبعاد العشرات من أبنائها إلى خارج الجولان بشكلٍ قسري، وتغريمهم بغرامات مالية كبيرة، والحكم على بعضهم بالسجن الفعلي، وتأجيل البعض إلى محاكمات متتالية، ومطالبة كافة المؤسسات والجهات الدولية في إدانة تلك الممارسات والضغط على إسرائيل لوقف تلك الممارسات بحق أبناء قرية مجدل شمس المحتلة.

11- مطالبة الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال

حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بالضغط على إسرائيل للإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين السوريين في السجون الإسرائيلية من أبناء الجولان العربي السوري المحتل، ومطالبة الهيئات الإنسانية الدولية بحمل إسرائيل على السماح لمندوبي الصليب الأحمر بزيارة هؤلاء الأسرى والمعتقلين برفقة أطباء مختصين للوقوف على حالتهم الصحية والنفسية وإنقاذ حياتهم ورفع معاناتهم من جراء الممارسات القمعية الإسرائيلية وظروف الاعتقال اللاإنسانية التي يعيشونها داخل السجون الإسرائيلية وسياسة القهر المادي والمعنوي التي تمارسها السلطات الإسرائيلية وحرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية والاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور حالتهم الصحية، وتعرض حياتهم للخطر واعتبار ما قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلي مؤخراً باعتقال العديد من المواطنين السوريين بتهم مُفبركة في محاولة منها لإرهاب المواطنين السوريين في الجولان وتكريس احتلالها لهذا الجزء الأساسي من سورية، حيث يعتبر هذا العمل انتهاكاً سافراً لقرارات الأمم المتحدة وللقانون الدولي الإنساني ولأبسط قواعد حقوق الإنسان.

12- التمسك بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف بأي أوضاع تتجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، باعتباره إجراء غير مشروع لا يرتب حقاً ولا ينشئ التزاماً، واعتبار أن إقامة مستوطنات، واستقدام مستوطنين إليها، يشكل خرقاً خطيراً لاتفاقيات جنيف، وجريمة حرب وفقاً للملحق الأول لهذه الاتفاقيات، وانتهاكاً

لأسس عملية السلام، مما يحتم وقف كافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل، والأراضي العربية المحتلة.

13- حث المجتمع الدولي على التمسك بقرارات الشرعية الدولية الراضة للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الجولان العربي السوري المحتل، وذلك من خلال إدانة ممارسات الحكومة الإسرائيلية التي أدت مؤخراً إلى استقطاب ثلاثة آلاف عائلة جديدة للاستيطان في الجولان العربي السوري المحتل خلال شهر ديسمبر/ كانون أول 2010 بعد الحملة الدعائية لما يُسمى بمجلس المستوطنين وتلك التي جرى الإعلان عنها بتاريخ 2003/12/31 بقصد إقامة تسع مستوطنات جديدة وتوسيع القائم منها ومضاعفة عدد المستوطنين فيها ورصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ ذلك، خلافاً للتوجهات السلمية العربية والدولية الرامية لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة استناداً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام 2002.

14- إدانة سياسة الحكومة الإسرائيلية التي دمرت عملية السلام، وأدت إلى التصعيد المستمر للتوتر في المنطقة، ودعوة المجتمع الدولي إلى حمل إسرائيل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي التام من الجولان العربي السوري المحتل ومن جميع الأراضي العربية المحتلة، إلى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967.

(ق.ق: 552 د.ع (23) - 2012/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

▪ على مذكرة الأمانة العامة،

▪ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

▪ وعلى قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري وآخرها

قراره رقم 7458 د.ع (137) بتاريخ 2012/3/10،

- وإذ يؤكد على قرارات مؤتمرات القمة العربية وآخرها قمة سرت (2010)،

- وإذ يشير إلى آخر التطورات الداخلية والدولية المتعلقة بلبنان،

يقرر

1- تأكيد التضامن العربي الكامل مع لبنان وتوفير الدعم السياسي

والاقتصادي له ولحكومته بما يحفظ الوحدة الوطنية اللبنانية

وأمن واستقرار لبنان وسيادته على كامل أراضيه.

2- توجيه التحية لسمود لبنان بجيشه وشعبه ومقاومته الباسلة في وجه

العدوان الإسرائيلي المستمر عليه وعلى وجه الخصوص عدوان

يوليو/ تموز من العام 2006، والترحم على أرواح الشهداء

اللبنانيين، واعتبار تماسك ووحدة الشعب اللبناني في مواجهة

العدوان الإسرائيلي عليه، ضماناً لمستقبل لبنان وأمنه واستقراره.

3- الإشادة بالدور الوطني الذي يقوم به الجيش اللبناني في

الجنوب اللبناني وفي المناطق اللبنانية كافة، ودعم جهود هذا

الجيش من أجل بسط سيادة الدولة اللبنانية حتى الحدود

المعترف فيها دولياً وصون الاستقرار والسلم الأهلي. والتأكيد

على ضرورة تعزيز قدرات الجيش والقوى الأمنية اللبنانية

لتمكينهما من القيام بالمهام الوطنية الملقاة على عاتقهما.

4- وقف الانتهاكات للسيادة اللبنانية براً وبحراً وجواً، والتي وصل عددها منذ صدور القرار 1701 حتى اليوم إلى أكثر من 9611 خرقاً، وإدانتها كونها تُشكل انتهاكاً صارخاً للقرار 1701، كذلك إدانة نشر شبكات التجسس الإسرائيلية، التي تُشكل اعتداءً على سيادته وانتهاكاً صارخاً لها، بما يتناقض والقوانين والأعراف الدولية وقرارات الأمم المتحدة لاسيما القرار 1701، كما تُشكل شبكات التجسس تهديداً للأمن القومي اللبناني ولسلامة مواطنيه. كذلك إدانة شراسة الخرق الإسرائيلي للمجتمع اللبناني عن طريق العملاء الذين تجاوز عددهم حتى الآن الـ 141 عميلاً، ودعم موقف الدولة اللبنانية الداعي إلى مطالبة المجتمع الدولي بتنفيذ القرار 1701 المبني على القرارين 425 و 426، ووضع حد نهائي لانتهاكات إسرائيل ولتهديداتها الدائمة للبنان ولمنشآته المدنية وبنيتة التحتية.

5- كما يؤكد المجلس على:

▪ ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية كافة بما فيها مزارع شبعا وتلال كفر شوبا اللبنانية وكذلك ضرورة انسحاب إسرائيل من الجزء اللبناني في بلدة العجر، وذلك استناداً إلى القرارات الدولية ذات الصلة ولاسيما القرار 1701.

▪ حق لبنان، بشعبه وجيشه ومقاومته، في تحرير أو استرجاع مزارع شبعا وتلال كفر شوبا اللبنانية والجزء اللبناني من قرية العجر، والدفاع عن لبنان في مواجهة أي اعتداء، وذلك

بالوسائل المشروعة والمتاحة كافة، والتأكيد على التزام حكومته بقرار مجلس الأمن رقم 1701 بمندرجاته كلها.

- مطالبة إسرائيل بتسليم كامل المعلومات الصحيحة والخرائط المتعلقة بمواقع الذخائر غير المتفجرة كافة، بما فيها القنابل العنقودية التي ألقتها بشكل عشوائي على المناطق المدنية الأهلة بالسكان إبان عدوانها عليه في صيف العام 2006، والتي أدت إلى مقتل وإصابة أكثر من 400 شخصاً من بينهم 47 شهيداً و353 جريحاً ومعوّقاً، ومطالبتها بتسليم المعلومات المتعلقة بتاريخ وأماكن وكمية وأنواع القنابل العنقودية التي ألقتها القوات الإسرائيلية. ومطالبة المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالاستمرار في توفير الدعم المالي والتقني للبنان لأجل نزع الألغام التي زرعتها إسرائيل خلال احتلالها للأراضي اللبنانية ورفع القنابل العنقودية.

- تسجيل التطور الذي تحقق في العلاقات اللبنانية - السورية من خلال التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، ودعم عمل الحكومة اللبنانية للوصول بهذه العلاقات إلى الموقع الذي يجسد عمق الروابط التاريخية والمميزة والمصالح المشتركة بين الشعبين الشقيقين في إطار من الثقة والاحترام المتبادل بينهما.

6- تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن اعتداءاتها وخروقاتها وتهديداتها على لبنان ولاسيما العدوان الذي تعرض له لبنان خلال صيف 2006 ذيول نتائجه حتى اليوم، وعن الاستهداف المتعمد للمدنيين وللبنى التحتية، الذي يشكل خرقاً صارخاً وخطيراً للقانون الدولي ولاسيما القانون الدولي الإنساني

ولاتفاقيات جنيف لعام 1949، وتحميل إسرائيل أيضاً مسؤولية التعويض للجمهورية اللبنانية وللمواطنين اللبنانيين عن الخسائر الفادحة المباشرة وغير المباشرة التي لحقت باللبنانيين وبالاقتصاد اللبناني جراء الاعتداءات الإسرائيلية، واعتبار ما قامت به إسرائيل خلال اعتداءاتها على لبنان يُشكل جرائم حرب يستوجب ملاحقة مرتكبيها أمام المراجع الدولية المختصة. والتأكيد على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 61/194 تاريخ 20/12/2006 ورقم 62/188 تاريخ 19/12/2007 ورقم 63/211 تاريخ 19/12/2008، بشأن التلوث البيئي من جراء عدوان يوليو/ تموز 2006، والقاضية بتحميل إسرائيل مسؤولية الأضرار الناجمة عنه والطلب إليها دفع تعويضات فورية وكافية إلى لبنان والدول الأخرى التي تضررت من جراء هذا التلوث.

7- التأكيد على حق لبنان في ثروته النفطية والغازية المتواجدة ضمن مناطقه البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة له والمحددة وفقاً للخرائط التي أودعتها الحكومة اللبنانية جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ 9/7/2012 وتاريخ 11/10/2010 والتي صدرت لاحقاً بالقانون رقم 163 تاريخ 18 أغسطس/ آب 2011 (قانون تحديد وإعلان المناطق البحرية للجمهورية اللبنانية).

8- التأكيد على رفض لبنان للإحداثيات الجغرافية التي أودعتها بعثة إسرائيل في الأمم المتحدة والعائدة للجزء الشمالي من المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة التي تدعي

إسرائيل أنها تابعة لها، حيث إسرائيل تنتهك وتعتدي بشكل واضح على حقوق لبنان السيادية والاقتصادية في مياهه الإقليمية ومنطقته الاقتصادية الخالصة وتقتطع منهما مساحة أكثر من 860 كلم².

9- دعم عمل الحكومة اللبنانية الهادف إلى تعزيز دور لبنان العربي والدولي، لاسيما من خلال الحضور الفاعل في منظمة الأمم المتحدة، للدفاع عن حقوقه الوطنية، والحقوق العربية وقضايا العدل والسلام في العالم، وفي مقدمتها قضية فلسطين وحقوق شعبها الوطنية المشروعة في مواجهة إسرائيل وممارستها العدوانية، واستمرار احتلال الأراضي الفلسطينية واللبنانية والسورية، وانتهاكها للقانون الدولي بما فيه القانون الدولي الإنساني.

10- دعم موقف الحكومة اللبنانية القاضي بالالتزام بأحكام الدستور لجهة رفض التوطين والتمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وتثمين دعم الموقف الواضح والثابت للشعب وللقيادة الفلسطينية والرافض لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة خاصة في لبنان، وفقاً لما تضمنته الفقرة الرابعة من المبادرة العربية للسلام لجهة رفض التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة، والتحذير من أن عدم حل قضيتهم على قاعدة حق العودة إلى ديارهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي أو محاولة توطينهم، يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويعيق تحقيق السلام العادل فيها، والترحيب بجهود الحكومة اللبنانية في تعزيز الحوار اللبناني الفلسطيني من أجل

معالجة كافة المسائل الحياتية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، وكذلك في معالجة القضايا الأمنية العالقة وفق قرارات مؤتمر الحوار الوطني اللبناني، الخاصة بالسلاح الفلسطيني في لبنان، كما يثني على جهود الحكومة اللبنانية لإعادة إعمار مخيم نهر البارد، ويدعو الدول والمنظمات إلى الوفاء بالالتزامات المتخذة في مؤتمر فيينا لإعادة إعمار مخيم نهر البارد، وإلى تقديم العون بغية انجاز هذا الأمر.

11- التأكيد على حرص الحكومة اللبنانية على احترام قرارات الشرعية الدولية وعلى جلاء الحقيقة وتبيانها في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، بعيداً عن أي تسييس أو انتقام بما لا ينعكس سلباً على استقرار لبنان ووحدته وسلمه الأهلي.

12- دعم جهود الحكومة اللبنانية في متابعة قضية تغييب سماعة الإمام موسى الصدر ورفيقه الشيخ محمد يعقوب والصحافي عباس بدر الدين، من أجل التوصل إلى تحريرهم والعمل على مساءلة مسؤولي النظام السابق لوضع حد لهذه الجريمة، والترحيب بالجهود التي بذلتها السلطات الليبية على هذا الصعيد ودعوتها إلى المضي في تحقيقاتها وتعزيز تعاونها مع السلطات اللبنانية المختصة على المستويات كافة توطئة لكشف ملبسات هذه القضية الوطنية وتحرير سماعة الإمام ورفيقه.

13- دعم جهود الحكومة اللبنانية الهادفة إلى السير في تطبيق وتطوير سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تقدم بها لبنان إلى مؤتمر

باريس 3، بهدف تحديث بنية اقتصاده الوطني والحفاظ على استقراره وتعزيز فرص نموه، فضلاً عن المساعدة في تحرير باقي الهبات والقروض التي تعهدت بها الدول والمؤسسات المانحة للبنان، وتنفيذ عدد من مشاريع البنى التحتية.

14- التأكيد على إدانة الإرهاب الدولي والذي تشارك الدول العربية بمكافحته بفاعلية وعلى أهمية وضرورة التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي التي هي حق أكدت عليه المواثيق الدولية ومبادئ القانون الدولي، وعدم اعتبار العمل المقاوم عملاً إرهابياً، وبالتالي رفض إدراج المقاومين على لوائح الإرهابيين.

15- الإشادة والدعم بالجهود التي يقوم بها الأمين العام والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتشاور مع الدول العربية والمؤسسات الدستورية اللبنانية ومختلف القوى السياسية من أجل تكريس الاستقرار وتعزيز النمو الاقتصادي المُستدام في لبنان حفاظاً على وحدته وأمنه واستقراره.

(ق.ق: 553 د.ع (23) – 2012/3/29)

تطورات الوضع في
سورية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري وآخرها

القرار رقم 7460 د.ع (137) بتاريخ 2012/3/10، وبيانات

اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية،

- وإذ يؤكد على موقفه الثابت للحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية وتجنّبها أي تدخل عسكري،
- وأخذاً في الاعتبار المبادئ المتفق عليها بموجب القرار رقم 7460 د.ع (137) بتاريخ 2012/3/10 مع وزير خارجية جمهورية روسيا الاتحادية حول موقف بلاده من الوضع في سورية، كأرضية للتفاهم مع الجانب الروسي حول حل الأزمة السورية والمتمثلة في:

- وقف العنف من أي مصدر كان.
- آلية رقابة محايدة.
- عدم التدخل الخارجي.
- إتاحة وصول المساعدات الإنسانية لجميع السوريين بدون إعاقة.
- الدعم القوي لمهمة السيد كوفي أنان لإطلاق حوار سياسي بين الحكومة وجماعات المعارضة السورية استناداً لما نصت عليه المرجعيات الخاصة بولاية هذه المهمة والتي اعتمدت من قبل الأمين العام للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (المرجعيات المعتمدة لمهمة المبعوث المشترك: هي قرار الجمعية العامة الصادر بتاريخ 2012/2/16 وخطة العمل العربية بتاريخ 2011/11/2 وقرارات الجامعة في 2012/1/22 و2012/2/12 والتي تضمنت خارطة الحل السياسي للأزمة السورية وفقاً للمبادرة العربية، وهذه القرارات هي التي سوف يسترشد بها السيد كوفي أنان في أدائه لمهمته).

يقرر

- 1- مطالبة الحكومة السورية بالوقف الفوري لكافة أعمال العنف والقتل، وحماية المدنيين السوريين، وضمان حرية التظاهرات السلمية لتحقيق مطالب الشعب السوري في الإصلاح والتغيير المنشود.
- 2- مطالبة الحكومة السورية بالإطلاق الفوري لسراح كافة الموقوفين في هذه الأحداث وسحب القوات العسكرية والمظاهر المسلحة من المدن والقرى السورية وإعادة هذه القوات إلى ثكناتها دون أي تأخير.
- 3- إدانة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في حق المدنيين السوريين، واعتبار مجزرة بابا عمرو المقترفة من الأجهزة الأمنية والعسكرية السورية ضد المدنيين جريمة ترقى إلى الجرائم ضد الإنسانية، وتتطلب مساءلة المسؤولين عن ارتكابها وعدم إفلاتهم من العقاب والتحذير من مغبة تكرار مثل هذه الجريمة في مناطق أخرى بسورية.
- 4- مطالبة الحكومة السورية بالسماح بالدخول الفوري لمنظمات الإغاثة العربية والدولية مثل المنظمة العربية للهلال والصليب الأحمر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وأطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات الإنسانية لتمكينها من إدخال المواد الغذائية والدواء، والمستلزمات الطبية لإسعاف المواطنين المتضررين وتسهيل وصول هذه المواد إلى مستحقيها في أمان ودون أية عوائق، ونقل الجرحى والمصابين إلى المستشفيات وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة.

- 5- التأكيد على تنفيذ خطة الحل العربية للأزمة السورية التي تقوم على جملة القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة كوحدة متكاملة دون تجزئة، مع التعبير عن بالغ الأسى والأسف لما أحدثته إصرار الحكومة السورية على الحل العسكري والإمعان في القتل وما خلفه ذلك من آلاف الضحايا والجرحى والاعتقالات وتدمير للقرى والمدن الآمنة.
- 6- التأكيد على قرارات المجلس السابقة التي تطالب الحكومة السورية السماح لوسائل الإعلام العربية والدولية بالوصول إلى كل أنحاء الجمهورية العربية السورية وتمكينهم من التحرك بحرية كاملة للوقوف على حقيقة الأوضاع ورصد ما يجري فيها من أحداث، والتأكيد على ضمان أمنهم وسلامتهم. وإدانة عمليات الاغتيال والانتهاكات التي يتعرض لها الإعلاميون بسورية.
- 7- الترحيب بمهمة المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية السيد كوفي أنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة ونائبه الدكتور ناصر القدوة لقيادة العملية السياسية نحو إيجاد حل للأزمة السورية والانتقال السلمي إلى حياة ديمقراطية في سورية، وذلك وفقاً للتفويض الممنوح للمبعوث المشترك بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/66/253 بتاريخ 2012/2/24 وقرارات جامعة الدول العربية أرقام 7436 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/2 و7444 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/1/22 و7446 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/2/12 ودعوة الحكومة السورية وكافة أطراف المعارضة إلى التعامل الإيجابي مع المبعوث المشترك ببدء حوار وطني

جاد يقوم على خطة الحل التي طرحتها الجامعة، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المذكور آنفاً. والترحيب بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 2012/3/21 القاضي بدعم مهمة المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

8- التأكيد على الالتزام بالتنفيذ الكامل لكافة قرارات مجلس الجامعة وخاصة القرارات رقم 7444 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/1/22، ورقم 7446 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/2/12، ورقم 7460 د.ع (137) بتاريخ 2012/3/10، بشأن مطالبة الحكومة السورية الوفاء باستحقاقاتها وفقاً للخطة العربية والتجاوب الجدي مع الجهود العربية لإيجاد مخرج سلمي للأزمة في سورية.

9- دعوة المعارضة السورية بكافة أطرافها إلى توحيد صفوفها وإعداد مرئياتها من أجل الدخول في حوار جدي يقود إلى تحقيق الحياة الديمقراطية التي يطالب بها الشعب السوري. ودعوتها إلى التجاوب مع مهمة المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

10- الترحيب بنتائج المؤتمر الدولي لأصدقاء الشعب السوري الذي انعقد في تونس بتاريخ 2012/2/24، والترحيب بانعقاد المؤتمر الثاني في اسطنبول المقرر عقده في 2012/4/1.

11- مطالبة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين، والتحرك لاستصدار قرار يستند إلى المبادرة العربية وقرارات الجامعة يقضي بالوقف السريع والشامل لكافة أعمال العنف في سورية وحث جميع أعضاء مجلس الأمن على التعاون البناء في هذا الشأن.

- 12- أخذ العلم بالرسائل المتبادلة بين الحكومة السورية والسيد كوفي أنان المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية حول قبول الحكومة السورية للنقاط الست التي تقدم بها المبعوث المشترك، مع التأكيد على ضرورة التنفيذ الفوري والكامل لهذه النقاط حتى يمكن وقف نزيف الدماء والبدء بحل سياسي سلمي للأزمة السورية، وفقاً لقرارات المجلس الوزاري في هذا الشأن.
- 13- إبقاء المجلس على المستوى الوزاري في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع في سورية. (*)

(ق.ق: 554 د.ع (23) - 2012/3/29)

تطورات الوضع في
اليمن

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى بيان مجلس الجامعة رقم 167 د.ع (137) بتاريخ 2012/3/10،

- وإذ يُشيد بالمبادرة التي قدمها مجلس التعاون لدول الخليج العربية لحل الأزمة اليمنية،
- وإذ يُرحب بنتائج الانتخابات الرئاسية التي أسفرت عن فوز فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، وبالانتقال السلمي للسلطة،

(*) إن الجمهورية اللبنانية تؤكد على موقفها القاضي بالنأي بالنفس عن القرارات المتعلقة بشأن تطورات الوضع في سورية.

يقرر

- 1- الالتزام بالحفاظ على وحدة اليمن، واحترام سيادته واستقلاله، وتقديم الدعم السياسي اللازم للقيادة اليمنية برئاسة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي لتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن، وترسيخ المسيرة الديمقراطية، وتوفير الحرية والعدالة الاجتماعية للشعب اليمني كافة. ودعوة الشعب اليمني الشقيق للالتفاف حول قيادته الجديدة ودعم مسيرة التنمية والإصلاح.
- 2- الطلب إلى الدول الأعضاء تقديم الدعم اللازم للحكومة اليمنية ومساندتها في انجاز المرحلة الانتقالية وعملية إعادة الإعمار وتوفير الخبرات الفنية اللازمة لتدريب الكوادر اليمنية في مختلف المجالات.
- 3- تقديم التحية إلى مجموعة أصدقاء اليمن والتضامن مع جهودها الرامية إلى تقديم ما تحتاج إليه الجمهورية اليمنية من مساعدة وخبرات على الصعيد الاقتصادي.
- 4- الترحيب بعقد مؤتمر أصدقاء اليمن في المملكة العربية السعودية خلال النصف الثاني من شهر مايو/ أيار 2012.
- 5- الطلب من الأمين العام مواصلة اتصالاته بالقيادات السياسية في اليمن، وتقديم المساعدة اللازمة التي يتطلبها الوضع في اليمن، والعمل على إزالة ما خلفته الأزمة السياسية من آثار وتداعيات اقتصادية واجتماعية.

(ق.ق: 555 د.ع (23) - 2012/3/29)

- على مذكرة الأمانة العامة،
 - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
 - وعلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
- وآخرها القرار رقم 7463 د.ع (137) بتاريخ 2012/3/10،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة وآخرها قرار قمة سرت رقم 517 د.ع (22) بتاريخ 2010/3/28،

يقرر

- 1- الترحيب بالجهود المبذولة لانجاز المهام الوطنية اللازمة لإنهاء الفترة الانتقالية وفقاً لخارطة الطريق الموقعة في 2011/9/6 والمحددة للمهام التي يتعين انجازها قبل أغسطس/ آب 2012، والعمل على إنجاح العملية السياسية بإشراك جميع الأطراف الصومالية في العملية السلمية دون استثناء أو إقصاء أو فرض شروط مسبقة وصولاً للمصالحة الوطنية الشاملة.
- 2- الترحيب بنتائج "المؤتمر الدستوري التشاوري" الذي عُقد في جاري خلال الفترة من 21 إلى 2011/12/23، والذي اختتم أعمال مرحلته الثانية في 2012/2/18، وبخاصة اتفاق الأطراف الصومالية على قيام جمعية تأسيسية تضع دستوراً مؤقتاً للبلاد وإنشاء هيئة تشريعية تضم مجلسين للنواب من 225 ممثلاً ومجلساً للأعيان يضم 54 من ممثلين عن الولايات الاتحادية والإدارات الإقليمية، ودعوة الدول الأعضاء إلى تقديم جميع وسائل الدعم لاستكمال وإنجاح هذا الحوار الصومالي.

- 3- الترحيب بالتحسن المضطرد في الأوضاع الأمنية على الساحة الصومالية والإعراب عن التقدير للدور الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتعاونها مع قوات الحكومة الصومالية لتعزيز الوضع الأمني، وإدانة الهجمات وأعمال العنف ضد الشعب الصومالي وحكومته وضد بعثة الاتحاد الأفريقي العاملة في الصومال.
- 4- الترحيب بقرار مجلس الأمن رقم 2036 (2012) بشأن اعتماد توسيع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفقا للمفهوم الاستراتيجي الذي اقره مجلس السلم والأمن الأفريقي في 2012/1/5. ودعوة الدول العربية الأفريقية إلى المساهمة بقوات لاستكمال نشر القوة الأفريقية، ودعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم المساهمة المالية واللوجيستية في نشر هذه القوة، والترحيب بمشاركة جمهورية جيبوتي في هذه القوات.
- 5- إدانة أي عمليات تستهدف عرقلة مسيرة المصالحة، ودعوة الأطراف التي لم تنضم إلى مسيرة المصالحة أن تعيد النظر في موقفها، وأن تتخلى عن العنف لتحقيق الوفاق الوطني ونشر الأمن والاستقرار في ربوع الصومال كافة، وقيام الأمانة العامة بمواصلة تقديم الدعم المالي والإنساني لعملية المصالحة الصومالية.
- 6- إدانة عمليات القرصنة قبالة الشواطئ الصومالية، وتعزيز التعاون العربي لمكافحتها والتنسيق مع الجهود الدولية الجارية لمحاربتها ومحاكمة مرتكبيها ورفض أي محاولات تستهدف تدويل منطقة البحر الأحمر، وتعزيز التعاون العربي لتحقيق

الأمن في البحر الأحمر وخليج عدن، أخذاً في الاعتبار مسؤولية الدول العربية المتشاطئة على البحر الأحمر في تأمين سواحلها.

7- سرعة تنسيق جهود الأمانة لجامعة الدول العربية مع منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة المعنية، بما ذلك عقد مؤتمر فني عاجل فيما بينها يضم منظمات العمل العربي ذات الخبرة في مجال الإغاثة، بغية حشد أكبر قدر ممكن من الدعم الإنساني وضمان سرعة إيصال وتوزيع المساعدات الإغاثية على جميع المتضررين لاسيما في المحافظات الصومالية المنكوبة.

8- الطلب من الدول الأعضاء وجمعيات الهلال الأحمر والمنظمات الخيرية العربية مواصلة تقديم العون الإنساني إلي المتأثرين من الجفاف وتداعيات المجاعة في الصومال، والطلب مجدداً من الأمانة العامة الإعداد لعقد مؤتمر إنساني عربي موسع يُخصص للنظر في أفضل السبل الناجحة لمواجهة الجفاف والنزوح في الصومال تُشارك فيه المنظمات العربية المتخصصة وصناديق التمويل العربية والقطاع الخاص العربي ورجال وسيدات الأعمال والمنظمات الطوعية ومنظمات المجتمع المدني.

9- الطلب من الأمانة العامة التنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة ومجلس وزراء الصحة العرب ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب تكثيف تعاونها مع منظمات ووكالات الأمم

المتحدة المعنية، خاصة برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الغذاء العالمية لسرعة إعداد خطة عمل لمواجهة مشكلة الجفاف وآثاره الكارثية على الصومال ودول القرن الأفريقي.

10- التنويه بجهود المجالس الوزارية العربية المتخصصة التي بادرت بتوجيه الدعم المالي والإغاثي والإنساني للشعب الصومالي، ودعوتها إلى مواصلة جهودها في هذه المجالات من خلال إعداد برامج تنموية تُسهم في إعادة إعمار وتنمية الصومال وخاصة في مجالات الصحة والتنمية الاجتماعية والتعليم والاتصالات والمواصلات وما إلى ذلك من قطاعات تنموية.

11- دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للاضطلاع بدور أساسي في تنسيق العون العربي لإعادة تأهيل قطاع التعليم باللغة العربية في الصومال.

12- دعوة الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهمتها في حساب دعم الصومال إلى سداد التزاماتها تنفيذاً لقرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة.

13- الطلب من الدول الأعضاء المساهمة في تحمل نفقات البعثات الدبلوماسية والقنصلية الصومالية المعتمدة لديها وقيام مجالس السفراء العرب بالمساهمة في تحمل كلفة البعثات الدبلوماسية الصومالية، وتلك المعتمدة لدى المنظمات الدولية والإقليمية في الخارج.

14- قيام الأمانة العامة بتوفير احتياجات قطاع الصحة وإطفاء الحرائق وإصحاح البيئة وذلك بشراء عربتي مطافئ ومعدات

إصحاح بيئة وأجهزة ومعدات طبية تشمل أجهزة مختبرات لغسيل الكلى وللأشعة، وذلك خصما من حساب دعم الصومال لدى الجامعة.

15- الدعوة إلى تضافر جهود كل من الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي ومنظمة الإيجاد والأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، لتوفير أنجح السبل لمساعدة الشعب الصومالي ومؤسساته لإنهاء الفترة الانتقالية وفق ما ورد في اتفاقية كمبالا وخارطة الطريق ومبادئ جاروي والانتقال بالصومال لمرحلة المؤسسات الدائمة بعيداً عن فرض أي نوع من الوصاية.

16- تقدير مشاركة الدول الأعضاء والأمين العام في المؤتمر الدولي المعني بالصومال والذي انعقد في لندن بتاريخ 2012/2/23 باعتباره خطوة هامة لحشد الاهتمام الدولي لإحلال السلام في الصومال، ودعم الصوماليين لإنهاء الفترة الانتقالية في أغسطس/ آب 2012 وفق ما ورد في اتفاقية "كمبالا" وخارطة الطريق ومبادئ جاروي والانتقال بالصومال إلى مرحلة المؤسسات الدائمة.

17- دعوة الدول الأعضاء إلى دعم وتمويل صندوق الاستقرار المحلي للصومال بهدف دعم الاستقرار في المدن الصومالية المحررة حديثاً، وتقديم الدعم العاجل للحكومة الصومالية لإعادة بناء وتأهيل مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والتنمية لتوفير الاستقرار وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، ودعوة مجلس الأمن لرفع الحظر عن توريد السلاح إلى الحكومة الصومالية.

18- توجيه الشكر إلى الأمين العام على جهوده المبذولة من أجل تحقيق المصالحة الصومالية وعلى جهوده في مساعيه الرامية لإغاثة الشعب الصومالي من كارثة الجفاف والمجاعة وعلى المساعي المبذولة من الأمانة العامة في هذا الإطار، والطلب من الأمين العام مواصلة جهوده لمتابعة تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى المجلس في دورته القادمة.

(ق.ق: 556 د.ع (23) - 2012/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى توصيات "الاجتماع الرابع للجنة كبار المسؤولين من وزارات الخارجية والأمانة العامة للتحضير لمشاركة الدول العربية كافة في مؤتمر 2012 الذي دعت إليه الوثيقة الختامية لمؤتمر 2010 لاستعراض معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية" والذي عقد خلال الفترة 19-20/12/2011،
- وعلى توصيات الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة "متابعة النشاط النووي الإسرائيلي المخالف لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 30-31/1/2012،

جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل

يقرر

- 1- التأكيد علي استمرار حرص الدول العربية على إنجاح الجهود الرامية إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ودعم منظومة نزع السلاح ومنع الانتشار.
- 2- الترحيب بالخطوات التي تم اتخاذها تمهيداً لعقد مؤتمر 2012 حول إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل والذي نصت عليه الوثيقة النهائية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار لعام 2010، ويعرب عن أمله في نجاح المؤتمر وتحقيقه لمقاصده التي تحقق السلام والأمن لدول المنطقة.
- 3- الترحيب بالجهود التي يبذلها الميسر لتقريب وجهات النظر بين دول المنطقة والتوصل إلى جدول أعمال يحظي بموافقة الجميع، ويؤكد التزام الدول العربية جميعاً بالمشاركة في مؤتمر 2012 في ظل مشاركة كاملة من دول المنطقة وفي إطار ما تم الاتفاق عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة عام 2010.
- 4- دعوة الدول العربية إلى تنسيق المواقف وتبنى سياسة جماعية تهدف إلى الخروج من مؤتمر 2012 بنتائج وآليات تنفيذ ومتابعة واضحة وفق جدول زمني محدد، توضح مراحل إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل.
- 5- التأكيد علي أن الدول العربية معنية في المقام الأول بتحقيق الأمن لشعوبها، وأن مؤتمر 2012 يمثل مفترق طرق أمام

سياساتها في المجال النووي، وأن فشله سيدعوها إلى مراجعة سياساتها في هذا المجال وتبني البدائل التي تحقق لها الأمن.

6- الطلب من مجلس الجامعة علي المستوى الوزاري تقييم نتائج مؤتمر 2012 في ضوء مدي تحقيقه للمصالح العربية والأمن القومي العربي، ورفع التوصيات المناسبة إلي القمة القادمة لاتخاذ القرار المناسب.

(ق.ق: 557 د.ع (23) - 2012/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى مذكرة الممثلة الدائمة لجمهورية العراق لدى جامعة الدول العربية،

يقرر

1- التأكيد مجدداً على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وأياً كان مصدره، والعمل على مكافحته واقتلاع جذوره وتجفيف منابعه الفكرية والمالية، واعتباره عملاً إجرامياً مهما كانت دوافعه ومبرراته مع مراعاة ما يلي:

- التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال وعدم اعتبار العمل المقاوم عملاً إرهابياً مع الأخذ بالاعتبار أن قتل الأبرياء تحرمة الشرائع السماوية والمواثيق الدولية.

الإرهاب الدولي
وسبل مكافحته

▪ رفض الخلط بين الإرهاب والدين الإسلامي الحنيف الذي يدعو إلى إعلاء قيم التسامح ونبذ الإرهاب والتطرف.

2- العمل على اقتلاع جذور الإرهاب وإزالة العوامل التي تغذيه، والامتناع عن الفتاوى المحرصة على الفتنة وإثارة النعرات الطائفية والقضاء على بؤر التوتر وازدواجية المعايير في تطبيق الشرعية الدولية ووضع حد للاحتلال الأجنبي والظلم والاعتداء على حقوق الإنسان وكرامته.

3- رفض جميع أشكال الابتزاز من قبل الجماعات الإرهابية بالتهديد أو قتل الرهائن أو طلب فدية لتمويل جرائمها الإرهابية.

4- التأكيد على أهمية دور الإعلام بما فيه الإعلام الرقمي في مكافحة الإرهاب، ومنع الإعلام الذي يشيع روح الكراهية والتفرقة والطائفية والتكفير ويشجع على الإرهاب، لما في ذلك من خطر بالغ على المجتمع العربي، وعلى القائمين على الإعلام العربي أخذ ذلك بنظر الاعتبار.

5- التأكيد على القرارات السابقة بشأن دعوة الدول العربية التي لم تصادق على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وعلى تعديل الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الاتفاقية إلى القيام بذلك.

6- تفعيل الآلية التنفيذية للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وحث الجهات المعنية في الدول العربية التي لم ترسل إجاباتها على الاستبيانات الخاصة بمتابعة تنفيذ الاتفاقية على إرسالها إلى المكتب العربي للشرطة الجنائية تمهيداً لرفعها إلى مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب.

- 7- دعوة الدول العربية التي لم تصادق على الاتفاقيات العربية في مجال التعاون القانوني والقضائي والأمني التي وقع عليها وزراء العدل والداخلية العرب سنة 2010 بما فيها "الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" و"الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات" والاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية إلى القيام بذلك.
- 8- التأكيد على أهمية إنشاء شبكة للتعاون القضائي العربي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ومواصلة تفعيل البنود الخاصة بالتعاون القضائي في الاتفاقيات العربية الصادرة في إطار جامعة الدول العربية وحث الدول العربية التي لم تصادق على هذه الاتفاقيات على القيام بذلك.
- 9- مواصلة التعاون والتنسيق بين مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب وغيرهما من المجالس الوزارية العربية المتخصصة والمنظمات العربية المعنية في مجال مكافحة الإرهاب؛ والتأكيد على تفعيل التوصيات الصادرة عن فريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الإرهاب التي اعتمدها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (137).
- 10- الترحيب باتفاق المساهمة الذي وقعته المملكة العربية السعودية والأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 2011/9/19 بشأن إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في مقر الأمم المتحدة وذلك في إطار فرقة العمل المعنية بتنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وبقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/66/L.5/Rev.1 بتاريخ 2011/11/2 بشأن إنشاء هذا المركز.

- 11- أخذ العلم بتوصيات ورشة العمل الإقليمية التي نظمتها جامعة الدول العربية في مقر الأمانة العامة يومي 20-21/2/2012 بالتعاون مع الأمم المتحدة حول "التعاون بين المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية في تفعيل قرارات مجلس الأمن وإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب" ومواصلة الجهود العربية لمتابعة تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها الجمعية العامة بقرارها رقم A/RES/60/288 وتعزيز التعاون القائم بين جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب وخاصة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (شعبة مكافحة الإرهاب) ومع لجان مكافحة الإرهاب المشكلة بموجب قرارات مجلس الأمن، ومع المنسق الأوروبي لمكافحة الإرهاب؛ ومواصلة دعم برنامج الأمم المتحدة الإقليمي في هذا المجال.
- 12- تعزيز أمن الحدود بين الدول العربية وبينها وبين الدول المجاورة وبخاصة في مجال مكافحة الإرهاب والاستفادة من خطة عمل طرابلس الصادرة عن المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود والذي انعقد بتاريخ 11 و 12/3/2012 في طرابلس بمشاركة جامعة الدول العربية ومنظمات إقليمية ودولية.
- 13- الطلب من الأمين العام متابعة الموضوع وتقديم تقرير بشأنه للمجلس في دورته القادمة.

(ق.ق: 558 د.ع (23) - 2012/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7342 د.ع (135) بتاريخ 2011/3/2،
- وعملاً بقراره رقم 292 د.ع (17) بالجزائر بتاريخ 2005/5/23،
- واستناداً إلى قراره رقم 501 د.ع (22) بسرت بتاريخ 2010/3/28،

يقرر

الموافقة على النظام الأساسي للبرلمان العربي بالصيغة المرفقة.

(ق.ق: 559 د.ع (23) - 2012/3/29)

(مرفق)

النظام الأساسي للبرلمان العربي

نحن القادة العرب،

- تأكيداً لتمسكنا بالأهداف والمبادئ التي نص عليها ميثاق جامعة الدول العربية،
- وإيماناً بضرورة تطوير منظومة العمل العربي المشترك وتعزيز مقوماتها وتحديث آلياتها وتفعيل مسيرتها بما يحقق المصالح العليا للأمة العربية، وتمكينها من عناصر القدرة والقوة والنفوذ،
- واستجابة لتطلعاتها التواقية لإقامة نظام عربي يكون فضاءً لممارسة مبادئ الشورى والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ويحقق أمانها في التنمية الشاملة والمستدامة،
- وانطلاقاً من إيمانها بالانتماء إلى دائرة حضارية وثقافية واحدة وتطلعها لبناء آليات التعاون والتكامل والتضامن والحوار وتقوية الروابط بين مكوناتها وتعزيز المواطنة والإيمان بالمصير الواحد وفق مبادئ الشورى والديمقراطية وصولاً إلى الوحدة العربية الشاملة،
- واعتباراً لمستلزمات إرادتها في المساهمة في اتخاذ القرارات التي تهتم مصيرها وحاجتها لمؤسسة برلمانية تعتمد الشورى والديمقراطية اختياراً ومنهجاً وتكون أداة للحوار والقرار وقوة دفع شعبية لمنظومة العمل العربي وشريكاً فاعلاً في رسم السياسة العربية المشتركة خدمة للمصالح العليا للأمة العربية، وتأكيداً لمبدأ توسيع المشاركة السياسية كأساس للتطور الديمقراطي في البلدان العربية لتوثيق الروابط بين الشعوب العربية،
- وتعزيزاً لدورها في صنع الحضارة الإنسانية والمساهمة في صياغة قيمها المثلى القائمة على أساس مبادئ تكريم الإنسان وحماية كافة حقوقه، ونشر ثقافة التسامح والحوار داخل المجتمعات العربية،
- وسعياً لتأمين حاضرها ومستقبلها وحماية أمنها القومي ومواجهة تحديات التحولات العلمية والمعرفية والبيئية في عصر العولمة والتكتلات الإقليمية والدولية والإسهام في بناء قواعد راسخة للعلاقات الدولية تقوم على أساس العدل والتكافؤ وتحقيق الأمن والسلم الدوليين،
- وعملاً بأحكام المادة الثامنة من النظام الأساسي للبرلمان العربي الانتقالي التي أناطت بالبرلمان مسؤولية إعداد النظام الأساسي للبرلمان العربي،

- واستناداً إلى أحكام ميثاق جامعة الدول العربية، وخاصة المادة 19 منه، وإلى قرارات القمم العربية ذات الصلة،

نقر النظام الأساسي للبرلمان العربي على النحو التالي:

المادة الأولى

يحدد هذا النظام تشكيل ومهام واختصاصات البرلمان العربي.

المادة الثانية

يقصد بالمصطلحات التالية المعاني الواردة قرين كل منها:

- البرلمان: البرلمان العربي.
- الجامعة: جامعة الدول العربية.
- الدول الأعضاء: الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.
- مجلس الجامعة: مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.
- المجالس الوزارية: مجالس جامعة الدول العربية على مستوى الوزراء.
- النظام الداخلي: النظام الداخلي للبرلمان العربي.
- الرئيس: رئيس البرلمان العربي.
- المكتب: مكتب البرلمان العربي.
- الأمين العام: الأمين العام للبرلمان العربي.
- المنظمات العربية المتخصصة: المنظمات العربية العاملة في إطار جامعة الدول العربية.

المادة الثالثة

يتكون البرلمان من أربعة أعضاء لكل دولة عضو ويراعى في ذلك تمثيل المرأة.

المادة الرابعة

يتم اختيار أعضاء البرلمان وفقاً للنحو التالي:

- 1- بالاقتراع المباشر.

- 2- من قبل برلماناتهم الوطنية أو ما يماثلها في كل دولة عضو، على أن يكونوا أعضاء في برلماناتهم الوطنية أو ما يماثلها.
- 3- بتسميتهم وفقاً للنظام الدستوري والأنظمة الأساسية لكل دولة عضو، على أن يكونوا أعضاء في برلماناتهم الوطنية أو ما يماثلها.

المادة الخامسة

يمارس البرلمان اختصاصاته بما يعزز العمل العربي المشترك ويحقق التكامل الاقتصادي والتكافل الاجتماعي والتنمية المستدامة وصولاً إلى تحقيق الوحدة العربية وعلى وجه الخصوص:

- 1- العمل على تعزيز العلاقات العربية العربية وتطوير أشكال العمل العربي المشترك وتدعيم آلياته والعمل على ضمان الأمن القومي العربي وتدعيم حقوق الإنسان، وله تقديم التوصيات والاقتراحات التي يراها مناسبة لذلك.
- 2- متابعة مسيرة العمل العربي المشترك وعقد جلسات استماع مع رؤساء المجالس الوزارية أو الأمين العام للجامعة أو رؤساء أو المدراء العاملين بالمنظمات العربية المتخصصة.
- 3- مناقشة المسائل التي يحيلها إليه مجلس الجامعة أو المجالس الوزارية أو الأمين العام للجامعة أو رؤساء أو مدراء المنظمات العربية المتخصصة، وإبداء الرأي فيها، وله إصدار توصيات بشأنها لتكون أساساً عند إصدار المجالس المعنية للقرارات ذات العلاقة.
- 4- توجيه الأسئلة كتابة إلى رؤساء المجالس الوزارية والأمين العام للجامعة وإلى مدراء المنظمات العربية المتخصصة وذلك في أي موضوع يدخل في اختصاصاتهم وعلى هذه الجهات الإجابة عن أسئلة الأعضاء خلال مدة يحددها النظام الداخلي.
- 5- الموافقة على مشروعات القوانين الموحدة والاتفاقيات الجماعية العربية المحالة إليه وجوباً قبل إقرارها من مجلس الجامعة.

- 6- النظر في مشروعات الموازنات والحسابات الختامية للأمانة العامة للجامعة قبل إقرارها من الجهات المختصة، وكذلك مراجعة الحسابات الختامية للمنظمات العربية المتخصصة.
- 7- العمل على المواءمة والتنسيق بين القوانين النافذة في الدول الأعضاء تمهيداً لتوحيدها وتبادل التجارب التشريعية بين البرلمانات الوطنية أو ما يماثلها في الدول الأعضاء.
- 8- التعاون والتنسيق مع البرلمانات الوطنية في الدول الأعضاء لتعزيز وترسيخ البعد الشعبي ودوره في مسيرة العمل العربي المشترك.
- 9- التعاون مع المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية بما يخدم مصالح الأمة العربية ويصون السلم والأمن الدوليين.
- 10- إقرار نظامه الداخلي وتعديله.
- 11- إقرار ميزانيته وحسابه الختامي.
- 12- إقرار أنظمته ولوائحه المالية والإدارية وتعديلها.

المادة السادسة

- 1- يكون المقر الدائم للبرلمان في دمشق بالجمهورية العربية السورية.
- 2- للبرلمان إنشاء مكاتب له في أي دولة عضو.
- 3- يتمتع مقر البرلمان ومكاتبه وموظفوه بالحصانات والامتيازات المنصوص عليها باتفاقيات المقر.
- 4- للبرلمان أو للجانته الاجتماع في مقر أي دولة عضو أو بمقر الجامعة.

المادة السابعة

يمثل عضو البرلمان الأمة العربية بأسرها ويمارس مهامه بكل حرية واستقلال.

المادة الثامنة

يؤدي عضو البرلمان قبل مباشرة مهامه اليمين التالية: "أقسم بالله العظيم أن أعمل على تحقيق أهداف الأمة العربية وأن أرى مصالحها وأن أؤدي مهامى بالأمانة والصدق".

المادة التاسعة

لا يساءل عضو البرلمان عما يبيديه من آراء أثناء قيامه بمهامه أو بسببها.

المادة العاشرة

- 1- يتمتع البرلمان وأجهزته ومكاتبه في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية.
- 2- يتمتع أعضاء البرلمان ووفوده الرسمية أثناء أو بمناسبة قيامهم بمهامهم في كل دولة عضو بالمزايا والحصانات المنصوص عليها في ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقياتها ذات الصلة.

المادة الحادية عشرة

لا يجوز اتخاذ أي إجراءات جزائية ضد عضو البرلمان ما لم ترفع عنه الحصانة طبقاً لأحكام النظام الداخلي إلا في حالة التلبس بالجريمة.

المادة الثانية عشرة

تتحمل البرلمانات الوطنية نفقات ممثليها، ويتحمل البرلمان نفقات أعضائه أثناء تكليفهم بمهام خاصة ومحددة.

المادة الثالثة عشرة

تنتهي العضوية في البرلمان بانتهاء ولاية العضو أو عدم التجديد له في برلمان الوطن أو بتعيينه أو بتولييه منصباً تنفيذياً أو قضائياً، أو استقالته أو بإسقاط عضويته أو بفقدانه الأهلية القانونية أو بوفاته.

المادة الرابعة عشرة

- 1- مدة الفصل التشريعي للبرلمان أربع سنوات وتبدأ دورة البرلمان العادية خلال شهر أكتوبر/ تشرين أول. وتنتهي خلال شهر يونيو/ حزيران للسنة التالية.
- 2- يجوز للبرلمان عقد دورة غير عادية كلما اقتضت الضرورة ذلك وفقاً للنظام الداخلي.

المادة الخامسة عشرة

تكون جلسات البرلمان علنية ما لم يقرر البرلمان خلاف ذلك.

المادة السادسة عشرة

ينتخب البرلمان رئيسه لمدة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة، وينتخب نواب الرئيس ورؤساء اللجان كل سنتين وفقاً لأحكام النظام الداخلي.

المادة السابعة عشرة

يتكون المكتب من الرئيس ونوابه ورؤساء اللجان الدائمة.

المادة الثامنة عشرة

- 1- يكون للبرلمان أمانة عامة يرأسها أمين عام، وتقوم بالمهام الإدارية والمالية والفنية.
- 2- يعين البرلمان الأمين العام والأمناء العامين المساعدين باقتراح من المكتب لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، على أن يكون المرشح من ذوي الخبرة في الشؤون البرلمانية المشهود لهم بالكفاءة العلمية والإدارية.

المادة التاسعة عشرة

يحدد النظام الداخلي اختصاصات وصلاحيات أجهزة البرلمان.

المادة العشرون

تكون للبرلمان ميزانية سنوية مستقلة تعدها أمانته العامة وفقاً للأصول المالية والمحاسبية وتعرضها على المكتب لمراجعتها قبل إقرارها من قبل البرلمان.

المادة الحادية والعشرون

يجوز للبرلمان تشكيل لجان أخرى مؤقتة أو فرعية عند الضرورة وذلك وفقاً للنظام الداخلي.

المادة الثانية والعشرون

تتكون موارد البرلمان من:

- 1- حصص سنوية متساوية وملزمة تسددها حكومات الدول الأعضاء خلال الأشهر الثلاثة الأولى من كل سنة ميلادية.
- 2- التبرعات والهبات والوصايا. ويشترط لقبول الأجنبية أو الخاصة منها موافقة البرلمان.
- 3- الأموال التي آلت إليه من البرلمان العربي الانتقالي.
- 4- أصول وعوائد أموال البرلمان.

المادة الثالثة والعشرون

- 1- يحدد مكتب البرلمان العربي الانتقالي تاريخ انعقاد أول دورة للبرلمان بعد تسمية ثلثي أعضائه.
- 2- يتولى رئيس البرلمان العربي الانتقالي دعوة أعضاء البرلمان لحضور جلسته الأولى.

المادة الرابعة والعشرون

- 1- يستمر البرلمان العربي الانتقالي في مهامه حتى تاريخ انعقاد أول دورة للبرلمان.
- 2- تنتقل حقوق والتزامات البرلمان العربي الانتقالي إلى البرلمان.

المادة الخامسة والعشرون

يجوز تعديل أحكام هذا النظام بموافقة ثلثي أعضاء البرلمان ويصبح هذا التعديل نافذاً بعد إقراره من مجلس الجامعة.

المادة السادسة والعشرون

يدخل هذا النظام الأساسي حيز النفاذ بعد إقراره من مجلس الجامعة.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على تقرير الأمانة العامة بشأن متابعة تنفيذ قرارات القميتين العربيتين التنمويتين: الاقتصادية والاجتماعية - دورتها الأولى (الكويت: 19 - 20 يناير/ كانون الثاني 2009) ودورها الثانية (شرم الشيخ: 19 يناير/ كانون الثاني 2011)،
- وعلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي: (ق1876- د.ع 88 - 2011/9/15)، (ق1908- د.ع 89 - 2012/2/9)،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

- 1- الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذتها الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمجالس الوزارية العربية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القميتين العربيتين التنمويتين: الاقتصادية والاجتماعية الدورة الأولى (الكويت: 19 - 20 يناير/ كانون الثاني 2009)، والدورة الثانية (شرم الشيخ: 19 يناير: كانون الثاني) ودعوتها إلى الاستمرار في ذلك.
- 2- الإحاطة علماً بالإجراءات التي تم اتخاذها بشأن الإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير/ كانون الثاني 2013).

(ق.ق: 560 د.ع (23) - 2012/3/29)

متابعة تنفيذ أعمال
القميتين العربيتين
التنمويتين: الاقتصادية
والاجتماعية في
دورها الأولى
(الكويت: 19 - 20
يناير/ كانون الثاني
2009) ودورها
الثانية (شرم الشيخ:
19 يناير/ كانون الثاني
2011) والإعداد للقمة
العربية التنموية:
الاقتصادية والاجتماعية
في دورتها الثالثة
(الرياض: يناير/ كانون
الثاني 2013)

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى المشروع المتكامل للإستراتيجية السياحية العربية وآليات تنفيذها،
- وعلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي: (ق1880- د.ع88-2011/9/15)، (ق1908 د.ع89 - 2012/2/9)،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

- 1- اعتماد الإستراتيجية السياحية العربية وآليات تنفيذها بالصيغة المرفقة.
- 2- دعوة المجلس الوزاري العربي للسياحة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية السياحية العربية، وآليات تنفيذها ومتابعة عملية التنفيذ.

(ق.ق: 561 د.ع (23) - 2012/3/29)

(مرفق)

الإستراتيجية السياحية العربية وآليات تنفيذها

الإستراتيجية السياحية العربية وآليات تنفيذها

الجزء الأول: الإطار العام للإستراتيجية السياحية العربية:

مقدمة:

- قررت القمة العربية تكليف المجلس الوزاري العربي للسياحة بوضع إستراتيجية سياحية عربية متكاملة تهدف إلى تطوير السياحة بالدول العربية، وتأخذ في الاعتبار الشراكة الأساسية بين القطاعين الحكومي والخاص في العمل السياحي، كما تأخذ في الاعتبار أبعاد العمل السياحي على كل من المستوى الوطني والعربي والدولي، وقد استند قرار القمة العربية إلى تقرير مقدم من رئاسة المجلس الوزاري العربي للسياحة، تعرض لواقع القطاع السياحي في المنطقة العربية، وما يواجهه من مشكلات ومعوقات، وما يتطلبه التطوير من إجراءات وتسهيلات.
- وبالنظر إلى الطبيعة التنافسية للنشاط السياحي، فإن الإستراتيجية العربية ينبغي أن توائم بين اتجاهي التنافس والتكامل فيما بين الدول العربية، بحيث يتم التركيز على مجالات التعاون والتكامل، مع إتاحة المساحة للتنافس الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى رفع مستوى الجودة، وبالتالي إلى تحسين الأداء في القطاع السياحي العربي في مجمله.
- وفي ضوء التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية في الدول العربية، وفي ضوء التغير الجذري الذي طرأ على قطاع السياحة العالمي، وعلى الأخص منذ العام الأول من القرن الجاري كنتائج لأحداث سبتمبر 2001، فقد برزت الحاجة إلى تعزيز السياحة الإقليمية العربية لتبلغ مستويات تقارب نسب السياحة الإقليمية في مختلف مناطق العالم.
- إن النمو المضطرد في قطاع السياحة العربي، وتوقع معدل على متوسط المعدل العالمي، يشكل دافعاً قوياً لوضع إستراتيجية لتطوير ذلك القطاع برؤية واضحة وأهداف محددة، تمكنه من المساهمة بشكل أمثل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بالدول العربية، دون إغفال للتفاوت القائم بين أوضاع القطاع السياحي في الدول العربية، إما بسبب تفاوت الإمكانيات أو اختلاف في درجات العراقة والحدثة لصناعة السياحة بين تلك الدول، أو إغفال للظروف الأمنية وحوادث الإرهاب التي تتعرض لها بعض الدول العربية، وبحيث تستهدف الإستراتيجية تحقيق التطوير المطلوب مع تقارب في مستويات الأداء والجودة يعكسان بشكل إيجابي على تحسين فرص الترويج للمنطقة العربية في مجملها، ويضيف بعداً إقليمياً مفيداً لكل قطر على حدة.

أولاً: الرؤية:

- تتطلع الإستراتيجية العربية السياحية إلى تعزيز قطاع السياحة العربي، وتأهيله للمساهمة الإيجابية البارزة في الاقتصاد العربي، من خلال الاستفادة من مجالات التكامل في محاور العمل السياحي والتركيز على تنمية السياحة العربية البينية، مع مراعاة مختلف إمكانيات وظروف الدول العربية.

ثانياً: الأهداف:

- تهدف إستراتيجية تطوير السياحة بالدول العربية إلى تحقيق ما يلي:

1- تنمية قطاع السياحة في الدول العربية من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- 1-1 زيادة مساهمته في الدخل القومي.
- 2-1 زيادة مساهمته في التشغيل وإتاحة فرص العمل.
- 3-1 تعظيم دوره في تحقيق التنمية المستدامة.
- 4-1 تقوية دوره في تنمية الأقاليم والمجتمعات المحلية اقتصادياً واجتماعياً، وزيادة مشاركتها في التنمية السياحية.
- 5-1 نمو الوعي السياحي وانتشار ثقافة السياحة لدى المواطنين.
- 6-1 تطوير التعليم السياحي وبرامج التدريب السياحي.
- 7-1 اكتشاف المقومات والإمكانيات السياحية في الدول الأقل نمواً، لمحاربة الفقر.

2- جذب مزيد من حركة السياحة العالمية إلى المنطقة العربية من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- 1-2 التعاون بين الدول العربية في جهود الترويج السياحي.
- 2-2 التحالف التسويقي للمنتجات السياحية العربية.
- 3-2 فتح أسواق سياحية جديدة.
- 4-2 تطوير الجهود الإعلامية لتوضيح الصورة الواقعية للمجتمع العربي.
- 5-2 زيادة القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات السياحية العربية ورفع مستوى الجودة بهما.

3- تنمية السياحة العربية البينية من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- 1-3 مواءمة جانب من العرض السياحي لمواصفات الطلب السياحي العربي.
- 2-3 تحفيز تدفق الاستثمارات السياحية فيما بين الدول العربية.
- 3-3 تشجيع إقامة المشروعات السياحية برأس مال عربي مشترك.
- 4-3 توحيد معايير التصنيف العربية وتطبيق مؤشرات الجودة الموحدة.
- 5-3 تبادل إنشاء ممثليات سياحية في الدول العربية.

- 6-3 تبادل منح تسهيلات التأشيرات بين الدول العربية.
- 7-3 مساواة السائح العربي مع المواطن في أسعار الإقامة والانتقال.
- 8-3 تنمية الثقافة حول عناصر الجذب السياحي في الدول العربية، والاهتمام بالتعليم السياحي حولها في إطار تكاملي عربي.
- 9-3 بناء القدرات للعاملين في مختلف مجالات العمل السياحي بالتدريب الموجه للسياحة العربية.
- 10-3 جذب قدر من السياحة العربية المغادرة وتحويلها إلى دول الوطن العربي.
- 11-3 التعاون في تنمية إمكانيات الدول العربية الأقل نمواً لتحقيق معدلات نمو سياحي متقاربة بين الدول العربية.

ثالثاً: المبادئ العامة:

- تنطلق الإستراتيجية العربية لتطوير السياحة من عدد من المبادئ العامة التي تعد مرتكزات أساسية يجب أن تستند إليها جهود جميع أطراف العمل السياحي العربي، خلال السعي لتحقيق أهداف الإستراتيجية سواء العامة منها أو الفرعية. تلك المبادئ هي:
- 1- الشراكة الأساسية بين القطاعين العام والخاص في العمل السياحي.
 - 2- مراعاة القيم والعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمعات العربية.
 - 3- ضمان التنمية المستدامة للموارد السياحية.
 - 4- المساواة بين السائح العربي والمواطن في أسعار الإقامة والانتقال ومختلف الخدمات السياحية.
 - 5- ضمان أمن وسلامة السائح وحرية تنقله.
 - 6- المرونة والتطوير والتجديد في رسم السياسات ووضع الخطط.
 - 7- الموازنة بين التنافس والتكامل فيما بين الدول العربية بما يحسن أداء القطاع السياحي العربي في مجمله.
 - 8- التكافل فيما بين الدول العربية في الأزمات والظروف الطارئة، وكذلك فيما بين أطراف العمل السياحي العربي.
 - 9- تبادل العون الفني فيما بين الدول العربية.
 - 10- إسهام السياحة في التفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب والمجتمعات.
 - 11- صون وحماية التراث الطبيعي والثقافي.
 - 12- التناغم والانسجام بين الأهداف السياحية والسياسات القطاعية الأخرى في كل من الدول العربية وفي العمل العربي المشترك وعلى الأخص فيما بينها وبين أهداف الإستراتيجية الاقتصادية العربية الشاملة.

رابعاً: محاور الإستراتيجية:

- انطلاقاً من الرؤية والأهداف والمبادئ العامة للإستراتيجية العربية لتطوير السياحة، فإن العمل على تحقيقها يتوزع على المحاور الرئيسية التالية:

1- التنمية السياحية:

1-1 التعريف:

- يرتبط هذا المحور بتوفير إمكانات ومقومات سياحية طبيعية أو تراثية، ووجود قناة بتوجيه الموارد لاستغلال تلك الإمكانيات والمقومات بما يؤدي إلى إقامة صناعة سياحية متطورة، تقوم بدورها في محاربة الفقر وتوفير فرص العمل، وفي تنويع مصادر الدخل، وفي توزيع التنمية على مختلف المناطق والأقاليم، كما يرتبط هذا المحور بالنظرة المستقبلية لضمان استدامة الموارد بما يؤهل لاستدامة السياحة في إطار تنمية مستدامة عامة.

2-1 قضايا وتحديات: الوضع الراهن:

- ✓ اعتماد الدول العربية وتركيزها على المنتجات السياحية الموروثة مما اثر على تطوير منتجات جديدة يدعم ديمومة السياحة، وقلة التمويل لبعض المنتجات السياحية والتركيز دائماً على منتج سياحي رئيسي دون الآخر، والتميز بين منتج سياحي وآخر قد يكون السبب بعدم استدامة ذلك المنتج.
- ✓ عدم توفر البنية التحتية بالمواقع السياحية الواعدة بالإضافة إلى ضعفها بين الدول العربية.
- ✓ عدم تفعيل التعاون والتنسيق المشترك بين شركاء التنمية السياحية في البلدان العربية.
- ✓ صعوبة الإجراءات والأنظمة الإدارية والتمويلية بالدول العربية.
- ✓ ضعف تأهيل بعض العاملين في قطاع السياحة بسبب عدم توفر مراكز تدريب متخصصة قادرة على خدمة هذا القطاع لكون العنصر البشري من أهم ركائز التنمية السياحية.
- ✓ عدم توعية المجتمعات المحلية بأهمية السياحة ودورها في تنمية فرص العمل والاقتصاد المحلي.
- ✓ الظروف السياسية والأمنية التي تمر بها المنطقة العربية في الوضع الحالي يؤثر سلباً على استدامة التنمية السياحية.

- ✓ عدم وعي الدول بالأهمية الاقتصادية للمنتجات الحرفية وتطويرها كرافد اقتصادي لتنمية المجتمعات المحلية.
- ✓ لا توجد جمعيات مهنية سياحية في بعض الدول العربية لدعم صناعة السياحة.
- ✓ ضعف الدور القيادي للغرف التجارية بالدول العربية.
- ✓ عدم التركيز على السياحة كمصدر أساسي للاقتصاد في بعض الدول العربية وتركيزها فقط على تطوير المصادر الاقتصادية القائمة.

3-1 الأهداف والمقترحات:

- ✓ توجيه رؤوس الأموال العربية المخصصة للمشاريع السياحية بصفة أولية إلى المستثمرين من البلدان العربية.
- ✓ توزيع التنمية على مختلف المناطق والأقاليم بما في ذلك المناطق النائية بوضع برنامج لضمان تنمية متوازنة.
- ✓ الحفاظ على الهوية والتقاليد والعادات الخاصة بالمناطق التي تعتبر أرث ثقافي هام.
- ✓ تدعيم القطاعات الاقتصادية الغير مباشرة المرتبطة بصناعة السياحة مثل (الاستشفاء، السياحة الزراعية والبيئية، السياحة الثقافية، سياحة المؤتمرات، سياحة التسوق... الخ) بما يحقق التغلب على الموسمية في النشاط السياحي.
- ✓ إنشاء مؤسسات تمويلية مدعومة من الحكومات العربية لدعم وتنشيط السياحة العربية.
- ✓ تخصيص الأراضي السياحية ودعم شركات التمويل والتطوير العقاري لتنمية البنية التحتية لها.
- ✓ موازنة طارئة لخدمة قطاع السياحة في البلاد العربية لاستخدامها في الحالات الطارئة.
- ✓ الاستخدام الأمثل للموارد السياحية وزيادة نوعية الإنتاج وتقليل الهدر في استخدام تلك الموارد، واستغلال هذه الموارد في منتجات سياحية فعالة.
- ✓ تنمية وتطوير ودعم منظمي الرحلات السياحية لتسويق المنتجات السياحية المختلفة.
- ✓ حماية وتطوير المواقع الأثرية التاريخية والدينية لتنمية السياحة المستدامة من خلال شركات التنمية السياحية.

- ✓ تخصيص الأراضي السياحية ودعم شركات التمويل والتطوير العقاري لتنمية البنية التحتية لها.
- ✓ توعية المجتمعات من خلال برامج إعلامية تحسن مفهوم المجتمعات ونظرتها للسياحة بشكل عام.
- ✓ إعداد الدراسات والأبحاث الاجتماعية والاقتصادية للحفاظ على ثقافة المجتمعات المحلية ورصد الأثر الاقتصادي والبيئي لتنمية السياحة.
- ✓ بناء آلية التعاون بين الهيئات والمنظمات الحكومية والغرف التجارية والجمعيات المهنية لدعم صناعة السياحة بما يضمن مشاركة أصحاب الأعمال في تخطيط وتنمية السياحة بشكل فاعل ويذل ما قد ينشأ من عقبات يواجهها القطاع الخاص السياحي.
- ✓ تدعيم شبكة البنية التحتية الحالية بين الدول العربية بما يتناسب مع احتياجات المواقع السياحية شاملة كافة أشكال هذه البنية من طرق ومطارات داخلية وكهرباء ومياه وغيرها.
- ✓ الالتزام بالمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة والمحافظة على المقومات البيئية وعلى التراث الطبيعي والحضاري وترسيخ قيم التواصل والتعارف بين الدول والشعوب.
- ✓ المحافظة على الحرف اليدوية الموجودة ودعم وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنمية تلك الحرف.
- ✓ إنشاء ودعم شركات التنمية السياحية محلية لتطوير صناعة السياحة..
- ✓ الشراكة بين القطاع العام والخاص لتطوير مفاهيم تخدم السياحة بما ينسجم مع متطلبات كل بلد.
- ✓ إقرار ونظام وقانون خاص يتم بموجبه إنشاء اتحاد غرف سياحية عربية يوكل إليها وضع سياسات واستراتيجيات السياحة العربية.
- ✓ اعتماد قطاع السياحة كأداة فاعلة لتحسين دخل المواطن والحد من الفقر والبطالة.
- ✓ تفعيل مشاركة المجتمعات المحلية ودمجها في عملية التنمية السياحية.

4-1 الإيجابيات المتوقعة للمقترحات:

- ✓ الاستغلال الأمثل لتنمية وتطوير الإمكانات السياحية القائمة والواعدة بالبلدان العربية لدعم صناعة السياحة.

- ✓ قطاع السياحة يخدم الاقتصاد المحلي والإقليمي لكون اعتمادهم على الدخل السياحي.
- ✓ تمثل السياحة وسيلة مهمة لتعريف الآخرين بتراث المنطقة الحضاري وعادات وقيم أهلها المستمدة من الشريعة الإسلامية، خلق ثقافة متجددة بين كافة الشعوب العربية.
- ✓ خلق فرص عمل وتوليد للدخل وتخفيف القيود علي ميزان المدفوعات والمساهمة بالتالي في التنمية الاقتصادية.
- ✓ خلق مصدر دخل إضافي للمنطقة بدلاً من الاعتماد على الزراعة والصناعة.
- ✓ زيادة الوعي والاهتمام في المجتمعات المحلية بأهمية السياحة ودورها بالاقتصاد المحلي والعربي.

5-1 الإجراءات والبرامج التنفيذية:

- ✓ تأسيس مجلس أعلى يتكون من رجال الأعمال والمستثمرين العرب لتطوير السياحة العربية تهتم بوضع مفاهيم التنمية المستدامة للسياحة العربية (البحرية، الصحراوية، البيئية) تتضمن أهداف الإدارة وتوضيح الآثار الإيجابية لاستدامة هذا القطاع، واتخاذ قرارات ووضع الخطط السياحية مشتركة للدول العربية.
- ✓ إعداد الدراسات المتخصصة لمعرفة الوضع السياحي في الوقت الحالي في البلاد العربية.
- ✓ العمل على زيادة نسبة مشاركة المؤسسات والشركات الحكومية والخاصة في عملية التنمية المستدامة لهذا القطاع الفعال.
- ✓ تأسيس الجمعيات المهنية لدعم المنتجات السياحية وتطوير صناعة السياحة.
- ✓ الاستفادة المتبادلة من خبرات العاملين في قطاع السياحة بين الدول العربية.
- ✓ تنظيم حلقات نقاش وندوات دورية للمجتمع المحلي تتناول كافة الإرشادات الخاصة بمفاهيم التنمية المستدامة.
- ✓ تنظيم ورش عمل دورية فيما بين الغرف التجارية العربية لتعزيز دورها في تطوير وتنمية الاستثمار بالمشاريع السياحية ونقل الخبرات والتجارب العربية فيما بينها.
- ✓ التركيز على إقامة الندوات بالمناسبات الخاصة والجامعات والمدارس لتثقيف المجتمعات المحلية.

- ✓ تخصيص الأراضي السياحية واستغلال المحميات القائمة للاستثمار السياحي.
- ✓ إدراج الثقافة السياحية بالمناهج التعليمية.
- ✓ تطوير آليات قانونية مشتركة وتحديد إطار عربي شامل.
- ✓ تبادل وتنسيق الخبرات في مجال كيفية تسويق المنتج السياحي وديمومته خاصة بعد حلول كوارث طبيعية أو أعمال إجرامية وإرهابية في بعض الدول.
- ✓ إنشاء صندوق لدعم السياحة في الأزمات والكوارث.

2- الاستثمار السياحي:

1-2 التعريف:

- يقصد بهذا المحور توفير رؤوس الأموال وتوجيهها إلى إقامة مشروعات سياحية سواء في جانب العرض السياحي كالفنادق والمنتجعات والقرى السياحية والمطاعم والمنتزهات والأماكن السياحية والمزارات الدينية وشركات النقل السياحي... وغيرها، أو في جانب الطلب السياحي كالمعارض وشركات التسويق والترويج والإعلام وغيرها، أو في جانبي الطلب والعرض كما في شركات ووكالات السفر والسياحة التي تتعامل مع الطرفين، ولا تقتصر رؤوس الأموال على رؤوس الأموال الوطنية، وإنما ينضم إليها رأس المال الأجنبي من خارج الدولة، ويرتبط ذلك بتوفير مناخ ملائم من اكتمال البنى الأساسية والتشريعات الميسرة، والحوافز المشجعة، والمعلومات المتاحة بشفافية، ونظم الإدارة العامة المتطورة، كما يعد توفير دراسات الجدوى للمشاريع السياحية عنصراً أساسياً في حفز وجذب الاستثمار إليها.

2-2 قضايا وتحديات الوضع الراهن:

- ✓ عدم ملائمة الأنظمة والقوانين والتشريعات الاستثمارية.
- ✓ عدم وضوح الإجراءات والأنظمة المتعلقة بالأراضي القابلة للنمو السياحي.
- ✓ تداخل عدد كبير من المؤسسات الحكومية بإصدار تراخيص المنشآت السياحية.
- ✓ ندرة الشركات العربية المتخصصة في إدارة المنشآت السياحية على مستوى عالمي.
- ✓ عدم وجود وعي سياحي بين رجال الأعمال في البلدان العربية التي تنوي استقطاب الأموال يؤثر سلباً على الاستثمار السياحي.

- ✓ الأوضاع السياسية في بعض الدول والأقاليم العربية.
- ✓ عدم تفعيل أنظمة الاستثمار السياحي بالشكل المناسب ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني.
- ✓ عدم تمتع المستثمرين في القطاع السياحي ببعض التيسيرات التي يحصل عليها المستثمرون في القطاعات الأخرى مثل الإعفاءات الجمركية والتعرفة المخفضة لاستهلاك الكهرباء والمياه.
- ✓ عدم توفر المعلومات الشاملة ودراسات الجدوى الاقتصادية للمواقع القابلة للنمو السياحي.
- ✓ طول إجراءات الحصول على تأشيرات لرجال الأعمال في بعض الدول العربية.
- ✓ لم يحظ القطاع السياحي بالدول العربية بالتيسيرات والدعم كمثيلاته من القطاعات الأخرى الصناعية والزراعية.
- ✓ عدم وجود المرونة في الإجراءات التنظيمية في منافذ السفر والعودة في المطارات والموانئ والمراكز الحدودية والتي يجب أن تكون أكثر مرونة وسهولة خصوصاً أمام المستثمرين والقادمين بغرض السياحة.
- ✓ عدم توفر البنية التحتية بشكل جيد لإقامة الاستثمارات مما قد يرفع من تكاليف الإنشاء والتشغيل لهذه الاستثمارات وبالتالي ارتفاع مجمل التكاليف وانخفاض صافي الأرباح مقارنة مع دول أخرى.

3-2 الأهداف والمقترحات:

- ✓ تطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار السياحي وتطوير الأنظمة ذات العلاقة بالأنشطة السياحية المختلفة لزيادة جذب الاستثمار الوطني والأجنبي لإقامة المشروعات السياحية.
- ✓ إعداد إستراتيجية عربية مشتركة للاستثمار السياحي.
- ✓ تسهيل إجراءات السفر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب.
- ✓ دعم وإنشاء شركات استثمارية عربية لتنمية القطاع السياحي.
- ✓ تبني الحكومات العربية إقامة بعض المشاريع السياحية المشتركة.
- ✓ تبني الحكومات العربية إعداد الدراسات الاقتصادية للمواقع القابلة للنمو السياحي.
- ✓ الاستثمارات السياحية يجب أن تكون في مشاريع ناجحة من أجل ديمومة الاستثمار السياحي في المنطقة العربية.

- ✓ وجود دائرة أو مؤسسة معنية بمتابعة قضايا ومشاكل الاستثمار السياحي وإزالة كافة العقبات والتعقيدات التي تواجه المستثمرين في هذا القطاع الفعال.
- ✓ إدراك أهمية الاستثمار السياحي بالنسبة للمواطنين من أجل أن يكونوا فاعلين في المشاريع التي تم استقطابها للاستثمار السياحي.
- ✓ إشراك المجتمعات المحلية في عملية التنمية السياحية كشريك استراتيجي وفاعل، بإبراز نشاطاتها وثقافتها وتراثها والأفكار الخلاقة لديها. وتحفيزهم لتوفير الأيدي العاملة والخدمات المساندة.

4-2 الإيجابيات المتوقعة للمقترحات:

- ✓ وجود استثمار يعمل على خلق فرص عمل جديدة في هذا القطاع وتحسين مستوى دخل المواطن.
- ✓ وجود استثمار سياحي يعمل على زيادة أعداد السياح في المنطقة العربية.
- ✓ زيادة منافسة الدول العربية كسوق سياحي غني لجذب أكبر عدد ممكن من السياحة العالمية.
- ✓ تنمية الاقتصاد العربي.
- ✓ تحسين جودة المنتجات العربية السياحية.
- ✓ مشاريع سياحية عالمية بالدول العربية.
- ✓ تحسين البنية التحتية السياحية للمنطقة.

5-2 الإجراءات والبرامج التنفيذية:

- ✓ إعداد الأدلة الإجرائية للاستثمار بالمواقع السياحية.
- ✓ إنشاء شركات تنمية سياحية عربية مشتركة.
- ✓ التنسيق مع المؤسسات المالية لتمويل المشاريع السياحية.
- ✓ إعداد قاعدة بيانات للمواقع القابلة للنمو السياحي والشركات الاستثمارية بالمنشآت السياحية.
- ✓ تفعيل دور مشترك بين الغرف التجارية والهيئات التنظيمية السياحية بالدول العربية.
- ✓ دعم عربي لمناخ الاستثمار السياحي بما ينعكس على سهولة إقامة المنشآت السياحية.
- ✓ إقامة ملتقى سنوي لعرض المشاريع السياحية.

- ✓ تقديم التسهيلات الجمركية للاستثمار السياحي.
- ✓ تنسيق القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بالاستثمار في قطاع السياحة.
- ✓ إنشاء لجان وطنية معنية بالسياحة والتنسيق بينها وبين الغرف الصناعية والتجارية ولجان السياحة في البلاد العربية.
- ✓ مساواة المستثمرين السياحيين العرب بالمستثمرين الوطنيين من حيث الحوافز التشجيعية.
- ✓ إقامة منتديات ومعارض سنوية مختصة بالاستثمار السياحي.
- ✓ إعادة النظر في التشريعات الضريبية المفروضة على النشاط السياحي.
- ✓ وجود مؤسسة مالية بمشاركة كافة الدول العربية للاستثمار السياحي (مثال صندوق الاستثمار السياحي العربي).
- ✓ رسم خريطة استثمارية واضحة لمواقع ومجالات الاستثمار السياحي وإعداد دراسات جدوى اقتصادية للفرص الاستثمارية المتاحة لإقامة مشروعات سياحية مشتركة بين الدول العربية.
- ✓ إقامة مؤتمرات دولية لعرض فرص الاستثمار السياحي بالدول العربية.

3- الترويج:

1-3 التعريف:

- يكون الترويج بإبراز عناصر الجذب السياحي، وإيصال معلومات عنها إلى الأسواق السياحية المختلفة بالشكل الذي ينجح لفت الأنظار إلى المنتج السياحي الذي يتم الترويج له، بل ويحرك رغبة السائح في زيارته، ويختلف منهج الترويج حسب طبيعة المنتج السياحي، وكذلك حسب طبيعة السوق السياحي الموجه إليه وفئاته، وينقسم الترويج إلى مستويات، فيكون أحياناً لمنتج سياحي واحد، ويكون أحياناً لمدينة أو بلد بأكمله، كما يكون لإقليم سياحي يمتد جغرافياً ليشمل عدداً من البلاد، والترويج السياحي مجال يتيح التنافس والتكامل والتعاون في ذات الوقت، وله وسائل عدة، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمحور الإعلام السياحي وللقطاع الخاص السياحي دور بارز فيه مع القطاع الحكومي.

2-3 قضايا وتحديات الوضع الراهن:

- ✓ لا توجد خطة تنفيذية مشتركة لترويج المنتجات السياحية البينية بين الدول العربية.
- ✓ قلة الوسائل الترويجية للسياحة العربية.

- ✓ ضعف قنوات الاتصال الإعلامية بين الدول العربية لترويج منتجاتها السياحية.
- ✓ ضعف التكامل الإعلامي بين الدول العربية.
- ✓ ضعف الكوادر الإعلامية العربية المتخصصة بالترويج السياحي.

3-3 الأهداف والمقترحات:

- ✓ إعداد دراسات متخصصة تبين نوعية المنتج السياحي في البلاد العربية التي يتم التعامل معها لجلب السياح والاستفادة في ذلك من مذكرة التفاهم الموقعة ما بين المنظمة العربية للسياحة وبنك التنمية الإسلامي.
- ✓ التركيز على تقنية الاتصالات والفضائيات لترويج المنتجات.
- ✓ التركيز على تطوير الوسائل الإعلامية لتتقيد المجتمعات المحلية بالمنتجات العربية السياحية.
- ✓ إيجاد تعاون وثيق بين الهيئات السياحية لتنسيق الترويج السياحي مع مراعاة الظروف المكانية والجغرافية بين الدول العربية.
- ✓ تفعيل المشاركة بقناة السياحة العربية المتخصصة بالترويج السياحي العربي من خلال مذكرة التفاهم الموقعة مع المنظمة العربية للسياحة ودعم القناة ببرامج وأفلام دعائية.
- ✓ العمل على إعطاء صورة متكاملة عن البرامج والخطط الإقليمية عن أماكن الجذب السياحي.
- ✓ ضرورة تبني سياسة واضحة لتوجيه السائح العربي للسياحة البينية العربية لضبط النفقات السياحية وحصرها قدر الإمكان في العالم العربي.
- ✓ وضع خطة ترويجية عربية تراعي أولويات التركيز على المواسم السياحية في العالم العربي مثل موسم الحج والعمرة، موسم الحج المسيحي، مواسم العطلة الصيفية، ومواسم الترفيه.
- ✓ تغيير الصورة الذهنية لدى العالم الخارجي حول الوطن العربي بأنه غير آمن وفيه مشاكل.

4-3 الإيجابيات المتوقعة للمقترحات:

- ✓ زيادة تدفقات البينية للسياح العرب بين الدول العربية.
- ✓ تنمية الإدراك للسائح العربي حول المنتجات القائمة والواعدة بالوطن العربي.
- ✓ نشر ثقافة المجتمعات المحلية العربية فيما بينها.
- ✓ نمو الاقتصاد للمجتمعات المحلية بالدول العربية.
- ✓ ترويج المنتجات الحرفية بين الدول العربية.

5-3 الإجراءات والبرامج التنفيذية:

- ✓ إنشاء مجلس للترويج السياحي العربي وبمشاركة فعالة بين كافة القطاعات الحكومية والخاصة.
- ✓ وضع كافة التسهيلات الضرورية لخدمة الترويج السياحي العربي.
- ✓ إصدار الوسائل السياحية المتخصصة وإعداد برامج سياحية شاملة ومشاركة بين الدول العربية.
- ✓ إنشاء موقع الكتروني عربي موحد للسياحة العربية وعرض كافة البرامج السياحية المشتركة بين الدول العربية والتأكيد على إيجاد الروابط فيها بينها.
- ✓ مشاركة الدول العربية في كافة المؤتمرات والمعارض الدولية والعربية سياحياً وعرض برامج سياحية مشتركة.
- ✓ تشجيع شركات عربية لتنظيم المعارض السياحية.
- ✓ تسهيل تمويل حملات إعلامية وإعلانية موسعة هدفها تغيير الصورة الذهنية لدى العالم الخارجي حول الوطن العربي بأنه غير آمن وفيه مشاكل.
- ✓ حملات إعلانية مكثفة للمنتجات السياحية العربية تراعي الاختلافات الجغرافية للوطن العربي.
- ✓ تنمية وتطوير الكفاءات العربية في مجال الترويج السياحي من خلال عقد الدورات، ومعارض المشتركة عربياً.
- ✓ تشجيع سياحة المؤتمرات والمعارض والحوافز (MICE).
- ✓ الاستفادة من الخبرات ما بين الدول العربية في مجال تسويق المنتج السياحي.
- ✓ إعداد برنامج سنوي للتظاهرات السياحية الخاصة بكل دولة عربية وطابعته ضمن دليل سياحي مشترك.
- ✓ سن ميثاق أخلاقي للسياحة العربية مع مراعاة واحترام أوجه الاختلاف بما في ذلك العادات والتقاليد والأعراف.

4- التسويق:

1-4 التعريف:

- يأتي دور التسويق السياحي بعد نجاح الترويج في بعث إرادة السياحة لدى سوق من الأسواق السياحية أو فئة داخل ذلك السوق. فيتم خلال التسويق التفاوض والاتفاق

على إعداد الرحلات وإعداد مجموعات السائحين وشروط عملية الرحلات والتكلفة وغيرها من التفاصيل. ويعد التسويق مجالاً هاماً للتكامل فيما بين دول المقاصد السياحية والمدن والأقاليم بها، حيث يمكن التعاون في دراسة مختلف الأسواق، كما تزداد القوة التفاوضية للمقاصد العربية بتكتلها والتنسيق فيما بينها. وعلى الأخص في إيجاد منتجات سياحية مشتركة. ونجاح التسويق السياحي العربي المشترك يتطلب عقد تحالفات فيما بين شركات ووكالات السياحة وبينها وبين شركات الطيران والملاحة وغيرها، أو اندماج عدد من تلك الشركات لإيجاد كيانات كبيرة قادرة على الاستمرار في الصناعة، وعلى الأخص في ظل أجواء المنافسة القوية الناتجة عن تحرير الخدمات على المستوى الدولي، ويقع معظم العبء في هذا المحور على عاتق القطاع الخاص السياحي العربي.

2-4 قضايا وتحديات الوضع الراهن:

- ✓ عدم وجود خطة تسويقية عربية شاملة مشتركة وناجحة تخدم التسويق السياحي العربي.
- ✓ ضعف الوعي بأهمية التسويق في تنمية المنتجات المحلية.
- ✓ لا يوجد شرائح سعرية للمنتجات العربية.
- ✓ ضعف الترحيب للمنتج العربي من قبل المجتمعات المحلية.
- ✓ قلة الإمكانيات المادية لإيجاد خطط تسويق ناجحة.
- ✓ عدم توفر الأسواق المناسبة للمنتج السياحي المحلي أو العربي.
- ✓ ضعف التسويق السياحي العربي البيني، حيث أن أغلب مكاتب ووكالات السفر والسياحة تركز على السياحة الخارجية.

3-4 الأهداف والمقترحات:

- ✓ تعدد الأسواق للمنتج السياحي العربي وذلك للتعويض لأية ظروف طارئة قد تحدث.
- ✓ وجود خطة تسويقية سياحية عربية فاعلة تعتمد على حجم ونوعية المنتج السياحي العربي، ووجود خطة فاعلة لكيفية التعامل مع السائح من أجل كسبه كزائر دائم للمنطقة، والبحث عن أسواق تسويقية جديدة تناسب المنتج السياحي العربي.
- ✓ ديمومة التسويق السياحي ويعتمد على الشمولية لكافة المراحل التي تمر بها عملية التسويق.

- ✓ تفعيل برامج سياحية وفعاليات مشتركة بين الدول العربية للتسويق السياحي ومعرفة كيفية عرض المنتجات والأنماط السياحية العربية.
- ✓ إتباع سياسة سعرية مناسبة وقادرة على المنافسة مع الخدمات السياحية المناظرة في الخارج.
- ✓ ضرورة أن تراعي برامج السياحة بالمنطقة اختلاف المناخ بين مختلف المناطق، وتكون هناك مجموعة متنوعة من البرامج السياحية التي يتم الترويج لها داخل وخارج المنطقة.
- ✓ تكثيف اللقاءات والورش العمل والاجتماعات بين المعنيين في قطاع السياحة في الوطن العربي والمعنيين في قطاع السياحة في دول العالم وخاصة وكلاء السياحة والسفر وعرض برامج سياحية مشتركة.
- ✓ إقامة المعارض وأسواق مشتركة دورية للمنتجات العربية وتسويقها.

4-4 الايجابيات المتوقعة للمقترحات:

- ✓ زيادة دخل المجتمعات المحلية.
- ✓ تسويق المنتجات المحلية.
- ✓ المساهمة في نشر ودعم ثقافة المجتمعات العربية فيما بينها.
- ✓ تنمية وتطوير منتجات تتناسب مع الاختلاف الزمني والمكاني واحتياجات السائح العربي.

5-4 الإجراءات والبرامج التنفيذية:

- ✓ إعداد إستراتيجية للتسويق المشترك بين الدول العربية.
- ✓ إعداد إستراتيجية للتسويق السياحي العربي من خلال الشبكة الالكترونية (الانترنت) وتطوير موقع الكتروني خاص وشامل لترويج المنتج السياحي العربي وبعده لغات بهدف تمكين القطاع السياحي الخاص من التعاون والعمل سويا مع كافة الجهات الحكومية والمعنية في الدول العربية لتوفير مظلة يتم من خلالها توفير معلومات منسجمة ومتناسقة عن ميزات المنتج السياحي العربي والخدمات والمقومات المتوفرة فيها للوصول إلى الأسواق السياحية الدولية.
- ✓ دعم إيجاد شبكات تسويق وترويج لتسويق المنتج السياحي العربي في الدول العربية عبر مكاتب وممثليات السياحة العربية المتواجدة في الخارج.
- ✓ استهداف الأسواق العالمية ببرامج تسويقية وإعلانية مشتركة لاستقطابها لزيارة المنتج السياحي العربي كمقصد سياحي واحد.

- ✓ تعاون كافة القطاعات الحكومية في الدول العربية على أن تقوم بتقديم المظلة الرسمية المناسبة لتفعيل تعاون القطاع السياحي الخاص في مختلف الدول العربية سواء على صعيد الحركة السياحية بين الدول العربية أو في مجال استقطاب السياح الأجانب.
- ✓ إصدار نشرات إعلامية متخصصة لتطوير التسويق وعرض المنتجات المحلية بين الدول العربية.
- ✓ إنشاء تحالفات فيما بين شركات ووكالات الأسفار السياحية العربية مع شركات الطيران والملاحة وغيرها.
- ✓ تشجيع تسويق منتجات سياحية مشتركة تربطها قواسم مشتركة جغرافية وثقافية وتاريخية مثل طريق قرطاج وطريق القصور وطريق الحجاز وطريق المسيح عليه السلام.

5- تسهيلات الحركة:

1-5 التعريف:

- في ضوء تعريف السياحة الخارجية بأنها انتقال شخص أو مجموعة من بلد الإقامة إلى مقصد في بلد آخر لقضاء يوم أو أكثر به، فإن تسهيل حركة هؤلاء يكون عاملاً أساسياً في تنفيذ الرحلة السياحية. وتعد تأشيرات الدخول، وتوفير وسائل وخطوط النقل، وفتح الأجواء وإجراءات المنافذ فيما بين الدول هي العناصر الرئيسية في حركة السائحين بين تلك الدول. ويتوقف على التسهيلات التي تقدم في تلك العناصر، إتمام الرحلات السياحية بنجاح وتشجيع المزيد منها. ويرتبط هذا المحور بسياسات وانجازات تدخل في نطاق اختصاصات أجهزة رسمية غير تلك المعنية بالسياحة. عليه، يعنى هذا المحور بالإجراءات اللازمة للتنسيق مع مختلف أجهزة الدول العربية بهدف تقديم اكبر قدر من تسهيلات حركة السائحين، فقد ثبت أن قضايا تيسير السفر تتحكم بشكل واضح في تحديد أنصبة الأسواق من الحركة السياحية العالمية.

2-5 قضايا تحديات الوضع الراهن:

- ✓ تعقيد وتأخير إجراءات مرور السياح العرب على كافة حدود الدول العربية.

- ✓ عدم توفر بنية تحتية بين الدول العربية مما يؤثر على حركة السياح بين هذه الدول (التقنية - وتنوع وسائل النقل).
- ✓ صعوبة الحصول على التأشيرات السياحية ببعض الدول العربية.
- ✓ محدودية وسائل النقل البينية بين الدول العربية.

3-5 الأهداف والمقترحات:

- ✓ توفر وسائل نقل مريحة وبأسعار مخفضة بكافة أنواعها بين الدول العربية.
- ✓ دعم قطاع النقل الجوي البيني لخدمة القطاع للسياحي.
- ✓ تسهيل إصدار تأشيرة سياحية موحدة بين الدول العربية.
- ✓ تسهيل الإجراءات الأمنية بين الدول العربية.
- ✓ تشجيع إقامة شركات نقل بينية مشتركة.

4-5 الايجابيات المتوقعة للمقترحات:

- ✓ خلق منظومة نقل متطورة بكافة أنواعها تخدم كافة الدول العربية.
- ✓ تسهيل حركة المرور بين الدول العربية وتبادل الثقافات بين هذه الدول.
- ✓ تكثيف وتطوير حركة النقل البينية بين الدول العربية لتساهم ايجابيا في دعم وتنشيط وجذب للاستثمار العربي.
- ✓ تسهيل الإجراءات واعتماد التأشيرات السياحية بين الدول العربية.

5-5 الإجراءات والبرامج التنفيذية:

- ✓ تحرير النقل الجوي فيما بين الدول العربية وفقاً لقرار القمة العربية وقرار مجلس وزراء النقل العرب بهذا الشأن.
- ✓ وجود مجلس يهتم بأمور النقل السياحي وتسهيل حركة المرور بين الدول العربية.
- ✓ تخفيف القيود الأمنية وتسهيل الإجراءات الجمركية والنقاط الحدودية البرية والبحرية والجوية للسائح العربي.
- ✓ بناء أنظمة إلكترونية للحصول على التأشيرة السياحية وتوحيد آلية الحصول عليها.
- ✓ تفعيل قرار مجلس وزراء الداخلية العرب رقم 423 في دورته (21) بتاريخ 2004/1/5 الصادر بشأن منح تسهيلات في تأشيرات الدخول.
- ✓ عقد اجتماع دوري للأمن السياحي.
- ✓ عقد اجتماعات مشتركة بين وزراء ومسؤولي قطاعي الداخلية والسياحة.

1-6 التعريف:

- تبدو قيمة الجودة بوضوح في صناعة السياحة، نظراً لكونها صناعة خدمية يتراوح فيها مستوى الأداء بشكل كبير طبقاً لمستوى التعليم والتخصص والتدريب والخبرة في من يقدم الخدمة السياحية على اختلاف أنواعها. هذا من جانب العنصر البشري، ومن جانب المقومات المادية في الصناعة السياحية، فإن المواصفات ومعايير التصنيف ومعايير التصنيف بالنسبة للمنشآت السياحية تعتبر مجاًلاً لقياس درجة الجودة في كل فئة منها. وهناك جانب ثالث مؤثر في درجة الجودة في القطاع السياحي وهو مستوى الخدمات العامة في المقصد السياحي من خدمات صحية وخدمات النقل والمرور والنظافة العامة فضلاً عن خدمات منفذ الدخول أو ما يطلق عليه مفهوم الجودة الشاملة للمقصد السياحي. ويرتبط هذا المحور بدرجة وثيقة بجهود التعليم السياحي وبرامج التدريب المتطورة للعاملين بالقطاع، وكذلك للعاملين بقطاعات أخرى ذات صلة بالسائح. وتعود أهمية هذا المحور إلى التنافس الشديد القائم بين المقاصد السياحية على جذب الحركة السياحية بشتى السبل وتتنوع المسؤولية في هذا المحور على كل من الجانبين الرسمي والقطاع الخاص على حد سواء.

2-6 قضايا وتحديات الوضع الراهن:

- ✓ ضعف تأهيل كوادر متخصصة في البلاد العربية تستطيع التعامل مع السائح.
- ✓ دعم إيجاد مؤسسات مراقبة جودة متخصصة لمراقبة المنشآت والمنتجات السياحية.
- ✓ الاختلاف بين المواصفات ومعايير التصنيف بمستوى الجودة بين الدول يؤثر على قيمة الجودة التي تقدم للسائح.
- ✓ التنافس الشديد على جذب السياح بين المقاصد السياحية في الدول العربية، الكم وليس النوع يؤثر سلباً على مستوى الجودة.
- ✓ تعدد الهيئات الرقابية والتشريعية للمرافق السياحية.
- ✓ لا يوجد اشتراطات موحدة للمهن السياحية، وتصنيف المنشآت السياحية والإرشاد السياحي بين الدول العربية.

3-6 الأهداف والمقترحات:

- ✓ إعداد معايير عربية لتصنيف وتأهيل المنشآت السياحية.

- ✓ إنشاء معايير ومواصفات لمراقبة جودة المنشآت السياحية.
- ✓ إعداد الضوابط والعقوبات لمخالفي معايير الجودة بالمنشآت السياحية.
- ✓ سرعة إنشاء جمعيات مهنية ودعم الموجود منها لتطبيق المعايير بالمنشآت السياحية.
- ✓ إعداد معايير موحدة للتراخيص السياحية.
- ✓ إعداد معايير موحدة لتصنيف المنشآت السياحية.
- ✓ توحيد وتحديد الجهة الرقابية على المنشآت السياحية.

4-6 الإيجابيات المتوقعة للمقترحات:

- ✓ خلق كوادر فنية مؤهلة ومتخصصة في كافة الدول العربية.
- ✓ ارتفاع مستوى الخدمة السياحية التي تقدم في الدول العربية.
- ✓ كفاءة الجودة والخدمة السياحية لاستقطاب عدد اكبر من السياح لمنطقة.
- ✓ كفاءة الجودة تعمل على خلق تنافس شريف بين المقاصد السياحية في الدول العربية مما يجعل مستوى الخدمة التي تقدم للسائح على مستوى عالي.
- ✓ تحديد الهيئات الرقابية على المنشآت السياحية.
- ✓ تطوير منشآت سياحية عالمية عالية المستوى تتماشى مع احتياج المستهلك العربي.

5-6 الإجراءات والبرامج التنفيذية:

- ✓ إيجاد هيئة عربية مشتركة لوضع الأسس ومعايير التصنيف بين كافة الدول العربية للعمل على:
- 1. تكليف جهاز متخصص لمراقبة جودة المنتجات السياحية والنظر في المخالفات وإعداد مسوحات وتقارير دورية عن جودة تلك المنشآت.
- 2. إنشاء جمعيات لكافة المهن السياحية.
- 3. العمل على تطبيق المؤشرات العربية للجودة السياحية.
- 4. تطبيق شارة التميز السياحي.

7- الإعلام:

1-7 التعريف:

- ترتبط الحركة السياحية إلى حد كبير بالصورة الذهنية حول المقصد السياحي، تلك الصورة التي يشكلها الإعلام بدرجة ملحوظة. إن محور الإعلام السياحي يستوجب

توفر المعلومات حول المقاصد بصورة جذابة وحقيقية ومحدثة، كما اختيار صيغ الخطاب الإعلامي الملائمة للأسواق والفئات السياحية المختلفة، وكذلك يتطلب الإلحاح في تقديم الصورة الجاذبة للمقصد بأساليب متنوعة ومدرسة لا تؤدي إلى الانصراف عنها، ولا يقتصر اهتمام هذا المحور فقط على إبراز المقومات السياحية بالمقاصد العربية، وإنما ينبغي أن يهدف إلى تقديم صورة شاملة للمجتمع المحيط بالمقصد من حيث قيمته وعاداته وتقاليده وثقافته، وعلى الأخص ما يدل فيها على الانفتاح على شعوب العالم وترحيبه وتفهمه للتنوع الثقافي لديها. إن ارتباط الحملات الإعلامية الكفؤة مع جهود الترويج السياحي يكون له تأثير إيجابي بالغ في نجاح تلك الجهود.

2-7 قضايا وتحديات الوضع الراهن:

- ✓ ضعف التنسيق الإعلامي المشترك يخدم السياحة بين كافة الدول العربية
- ✓ الفردية في التعامل مع السياحة بحيث أن كل دولة تقوم بالترويج الإعلامي لمنتجها السياحي فقط.
- ✓ صيغة الخطاب الإعلام العربي غير ملائم للأسواق والفئات السياحية المختلفة مما يؤثر سلباً على الترويج السياحي للدول العربية.
- ✓ ضعف الكوادر المهنية الإعلامية المتخصصة بالسياحة.
- ✓ قلة الوسائل لترويج البرامج السياحية بالدول العربية.
- ✓ هيمنة الإعلامي السياسي على الخطاب الإعلامي.
- ✓ دعم برامج وجولات إعلامية بالوطن العربي (Road show) تبرز الأهمية المحاسن والايجابيات بالدول العربية.
- ✓ ضعف التركيز إعلامياً على الأهمية الاقتصادية في تنمية وتطوير السياحة البينية.

3-7 الأهداف والمقترحات:

- ✓ تطوير إستراتيجية عربية إعلامية سياحية موحدة.
- ✓ التركيز على إبراز المنتجات السياحية بين الدول العربية من خلال التقنيات الحالية كالانترنت والمحطات الفضائية الإعلامية والاتصالات.
- ✓ تكثيف الجهود الإعلامية بتنقيف المجتمعات المحلية عن أهمية السياحة ودورها بتنمية اقتصاديات الدول.

- ✓ وجود هيئة إعلامية سياحية متخصصة لأغراض السياحة بين كافة الدول العربية، ومن مهامها إصدار نشرة سياحية إلكترونية لكافة الدول العربية.
- ✓ التنسيق المشترك بين كافة وسائل الإعلام في كافة الدول العربية وتنفيذ برامج سياحية إعلامية مشتركة لتوضيح أهمية المنتج السياحي العربي.
- ✓ إعادة صياغة مفاهيم مواطني المنطقة تجاه السائحين وذلك من خلال تطوير المناهج التعليمية والإعلامية بما يخدم ذلك الهدف.
- ✓ الاستفادة من الإعلام السياحي لفتح مجالات وفرص عمل جديدة أمام المواطنين للعمل في الصحافة السياحية والترويج والتسويق السياحي في الهيئات السياحية بالدولة والمؤسسات والمنشآت السياحية.
- ✓ أن يستهدف الخطاب الإعلامي السياحي الأسواق السياحية وأن لا يتأثر بالظروف السياسية.

4-7 الإيجابيات المتوقعة للمقترحات:

- ✓ نشر الثقافة السياحية في الوطن العربي.
- ✓ التعريف بالعوادات والتقاليد وثقافة المجتمعات المحلية في الدول العربية.
- ✓ تعريف المجتمعات المحلية بالمنتجات القائمة بين الدول العربية.
- ✓ تقديم خدمة إعلامية تعريفية للقارئ بالخدمات السياحية المتاحة داخليا وخارجيا في البلاد العربية.
- ✓ أهمية دور الإعلام السياحي في توجيه المجتمع للانخراط في العمل في المجال السياحة وإدراك المجتمع المحلي لأهمية السياحة كصناعة لها دورها في تنمية المجتمع.

5-7 الإجراءات والبرامج التنفيذية:

- ✓ تفعيل الإستراتيجية العربية الإعلامية السياحية.
- ✓ القيام بحملات توعية للمجتمعات المحلية بالمدارس والجامعات لإيضاح دور وأهمية السياحة.
- ✓ إنشاء موقع إعلامي عربي على شبكة الإنترنت شامل وموحد موجه للسائح العربي باستصدار المعلومات بصفة سريعة ودقيقة خاصة تلك المتعلقة بالمؤسسات الفندقية، والمقاصد السياحية الجذابة، المميزات الثقافية المعالم التاريخية، التظاهرات الرسمية السياحية، الحفلات، والأعياد السياحية والدينية.

- ✓ إصدار مطبوعات ومواد إعلامية مشتركة بين الدول أو الأقاليم العربية تعرض المنتج السياحي العربي.
- ✓ تشجيع قيام شركات إعلامية عربية متخصصة لتقديم الخدمات الإعلامية السياحية، وعرض البرامج السياحية الإعلامية العربية.

8- المعلومات والإحصاءات:

1-8 التعريف:

- تستند كافة السياسات والخطط والبرامج التي تتبثق من محاور الإستراتيجية العربية لتطوير السياحة، على المعلومات الدقيقة والإحصاءات الحديثة حول مؤشرات القطاع السياحي العربي. ويكون النجاح في تنفيذ توجهات وخطط وبرامج الإستراتيجية مرهوناً بتوفير تلك المعلومات والإحصاءات أولاً، وتحليلها بشكل موضوعي وعلمي ثانياً، ووضع إسقاطات مستقبلية سليمة ثالثاً. وتعد المسؤولية في هذا المحور مسؤولية مشتركة بين الأجهزة الرسمية المعنية بالسياحة في الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، فلكل منها دور هام في هذا المجال. وهناك أهمية بالغة لتنميط الإحصاءات السياحية العربية بشكل يسهل التحليل والمقارنة والاستنتاج، ومن جانب آخر، فإن إثراء وجاذبية الموقع الإلكتروني للمجلس الوزاري العربي للسياحة يكون له دور هام في الإعلام والترويج السياحيين وتنسيق الروابط الإلكترونية من خلال الصفحة الرئيسية للموقع.

2-8 قضايا وتحديات الوضع الراهن:

- ✓ عدم وجود كفاءات متخصصة لرصد الإحصاء والمعلومات السياحية في الوطن العربي.
- ✓ لا تتوفر إحصاءات دقيقة وشاملة عن الحركة السياحية الداخلية والدولية بالدول العربية وحجم الأنشطة السياحية الحالية والمتوقعة مما يؤدي إلى صعوبة تخطيط السياسات الملائمة لصناعة السياحة وتطويرها وتسويقها ومراقبتها.
- ✓ قلة الأبحاث السياحية المتخصصة.
- ✓ تعدد مصادر الإحصاءات بالدول العربية.

3-8 الأهداف والمقترحات:

- ✓ تحديد مواطن القوة والضعف بصناعة السياحة في الوطن العربي.

- ✓ إعداد نشرة إحصائية سياحية دورية مشتركة بين الدول تبين الحركة السياحية
البيئية بالدول العربية.
- ✓ إنشاء قاعدة بيانات مترابطة للمعلومات الاقتصادية والسياحية لخدمة المستثمرين
تعاونهم على اتخاذ قرارات الاستثمار بناءً على معلومات واقعية عن السوق
والإنفاق السياحي والاستثمارات السياحية والعمالة في القطاع، على أن تشمل هذه
المعلومات كافة البلاد العربية.
- ✓ وجود هيئة مستقلة للمعلومات والإحصاءات تقوم على توحيد البيانات السياحية
ومعالجتها.
- ✓ تطبيق مشروع الحساب الفرعي Tourism Satellite Account للإحصاءات
السياحية في الوطن العربي، والعمل على ترجمة جميع الوثائق وعقد ورش عمل
خاصة بهذا المشروع ما بين كافة الدول العربية.
- ✓ العمل على توحيد نشرات الجداول الإحصائية الصادرة بين الدول العربية كما هو
مطبق في منظمة السياحة العربية.

4-8 الإيجابيات المتوقعة للمقترحات:

- ✓ زيادة الاستثمار السياحي.
- ✓ معرفة حجم وأعداد السياح القادمة إلى الدول العربية.
- ✓ معرفة نوعية السياح القادمين لكل بلد، وأية منتجات سياحية تجذب عدد أكبر من
السياح.
- ✓ المساهمة في اتخاذ القرارات المناسبة عند وضع السياسات والأنظمة والإجراءات
من قبل الحكومات، وتوجيه الاستثمار الخاص من قبل القطاع الخاص.
- ✓ توفير السوق المناسب للسائح المناسب.
- ✓ معرفة الدخل السياحي بين هذه الدول العربية.

5-8 الإجراءات والبرامج التنفيذية:

- ✓ إيجاد مركز معلومات وإحصاءات متخصصة مشتركة بين الدول العربية لإعداد
وإصدار النشرات الإحصائية الدورية السياحية بين الدول العربية.
- ✓ إنشاء قاعدة موحدة ومعتمدة لكافة الدول العربية في جمع المعلومات والإحصاءات
السياحية.

- ✓ تدريب وإعداد الكوادر المؤهلة في جمع المعلومات والإحصاءات السياحية في الوطن العربي.
- ✓ تبادل الخبرات فيما يخص مجال المعلوماتية بين الدول العربية.
- ✓ إنشاء مكتبة إلكترونية مشتركة بين الدول العربية.
- ✓ إعداد الدراسات والأبحاث السياحية المتخصصة بالأثر البيئي والاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ إصدار مجلة دورية ربع سنوية متخصصة بنشر الأبحاث والإحصاءات السياحية.
- ✓ توفير قاعدة بيانات للمستثمرين.
- ✓ إنشاء دائرة المعلوماتية والإحصاء السياحي المتخصص (TSA).
- ✓ إنشاء نظام المعلومات الجغرافي (GIS) السياحي.

9- التعاون الدولي والإقليمي:

1-9 التعريف:

- إن الإستراتيجية العربية لتطوير السياحة بالدول العربية لا يمكن أن تكون بعيدة عن نتائج العمل الدولي في المجال السياحي، الذي تتولاه منظمة السياحة العالمية، والذي يتمثل في إرشادات وموثيق وأدلة ومعايير تصنيف تعتمد على مستوى العالم، فضلاً عن الاستشارات والخبرات والدورات التدريبية التي تلبي احتياجات أعضائها من الدول. ويعد التنسيق والتعاون مع منظمة السياحة العالمية في تنفيذ الإستراتيجية العربية محوراً أساسياً وداعماً للسياحة بالدول العربية. كما أن التعاون مع الجهات الإقليمية والتكتلات الأجنبية يضيف الكثير إلى رصيد الخبرة العربية، وفعالية الجهد المبذول ويتطلب هذا المحور احتكاكاً مستمراً وتواجداً متزايداً في المحافل الدولية والإقليمية.

2-9 قضايا وتحديات الوضع الراهن:

- ✓ يعد تعدد اللغات والأديان في العالم ذو آثار إيجابية ومؤشراً للتعددية الثقافية، إلا أنه ينبغي أن تتعامل الإستراتيجية والبرامج المنبثقة منها بإيجابية مع التباين في العادات والتقاليد بين دول العالم وتأثيره الاجتماعي على قطاع السياحة.
- ✓ المشاكل والصراعات الإقليمية بين الدول له تأثير سلبي على السياحة العربية، وعلى جلب عدد أكبر من السياح.

- ✓ تفاوت مستويات الدخول بين دولة وأخرى يؤثر على التعاون السياحي بين الدول.
- ✓ اختلاف المعايير وتصنيف المنشآت السياحية بين الدول العربية ودول العالم يؤثر سلباً على مستوى الجودة والخدمة التي تقدمها الدول العربية.
- ✓ اختلاف أساليب ومناهج التقويم الاقتصادي لقطاع السياحة، وبالتالي تعذر إجراء المقارنات الدولية.

3-9 الأهداف والمقترحات:

- ✓ الانفتاح على ثقافات وحضارات الشعوب وتعزيز قيم التفاهم والتآخي والسلام، وتعميق حركة السياحة العربية البينية مع الاعتراف باحترام خصوصية العادات والتقاليد بالسياحة لكل مجتمع.
- ✓ إيجاد قنوات اتصال دائمة بين مؤسسات السياحة الحكومية في العالم العربي والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالسياحة.
- ✓ تفعيل التعاون بين المنظمة العربية للسياحة، ومنظمة السياحة العالمية.
- ✓ المشاركة في كافة المحافل السياحية الدولية لإعطاء صورة مشرقة عن الثقافة والعادات والتقاليد العربية الأصيلة.
- ✓ تبادل الخبرات السياحية بين الدول الأجنبية والدول العربية، وتأهيل كوادر متخصصة في السياحة في الوطن العربي.
- ✓ تبني المعايير والتوصيات الدولية في مجال السياحة لتوفير سلسلة من البيانات والإحصاءات عن النشاط السياحي تتصف بالمصداقية وقابلية المقارنة الدولية.
- ✓ التأثير في صناعة القرار السياحي على مستوى المنظمات الإقليمية والعالمية.

4-9 الإيجابيات المتوقعة للمقترحات:

- ✓ إبراز البلاد العربية على خارطة السياحة العالمية.
- ✓ إبراز الهوية العربية كهوية متطورة ومتقنة قادرة على التعامل مع كافة دول العالم بغض النظر عن الدين واللغة والعادات والتقاليد.
- ✓ تقوية الاقتصاد العربي بحيث يصبح اقتصاداً تكاملياً نوعياً ينعكس إيجابياً على السياحة.
- ✓ تدفق الاستثمارات العالمية إلى البلدان العربية، وعودة رؤوس الأموال العربية، لخدمة قطاع السياحة العربي.

- ✓ استحداث فرص عمل جديدة لأبناء الدول العربية داخل دولهم، وفي الدول الأخرى، وتبادل الخبرات السياحية.
- ✓ اكتساب خبرات مؤهلة تلبي احتياجات الدول العربية في مجال السياحة.
- ✓ التعاون الدولي المستمر يجعل للدول العربية تواجد متزايد في المحافل الدولية والإقليمية مما يعطي صورة ايجابية ومشرفة لهذه الدول.
- ✓ ضمان توافق القرارات الدولية في نطاق السياحة مع متطلبات السياحة العربية وتطويرها.

5-9 الإجراءات والبرامج التنفيذية:

- ✓ زيادة التعاون بين جامعة الدول العربية والأجهزة ذات العلاقة في هيئة الأمم المتحدة.
- ✓ تشجيع المنظمات الدولية مثل البنك الدولي لدعم القطاعات السياحية في الدول العربية.
- ✓ تفعيل دور منظمة السياحة العربية في مجال التعاون والتنسيق مع منظمة السياحة العالمية لتطوير السياحة العربية بما يحقق تسهيل الإجراءات، وتذليل كافة العقبات التي تواجه قطاع السياحة في الوطن العربي.
- ✓ الاستفادة من تجربة الدول المتقدمة في مجال التعليم السياحي والفندقي وغيرها من القطاعات وتطبيق البرامج المعتمدة لديها في المعاهد والمراكز المعتمدة في مجال السياحة في الدول العربية.
- ✓ مراجعة الوثائق والبروتوكولات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأنشطة السياحية وتعميمها على الدول والمنظمات العربية.
- ✓ المشاركة في اللجان التخصصية ذات الطابع الدولي.
- ✓ دعم قنوات الاتصال القائمة بين المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالسياحة.
- ✓ توثيق وتعزيز عرى التعاون السياحي بين الجهات المسؤولة عن النشاط السياحي في الدول الأخرى.
- ✓ بناء الخلفية العلمية والتفاوضية والإجرائية للتعامل مع المنظمات واللجان الدولية.
- ✓ اطلاع المجتمع الدولي على المقومات السياحية المتوفرة لدى الدول العربية، وعرض مجموعة من الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع السياحي.

- ✓ إبرام اتفاقيات تعاون دولية في مجال السياحة، وتفعيل الاتفاقيات العامة مع الدول، وكذلك مذكرات التفاهم، والبرامج التنفيذية في مجال السياحة بما في ذلك المنظمة العربية للسياحة.
- ✓ نقل الخبرات والتجارب الدولية والمعرفة الفنية لقطاع السياحة، والإسهام في بناء قدرات العاملين في المجال السياحي، وتعزيز الشراكة في التنمية السياحية، وترويج السياحة كآلية للسلام، وأداة للتعاون المشترك في الحفاظ على التنوع الثقافي والاقتصادي.
- ✓ الاستفادة من مختلف برامج منظمة السياحة العالمية، وبخاصة في محاور التنمية المستدامة للسياحة، وضبط جودة الخدمات السياحية، وتنمية الموارد البشرية السياحية، والإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية لقطاع السياحة، والاستثمار والترويج السياحي ومتابعة السوق، والأنشطة الإقليمية، والتعاون التتوي، ومحاربة الفقر وغيرها من المنظمات الإقليمية.
- ✓ إبراز دور السياحة العربية في تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي مع الدول الأخرى.

10- تأهيل الكوادر البشرية:

1-10 التعريف:

- تأمين العنصر البشري عن طريق التأهيل والتدريب، علماً أن قطاع السياحة يرتكز أساساً على النشاط الخدماتي بالدرجة الأولى، ويستدعي توافر يد عاملة مدربة ومؤهلة لأداء خدمة ذات نوعية وجودة عالية، وفقاً لمقاييس الاحترافية الدولية المعمول بها.

2-10 قضايا وتحديات الوضع الراهن:

- ✓ ضعف تأهيل الكوادر البشرية السياحية.
- ✓ تفاوت مستويات التدريب بين المعاهد والمؤسسات في الدول العربية.
- ✓ عدم ملائمة العاملين لاحتياجات سوق العمل كماً وكيفاً.
- ✓ ضعف دور القطاع الخاص في تطوير الموارد البشرية السياحية.
- ✓ عدم مواكبة معايير العالم في مناهج وأساليب التدريب العالمية.
- ✓ عدم تبني عملية التدريب المستمر.

- ✓ ضعف الإلمام بالثقافة والسلوك السياحي العربي.
- ✓ عدم الاعتراف بالشهادات الدراسية بين الدول العربية.
- ✓ نفور الشباب العربي في ممارسة بعض المستويات المهنية السياحية.

3-10 الأهداف والمقترحات:

- ✓ إيجاد برامج تأهيل وتدريب متكافئة ومشتركة ومعتمدة بين الدول العربية.
- ✓ تبادل الاعتراف بالشهادات التدريبية والدراسية المهنية.
- ✓ تفعيل مساهمة القطاع في المواءمة بين برامج التدريب وسوق العمل.
- ✓ محاكاة أفضل المعايير العالمية في برامج التدريب.
- ✓ زيادة الاستثمار في برامج التأهيل والتدريب.

4-10 الإيجابيات المتوقعة للمقترحات:

- ✓ إيجاد كوادر بشرية مؤهلة وملائمة.
- ✓ إمكانية تبادل الكوادر البشرية بين المنشآت السياحية في الدول العربية.
- ✓ رفع مستوى جودة الخدمة السياحية.
- ✓ زيادة السياحة العربية البينية.
- ✓ تكامل وتوافق الإمكانيات البشرية السياحية بين الدول العربية.
- ✓ إيجاد ثقافة عمل إيجابية لدى الكوادر البشرية.

5-10 الإجراءات والبرامج التنفيذية:

- ✓ تطوير التعاون وتبادل الخبرات بين البلدان العربية في مجال تأهيل الكوادر السياحية لتحصيل الخبرة والتجربة من الدول العربية المتطورة.
- ✓ توحيد الرؤى والمقاييس المعمول بها بين الدول العربية في مجال القطاع الفندقي والسياحي.
- ✓ دعم إنشاء معاهد تأهيل متخصصة لمختلف التخصصات المهنية السياحية.
- ✓ دعم تبادل الخبرات وتنظيم الملتقيات في مجال التأهيل المهني السياحي.
- ✓ دعم البحث العلمي في مجال تطوير الكوادر البشرية في المؤسسات الأكاديمية والربط بين برامجها.
- ✓ تأهيل وتدريب كافة الكوادر العاملة في قطاع السياحة في الدول العربية من خلال الاستفادة من خبرات دول العالم المتقدمة في مجال السياحة.
- ✓ تحديد معايير تأهيل المعاهد المتخصصة بتأهيل الكوادر الفنية بالمنشآت السياحية.
- ✓ تحفيز وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء مؤسسات للتأهيل والتدريب السياحي.

خامساً: الأفق الزمني:

- إن الرؤية والأهداف الإستراتيجية السابقة تمتد إلى آفاق زمنية غير محددة، حيث تصلح لتوجيه العمل السياحي العربي لفترات طويلة في المستقبل. وما يمكن أن يحدد زمن تحقيق تلك الرؤية والأهداف هو وضع مشروعات وبرامج محددة في ضوء محاور الإستراتيجية المذكورة، وهو ما سنتناوله خطط العمل المتعاقبة التي يتوقع إعدادها بعد اعتماد الإستراتيجية العربية لتطوير السياحة بالدول العربية. وسوف تشتمل تلك الخطط، بالإضافة إلى المشروعات والبرامج، على عدد من الإجراءات التي تحدد لها آفاق زمنية لتنفيذها.
- وانسجماً مع الإستراتيجية الاقتصادية العربية الشاملة التي يجرى إعدادها، يمكن اعتبار الأفق الزمني لهذه الإستراتيجية السياحية هو فترة 20 سنة بعد الاعتماد.

سادساً: آليات التنفيذ والمتابعة:

- يتم تشكيل فريق من الخبراء السياحيين العرب يضم ممثلي القطاعين الحكومي والخاص وكذلك بعض ممثلي المجتمع المدني، لترجمة الإطار العام للإستراتيجية السياحية العربية إلى برامج ومشروعات محددة، وتحديد أولوياتها وفق مرئيات الدول العربية، وتحديد جدول زمني لها. ثم وضع تقديرات أولية لتكلفة تنفيذ تلك البرامج والمشاريع. ويتولى فريق الخبراء كذلك وضع مواصفات لبيوت الخبرة التي يمكن الاستعانة بها لإعداد دراسات الجدوى الخاصة بالبرامج والمشروعات المشتقة من الإطار العام لوثيقة الإستراتيجية، يقوم المجلس الوزاري العربي للسياحة بمتابعة مستوى التنفيذ من خلال لجنة خاصة يشكلها لهذا الغرض، ويكلفها بتصميم نماذج متابعة مناسبة لكل برنامج أو مشروع حسب طبيعته، لترفع تقاريرها الدورية حول مدى التنفيذ إلى المجلس الوزاري، الذي يعرض ما يراه مناسباً منها على القمة العربية من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

1- برنامج الاستثمار السياحي

أولاً: التعريف:

- يقصد بهذا المحور توفير رؤوس الأموال وتوجيهها إلى إقامة مشروعات سياحية سواء في جانب العرض السياحي كالفنادق والمنتجعات والقرى السياحية والمطاعم والمنتزهات والأماكن السياحية والمزارات الدينية وشركات النقل السياحي... وغيرها، أو في جانب الطلب السياحي كالمعارض وشركات التسويق والترويج والإعلام وغيرها، أو في جانبي الطلب والعرض كما في شركات ووكالات السفر والسياحة التي تتعامل مع الطرفين، ولا تقتصر رؤوس الأموال على رؤوس الأموال الوطنية، وإنما ينضم إليها رأس المال الأجنبي من خارج الدولة، ويرتبط ذلك بتوفير مناخ ملائم من اكتمال البنى الأساسية والتشريعات الميسرة، والحوافز المشجعة، والمعلومات المتاحة بشفافية، ونظم الإدارة العامة المتطورة، كما يعد توفير دراسات الجدوى للمشاريع السياحية عنصراً أساسياً في حفز وجذب الاستثمار إليها.

ثانياً: الرؤية:

- أن تكون جهود الدول العربية لتنشيط الاستثمار السياحي ممنهجة ومتكاملة من أجل تحقيق أهداف الإستراتيجية السياحية العربية بمحاورها المختلفة، وعلى الأخص ما يؤدي إلى مزيد من تقارب وتواصل الشعوب العربية وتحقيق الترابط بين مصالحها.

ثالثاً: أهداف البرنامج:

- 1- زيادة حصة المشروعات السياحية من إجمالي الاستثمارات في الدول العربية سواء كانت تلك الاستثمارات حكومية أو خاصة، بما يمكن من استغلال الإمكانات والمقومات السياحية الطبيعية والتراثية والثقافية التي تملكها أي من الدول العربية، إما بالأنماط السياحية المعروفة أو بابتكار أنماط سياحية غير تقليدية من تلك الإمكانات.
- 2- توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في الدول العربية للحد من البطالة، بما هو معروف عن صناعة السياحة من كونها صناعة كثيفة العمل.
- 3- مواجهة الركود الاقتصادي الحاصل من تأثير الأزمة العالمية من خلال ضخ الاستثمارات في المشاريع السياحية لما لها من علاقات تشابكية مع العديد من الأنشطة الاقتصادية.

- 4- الاستفادة من دروس الأزمة المالية العالمية التي تسببت في تدهور قيمة الفوائض المالية العربية خارج المنطقة العربية، واعتبار الوطن العربي هو الملاذ الآمن لتلك الأموال فضلاً عن ربحية الاستثمارات فيه.
- 5- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمناطق وأقاليم عربية تمتلك مقومات الجذب السياحي وتنتظر الاستثمارات التي تستغل تلك المقومات.
- 6- تبادل الخبرات في مجال الاستثمار السياحي فيما بين الدول العربية.

رابعاً: مجالات ووسائل تفعيل البرنامج:

- 1- التطوير والإصلاح التشريعي ذو الصلة بالاستثمار في المشروعات السياحية (قوانين، أنظمة، لوائح).
- 2- التسهيلات الإدارية والإجرائية للمستثمرين.
- 3- استكمال عمليات الإصلاح الاقتصادي لمختلف فروع الاقتصاد واستكمال عمليات الانفتاح الاقتصادي بما في ذلك حرية التملك، وتحرير الأسعار، وتأمين حرية انتقال المستثمرين العرب ورؤوس الأموال العربية بين الدول العربية، وتسهيل إجراءات انتقال الأفراد.
- 4- إيجاد مؤسسات عربية للدراسات تعني بدراسات الجدوى للمشاريع السياحية، وإتاحة تلك الدراسات بمقابل معقول للمستثمرين.
- 5- الترويج للمشروعات السياحية في أوساط المستثمرين ورجال الأعمال وفي المحافل الاستثمارية العربية والإقليمية والدولية.
- 6- إيجاد مؤسسات وشركات عربية مالية واستثمارية مشتركة للاستثمار في الأقاليم السياحية المتجاورة الواقعة على الحدود المشتركة للدول العربية، ومنح المعاملة الوطنية لتلك المؤسسات والشركات.
- 7- توجيه حصة من استثمارات البنية الأساسية للمشروعات التي تخدم تنمية المناطق السياحية بما يشجع القطاع الخاص على إقامة المشروعات السياحية بها.
- 8- إيجاد مؤسسات وطنية وعربية مشتركة لتأهيل الكوادر البشرية للعمل في القطاع السياحي تلتزم بمواصفات الجودة لمنظمة السياحة العالمية في التعليم والتدريب السياحي. باعتبار ذلك استثماراً للموارد البشرية المتوفرة في الدول العربية، وفرصة للحد من البطالة فيها، وحث المنظمة العربية للسياحة على متابعة ما بدأته في هذا المجال.

- 9- الاستعداد بمشاريع سياحية مخططة ودراسات جاهزة لتقديمها إلى الجهات الدولية المانحة لتخصيص الموارد المالية لها.
- 10- التعاون الفني بين الدول العربية في إعداد دراسات المشاريع السياحية وفي تنفيذها، والاستعانة بخبرات المنظمة العالمية للسياحة في ذلك.
- 11- القيام ببحوث حول أسواق واتجاهات السياحة وتقديم النتائج التي تسهل اتخاذ قرارات الاستثمار في المشاريع السياحية، وقد أعربت منظمة السياحة العالمية عن استعدادها للمساعدة في ذلك.
- 12- القيام بالمسح السياحي اللازم لوضع خارطة الاستثمار السياحي.
- 13- تنظيم ملتقى سنوي عربي للاستثمار في المشروعات السياحية تقدم خلاله الدراسات الأولية الخاصة بالمشروعات المتاحة للمستثمرين، وتكون له أمانة عامة ولجنة إدارية تنظيمية، ولجنة فنية لانتقاء المشاريع والدراسات التي تعرض خلال الملتقى بحيث يتم إنجاز كل ما يتعلق بالملتقى قبل شهرين من انعقاده.
- 14- تحسين إجراءات التقاضي والتحكيم في المنازعات الاستثمارية، والعمل على النص في عقود الاستثمار السياحي العربي المشترك على أن يكون التحكيم في أي خلاف ينشأ في تنفيذ هذه العقود، في محكمة الاستثمار العربية المنشأة في إطار جامعة الدول العربية.

خامساً: آليات ومصادر التمويل:

- 1- المدخرات الوطنية ورؤوس الأموال العربية في كل دولة، مع إيجاد أوعية ادخارية جاذبة بالبنوك التجارية وتقديم تلك البنوك تسهيلات ائتمانية للمشروعات السياحية.
- 2- الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة.
- 3- العون الإنمائي العربي الذي تقدمه بعض الحكومات العربية وصناديق التمويل السيادية إلى الدول العربية الأخرى.
- 4- مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية، كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ونافذته المخصصة للقطاع الخاص، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي وغيرها، شريطة توفر دراسات الجدوى الأولية للمشاريع السياحية.
- 5- حساب المبادرة التنموية للأعمال الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص، التي أعلن عنها في القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية المنعقدة بالكويت (يناير 2009)، وأقرت في القمة العربية (21) المنعقدة بالدوحة (مارس 2009).

6- إنشاء البنك السياحي العربي بإشراف المنظمة العربية للسياحة، والنظر في اشتراك الحكومات العربية والصناديق السيادية الوطنية التي ترغب في المساهمة في رأسماله، بغرض توجيه برامج وعمليات البنك (بعد تأسيسه) للمشروعات السياحية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأهيل البنى الأساسية لمناطق التنمية السياحية.

سادساً: أسلوب متابعة تنفيذ البرنامج:

- 1- تتولى الجمهورية العربية السورية رعاية الجهود التي تتم في هذا البرنامج.
- 2- يتم التعاون بين كل من الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة ومنظمة السياحة العالمية والمنظمة العربية للسياحة لإعداد استبيان حول الخطوات والإجراءات والوسائل التي تتخذها الدول العربية لتنفيذ برنامج تنشيط الاستثمار السياحي على النحو الموضح سابقاً، وتقدم نتائج ذلك الاستبيان، في ضوء ردود الدول الأعضاء عليه، إلى المجلس الوزاري العربي للسياحة.
- 3- إنشاء قاعدة بيانات ديناميكية حول حجم الاستثمار السياحي في الدول العربية ومصادر تمويله، ويوكل ذلك إلى المنظمة العربية للسياحة، وتقدم تقارير دورية حول تلك البيانات وتحليلاتها إلى المجلس الوزاري العربي للسياحة والمنظمة العربية للسياحة.
- 4- تنظيم ندوة أو مؤتمر حول تقييم أوضاع الاستثمارات السياحية في المنطقة العربية وأساليب معالجة معوقاتها. تشترك في التنظيم كل من الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة ومنظمة السياحة العالمية.
- 5- تقدم منظمة السياحة العالمية والمنظمة العربية للسياحة دعماً فنياً للدول العربية في مجال تقييم الفرص الاستثمارية وإعداد الشروط المرجعية (TOR) لدراسات الجدوى للمشاريع السياحية.

2- برنامج التنمية السياحية للحد من الفقر والبطالة

أولاً: التعريف:

- يرتبط هذا المحور بتوفير إمكانيات ومقومات سياحية طبيعية أو تراثية، ووجود قناعة بتوجيه الموارد لاستغلال تلك الإمكانيات والمقومات بما يؤدي إلى إقامة صناعة سياحية متطورة، تقوم بدورها في محاربة الفقر وتوفير فرص العمل، وفي تنويع مصادر الدخل، وفي توزيع التنمية على مختلف المناطق والأقاليم، كما يرتبط هذا المحور بالنظرة المستقبلية لضمان استدامة الموارد بما يؤهل لاستدامة السياحة في إطار تنمية مستدامة عامة.

ثانياً: الرؤية:

- أن تساهم جهود التنمية السياحية بتأثير ملموس في رفع مستوى معيشة المواطنين في المناطق والأقاليم التي تقصر مواردها وثرواتها الطبيعية عن توفير فرص العمل اللائق لهم ولكنها تتمتع بمقومات كامنة للجذب السياحي.

ثالثاً: أهداف البرنامج:

- 1- الاستفادة من طبيعة النشاط السياحي كثيف العمل في تشغيل جزء كبير ممن هم في سن العمل بالمناطق والأقاليم المختارة.
- 2- التخفيف من حدة الفقر في المناطق والأقاليم المختارة بتأثير العلاقات التشابكية العديدة لصناعة السياحة مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى فيما يطلق عليه قوى الدفع الأمامية والخلفية لصناعة السياحة، حيث تتسبب الأنشطة السياحية في تلك المناطق في تدوير عجلة الطلب على العديد من المهن والحرف والصناعات في المنطقة.
- 3- تحقيق توازن بين مناطق وأقاليم الدولة في درجات النمو والرفاهية.
- 4- تحقيق تمازج اجتماعي وثقافي بين مختلف المناطق والأقاليم في الدولة.
- 5- الحد من الهجرة إلى المدن والمناطق الحضرية وتشكيل عبء عليها بسبب تضخمها بالكثافة السكانية وما يتبع ذلك من تدهور مستوى الخدمات والمرافق العامة بها.
- 6- الاستفادة القصوى من عناصر الجذب السياحي للدولة واكتشاف العناصر الكامنة لديها
- 7- تنويع المقاصد السياحية بالدولة لإطالة فترات بقاء السائحين بها.
- 8- إحياء الصناعات التقليدية والتراث الثقافي والحرف والمهن الخاصة ببعض المناطق والأقاليم الجغرافية والمعرضة للاندثار، والاستفادة منها كعناصر فريدة للجذب السياحي.

- 9- فك عزلة بعض المناطق والأقاليم الجغرافية بسبب بعدها أو وعورة طبيعتها وصعوبة الوصول إليها.
- 10- تقوية روح الانتماء والولاء الوطني لدى مواطني مختلف المناطق والأقاليم من خلال ربطها بمخططات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنها التنمية السياحية.
- 11- تحقيق الارتباط بين مصلحة المجتمعات المحلية والرواج السياحي الأمر الذي يكفل استدامة النشاط السياحي بتلك المناطق.

رابعاً: مجالات ووسائل تفعيل البرنامج:

- 1- إجراء المسح السياحي لمختلف مناطق وأقاليم الدولة لكشف المقومات الكامنة للجذب السياحي فيها.
- 2- إدراج المناطق والأقاليم التي تتمتع ببعض إمكانيات الجذب السياحي ضمن خطط التنمية الوطنية الشاملة للدولة حتى تحظى بنصيب من استثمارات البنى الأساسية كالطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ وتقوية شبكات الكهرباء والاتصالات والغاز فيها.
- 3- اللجوء إلى مكاتب الخبرة والاستشارات لإعداد دراسات فنية واقتصادية لمشروعات سياحية تتلاءم مع طبيعة المنطقة أو الإقليم وبيئتها وثقافة سكانها.
- 4- الترويج لتلك المشروعات في أوساط المستثمرين سواء من داخل المجتمع المحلي أو من خارجه، وتنظيم ملتقيات استثمارية خاصة بكل منطقة.
- 5- تقدير احتياجات التعليم والتدريب المطلوبة لتأهيل العناصر البشرية اللازمة للنشاط السياحي في كل منطقة أو إقليم، والعمل على توفير المعاهد ومراكز التدريب بالتعاون مع القطاع الخاص في المجتمع المحلي، والتركيز على مستويات التعليم والتدريب الملائمة للأنشطة السياحية بكل منطقة.
- 6- توثيق وتسجيل الحرف والمهن والصناعات التقليدية الخاصة بكل منطقة، وإقامة مراكز تدريب لإحيائها وحمايتها من الاندثار مع تشجيع الطلاب والشباب والمرأة من المجتمع المحلي على الالتحاق بها.
- 7- تقديم العون لتسويق المنتجات الحرفية والصناعات التقليدية للمجتمعات المحلية في المدن والحضر، وإقامة المعارض الخاصة بها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمراقبة مستوى جودتها.
- 8- إتاحة نسبة من منح التدريب السياحي في المعاهد والمؤسسات السياحية بالمدن والعواصم والحضر لأبناء المناطق والأقاليم المراد تنميتها سياحياً.

- 9- إتاحة المعلومات وإصدار مواد الدعاية والترويج للمناطق والأقاليم ونشرها في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وفي المعارض والبورصات السياحية.
- 10- التعاون مع وزارات النقل والقطاع الخاص وشركات النقل السياحي لتسيير خطوط منتظمة من وإلى المناطق والأقاليم المستهدف تميمتها سياحياً.
- 11- التعريف بمميزات المناطق والأقاليم، وتسهيلات النقل إليها والإقامة بها، لدى وكالات السفر والسياحة لوضعها على خارطة الرحلات السياحية التي تنظمها.
- 12- الاستفادة من الدعم الفني الذي تقدمه منظمة السياحة العالمية ضمن مبادراتها للتنمية السياحية المستدامة للحد من الفقر (ST-EP).
- 13- إقامة شراكات قوية بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وصناديق التنمية الوطنية والجامعات ومراكز التدريب لإنشاء ودعم المشروعات السياحية بالمناطق الأقل حظاً والاستفادة من المؤسسات الناجحة في الاتصال بالأفراد في المجتمعات المحلية.
- 14- دعم جهود الجمعيات الأهلية ذات العلاقة لاستمرار دورها في المساعدة في إدارة المشروعات السياحية وفي توعية سكان المناطق المستهدفة بأهمية النشاط السياحي.
- 15- تحديد خط الفقر بالنسبة لكل دولة حسب المستوى العام للمعيشة، وتحديد المناطق المستهدفة تميمتها سياحياً وترتيبها وأولوياتها من بين المناطق الواقعة حول خط الفقر.
- 16- إدماج المرأة من المجتمعات المحلية في مشروعات سياحية ملائمة لقدرتها وعادات وتقاليد وثقافة تلك المجتمعات.
- 17- تدريب الفئات العاملة بالمجالات المرتبطة بالسياحة كالإدلاء السياحيين من مواطني المجتمعات المحلية الأقل حظاً وتنقيفهم.
- 18- إيجاد تسهيلات ائتمانية وآليات ملائمة لضمان الاستثمارات الصغيرة في المشاريع السياحية في المناطق المستهدفة.
- 19- إقامة مشروع سياحي نموذجي في كل منطقة مستهدفة (pilot project) لزيادة فناعة المجتمع المحلي بالاندماج في المشاريع السياحية.

خامساً: آليات ومصادر التمويل:

- 1- موازنات الهيئات والجهات المعنية بالتنمية السياحية في الدول العربية.
- 2- استثمارات خاصة من داخل المجتمعات المحلية ومن خارجها.
- 3- مؤسسات وصناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية.

- 4- المنح المقدمة من الجهات والدول المانحة.
- 5- صناديق التنمية الوطنية التي تستهدف تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو التنمية السياحية.
- 6- حساب المبادرة التنموية العربية المقررة من القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية المنعقدة بالكويت (يناير 2009).
- 7- العون الإنمائي الرسمي المقدم من الصناديق السيادية لبعض الدول العربية.
- 8- صندوق تمويل المشاريع السياحية في المناطق الأقل حظاً والتي أعلنت المنظمة العربية للسياحة خلال المؤتمر عن نيتها لإنشائه.
- 9- أسلوب التمويل الذاتي للمشروعات السياحية في المناطق المستهدفة (revolving funds).

سادساً: أسلوب متابعة تنفيذ البرنامج:

1- على مستوى كل دولة:

- تأسيس جمعية للمستثمرين ومديري المشروعات السياحية في كل منطقة مستهدفة بالتنمية السياحية لتبادل الخبرات والتجارب فيما بينهم.
- تنظيم ملتقيات محلية لتمثيل وجهة نظر المجتمع المحلي تجاه مشروعات التنمية السياحية، وتقييم مدى الاستفادة منها.
- تشكيل لجنة عليا من الوزارات والجهات المعنية بتنمية المجتمعات الأقل حظاً في كل دولة تجتمع دورياً لمتابعة تنفيذ البرنامج وبحث المشاكل التي تعترضها، وتعزيز شراكة المجتمع المحلي مع جهود التنمية السياحية.

2- على المستوى العربي:

- تتولى المملكة الأردنية الهاشمية رعاية الجهود التي تتم في هذا البرنامج.
- عقد مؤتمر موسع حول جهود الدول العربية في مجال التنمية السياحية للمناطق الأقل حظاً للحد من الفقر والبطالة على غرار ورشة العمل المنعقدة بعمان يتاح فيه للجمعيات والهيئات المحلية عرض تجاربها الواقعية بهدف تبادل الخبرات والتجارب وبحث سبل التعاون بين المؤسسات والصناديق والجمعيات غير الحكومية العربية التي تؤدي أدوراً في هذا المجال.
- قيام المنظمة العربية للسياحة ببرنامج للمساعدات الفنية للمشروعات السياحية التي تقام في المناطق الأقل حظاً في مجالات تدريب الشباب أو تسويق الصناعات التقليدية أو تقديم المشورة

بشأن أساليب ومصادر تمويل وإقراض تلك المشروعات وحسن إدارتها، وتقديم تقرير حول ذلك إلى المجلس الوزاري العربي للسياحة.

- توسيع تطبيق برنامج منظمة السياحة العالمية (ST-EP) في المناطق العربية الأقل حظاً، ووضع عدد من تلك المناطق على برنامج عمل المنظمة تباعاً، ومتابعة تلك الجهود في الاجتماعات القادمة للجنة المنظمة للشرق الأوسط.
- قيام الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة برصد الجهود التي تبذل في مجال التنمية السياحية في المناطق العربية الأقل حظاً، وإعداد تقارير حول ذلك.

3- برنامج تطوير التعليم والتدريب السياحي

أولاً: التعريف:

- يعتبر التعليم السياحي بداية للمهنة الناجحة في مجال صناعة السياحة والسفر، ويلعب التعليم السياحي دوراً هاماً في تحضير القادة في المستقبل وخلق قاعدة واسعة وصلبة من القوى العاملة المدربة بشكل جيد، حيث يركز قطاع السياحة أساساً على النشاط الخدماتي بالدرجة الأولى، ويستدعي توافر يد عاملة مدربة ومؤهلة لأداء خدمة ذات نوعية وجودة عالية، وفقاً لمقاييس الاحترافية الدولية المعمول بها.

ثانياً: الرؤية:

- الاهتمام بالتعليم السياحي والتدريب السياحي المتواصل باعتبارها عاملاً أساسياً لتلبية احتياجات السياحة العربية من الكوادر البشرية المؤهلة بما يتماشى مع المقاييس الدولية، وأن يساهم التنسيق بين الدول العربية في تكامل إمكانياتها في هذا المجال.

ثالثاً: أهداف البرنامج:

- زيادة الاستثمار في برامج التأهيل والتدريب، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء معاهد التعليم والتدريب السياحي.
- محاكاة المعايير العالمية في مستويات التدريب لمواجهة المنافسة في سوق العمل.
- المواءمة بين مناهج التعليم وبرامج التدريب السياحي من جانب، واحتياجات سوق العمل من جانب آخر.
- تيسير تبادل الاعتراف بالشهادات الدراسية وإجازات الدورات التدريبية فيما بين الدول العربية.
- تبادل الخبرات العربية والاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال التأهيل المهني السياحي.

رابعاً: مجالات ووسائل تفعيل البرنامج:

- 1- إنشاء شبكة ومركز عربي لتبادل المعلومات والخبرات والبحوث الخاصة بالتعليم والتدريب السياحي والفندقي بين الدول العربية، وتطوير نظم التعليم للارتقاء بالتنمية العربية وتساهم مصر في تفعيلها.
- 2- تشجيع تدفق وتسهيل حركة الخبرات الأكاديمية والمهنية والتبادل الطلابي بين المؤسسات الأكاديمية والمهنية في الوطن العربي.

- 3- التوسع في تنظيم أنشطة مشتركة كالمؤتمرات وورش العمل وملتقيات التعليم والتدريب والتوظيف لتحقيق التكامل والتواصل.
- 4- وضع إطار للمؤهلات المهنية والأكاديمية العربية في مجالي التعليم والتدريب السياحي والفندقي (AQF).
- 5- وضع معايير مهارات مهنية عربية موحدة للقطاع السياحي والفندقي ASS.

خامساً: آليات ومصادر التمويل:

- 1- إدراج مخصصات في موازنات مؤسسات النشاط السياحي لتدريب العاملين فيها.
- 2- رؤوس الأموال من القطاع الخاص.
- 3- موازنات هيئات التنمية السياحية العربية وما في حكمها.
- 4- موارد الغرف العربية الأجنبية المشتركة.

سادساً: أسلوب متابعة تنفيذ البرنامج:

- 1- تتولى جمهورية مصر العربية رعاية الجهود التي تتم في هذا البرنامج.
- 2- تتولى وزارات السياحة العربية التخطيط لتنفيذ وسائل تفعيل البرنامج بالتعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية والقطاع الخاص لدى كل دولة.
- 3- تتابع الأمانة العامة للجامعة مع الغرف العربية الأجنبية المشتركة، من خلال بعثاتها في الخارج، إمكانيات الحصول على منح تدريبية للكوادر السياحية العربية في المعاهد الأجنبية، ويتم ذلك بالتنسيق مع منظمة السياحة العالمية.
- 4- يتم تخصيص جوائز المجلس للجودة السياحية في بعض السنوات للمراكز والمعاهد المتميزة في التعليم والتدريب السياحي.
- 5- يوكل إلى المنظمة العربية للسياحة الترويج لدى القطاع الخاص لإنشاء معاهد للتدريب السياحي في الدول العربية، وكذلك التنسيق بين المعاهد والكليات القائمة لتبادل الخبرات والتمهيد لتبادل الاعتراف بالشهادات.
- 6- يتولى المجلس الوزاري العربي للسياحة متابعة تنفيذ البرنامج.

4- برنامج الإعلام السياحي

أولاً: التعريف:

- يمثل الإعلام السياحي أحد أهم محفزات دوافع السفر لدى الجمهور لممارسة النشاط السياحي من خلال ما يقدمه من مواد إعلامية جذابة حول المرافق والخدمات السياحية. ويستوجب توفر المعلومات حول المقاصد بصورة جذابة وحقيقية ومحدثة، وكذا اختيار صيغ الخطاب الإعلامي الملائمة للأسواق والفئات السياحية المختلفة، ويتطلب كذلك الإلحاح في تقديم الصورة الجاذبة للمقصد بأساليب متنوعة ومدرسة، ولا يقتصر الإعلام السياحي فقط على إبراز المقومات السياحية بالمقاصد العربية، وإنما ينبغي أن يهدف إلى تقديم صورة شاملة للمجتمع المحيط بالمقصد من حيث قيمه وعاداته وتقاليده وثقافته، وعلى الأخص ما يدل فيها على الانفتاح على شعوب العالم وترحيبه وتفهمه للتنوع الثقافي لديها. إن ارتباط الحملات الإعلامية الكفؤة مع جهود الترويج السياحي يكون له تأثير إيجابي بالغ في نجاح تلك الجهود.

ثانياً: الرؤية:

- أن تكثف الدول العربية جهودها لتنسيق إعلامي مشترك لخدمة السياحة العربية، لإبراز المنتجات السياحية في الدول العربية و لرفع الوعي بأهمية السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: أهداف البرنامج:

- 1- إبراز المنتجات السياحية في الدول العربية.
- 2- تثقيف المجتمعات المحلية عن أهمية السياحة ودورها في تنمية اقتصاديات الدول.
- 3- التنسيق المشترك بين وسائل الإعلام في الدول العربية لتوضيح أهمية المنتج السياحي العربي.
- 4- إعادة صياغة مفاهيم مواطني المنطقة تجاه السائحين.
- 5- فتح مجالات وفرص عمل جديدة أمام المواطنين للعمل في الصحافة السياحية والوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة.
- 6- تحديد الخطاب الإعلامي السياحي إلى الأسواق السياحية عن الظروف السياسية.

رابعاً: مجالات ووسائل تفعيل البرنامج:

- 1- إنشاء موقع إعلامي عربي للسياحة على شبكة الانترنت يتضمن المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الفندقية والمقاصد السياحية والمميزات الثقافية والمعالم التاريخية والتظاهرات الرسمية السياحية والأعياد الدينية.

- 2- إصدار مجلات سياحية عربية فصلية تشمل المقالات والتحقيقات والأبواب الصحفية، إضافة إلى المواد الإعلانية اللازمة لتمويل الإصدار.
- 3- إصدار مطبوعات وإعداد مواد إعلامية سياحية مشتركة تعبر عن المنتجات والإمكانيات السياحية، وتوجه إلى الفئات المختلفة، مثل المطبوعات والمواد الإعلامية التي تستهدف التوعية والنتقيف السياحي للمجتمعات المحلية والطلبة أو تستهدف خدمة السائحين.
- 4- استخدام القنوات الفضائية الحكومية والخاصة في بث المواد الإعلامية السياحية العربية من خلال توقيع بروتوكولات ومذكرات تفاهم بين هيئات تنشيط السياحة وتلك القنوات لتنظيم بث تلك المواد ووضع الضوابط اللازمة.

خامساً: آليات ومصادر التمويل:

- 1- هيئات تنشيط السياحة العربية.
- 2- المستفيدون والرعاة من شركات ومؤسسات النشاط السياحي.
- 3- المنظمة العربية للسياحة.

سادساً: أسلوب متابعة تنفيذ البرنامج:

1. تسند مهمة متابعة تنفيذ البرنامج إلى وزارة السياحة بالجمهورية اليمنية التي تتولى رعاية جهود المنظمة العربية للسياحة لإنشاء الموقع الإلكتروني السياحي العربي وإدخال المعلومات به وتطوير الموقع وتقديم المنظمة التصور الأولي الفني والمالي للموقع إلى المجلس الوزاري في (دورته 13) في مايو 2010. كما تتولى الجمهورية اليمنية رعاية جهود اتحاد الكتاب السياحيين العرب لإصدار مجلة سياحية دورية.
2. تلتزم وزارات السياحة العربية بتزويد المنظمة العربية للسياحة بالمعلومات السياحية المحدثة عن بلدانها من خلال تسمية نقطة اتصال لهذا الغرض.
3. يقوم كل من إتحاد الكتاب السياحيين العرب والمنظمة بإصدار مجلات سياحية دورياً.

5- برنامج الترويج والتسويق السياحي

أولاً: التعريف:

- يعد الترويج السياحي عاملاً هاماً لإبراز عناصر الجذب السياحي، وإيصال معلومات عنها إلى الأسواق السياحية المختلفة بالشكل الذي ينجح في لفت الأنظار إلى المنتج السياحي الذي يتم الترويج له، بل ويحرك رغبة السائحين في زيارته، ويختلف منهج الترويج حسب طبيعة المنتج السياحي، وكذلك حسب طبيعة السوق السياحي الموجه إليه وفئاته، وينقسم الترويج إلى مستويات، فيكون أحياناً لمنتج سياحي واحد، ويكون أحياناً لمدينة أو بلد بأكمله، كما يكون لإقليم سياحي يمتد جغرافياً ليشمل عدداً من البلاد، والترويج السياحي مجال يتيح التنافس والتكامل والتعاون في ذات الوقت، وله وسائل عدة، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمحور الإعلام السياحي وللقطاع الخاص السياحي دور بارز فيه مع القطاع الحكومي.
- ويعتبر التسويق السياحي عاملاً أساسياً لزيادة نصيب كل دولة من الحركة السياحية الدولية ولتحقيق التنمية السياحية نظراً لما يقوم به من دور هام في تعريف وترويج المنتج السياحي وإقناع العملاء الحاليين والمرتقبين بالتعرف على المنتجات السياحية وزيادة الطلب على الخدمات السياحية، هذا علاوة على الدور البارز الذي يلعبه نشاط التسويق السياحي في تخطيط وتطوير وتصميم المنتج السياحي، ومن هذا المنطلق فالنشاط التسويقي يشكل الأداة الرئيسية التي تساهم في خلق وتعزيز الطلب على المنتجات السياحية من خلال عناصره الأربعة التي تبدأ بالحرف P بالإنجليزية وهي المنتج Product، والسعر Price، والتوزيع أو المكان Place، والترويج Promotion.
- ومع زيادة شدة المنافسة بين الدول السياحية للاستحواذ على أكبر نصيب ممكن من الأسواق المصدرة للسائحين، أصبح نجاح التسويق مقياس نجاح الدولة في تحقيق أهدافها السياحية المتنوعة.
- ويعد التسويق مجالاً هاماً للتكامل فيما بين دول المقاصد السياحية والمدن والأقاليم بها، حيث يمكن التعاون في دراسة مختلف الأسواق، كما تزداد القوة التفاوضية للمقاصد العربية بتكتلها والتسويق فيما بينها. وعلى الأخص في إيجاد منتجات سياحية مشتركة. ونجاح التسويق السياحي العربي المشترك يتطلب عقد تحالفات فيما بين شركات ووكالات السياحة وبينها وبين شركات الطيران والملاحة وغيرها، أو اندماج عدد من تلك الشركات لإيجاد كيانات كبيرة قادرة على الاستمرار في الصناعة، وعلى الأخص في ظل أجواء المنافسة القوية الناتجة عن تحرير الخدمات على المستوى الدولي، ويقع معظم العبء في هذا المحور على عاتق القطاع الخاص السياحي العربي.

ثانياً: الرؤية:

- تكثيف جهود الدول العربية في مجال الترويج والتسويق السياحي العربي المشترك، وتوجيه جانب من تلك الجهود لزيادة حركة السياحة العربية البينية والسياحة الوافدة إلى المنطقة العربية.

ثالثاً: أهداف البرنامج:

- 1- إيجاد خطة تسويقية سياحية عربية فاعلة تعتمد على حجم ونوعية المنتج السياحي العربي، بهدف كسب السائح كزائر دائم للمنطقة، وإضافة أسواق جديدة تناسب المنتج السياحي العربي.
- 2- إعداد دراسات متخصصة تبين نوعية المنتج السياحي في البلاد العربية.
- 3- الاستفادة من تقنية الاتصالات والفضائيات لترويج المنتجات السياحية العربية.
- 4- تنسيق الترويج السياحي بين الجهات المعنية العربية مع مراعاة الظروف المكانية والجغرافية بين الدول العربية.
- 5- إعطاء صورة متكاملة عن البرامج والخطط الإقليمية.
- 6- وضع خطة ترويجية عربية تراعي المواسم السياحية في العالم العربي مثل موسم الحج والعمرة، موسم الحج المسيحي، مواسم العطلة الصيفية، ومواسم الأعياد والمناسبات.
- 7- تحسين الصورة الذهنية لدى العالم الخارجي حول الوطن العربي.
- 8- الاستفادة من اختلاف المناخ بين أقاليم الوطن العربي وإيجاد مجموعة متنوعة من البرامج السياحية يتم الترويج لها داخل وخارج المنطقة.

رابعاً: مجالات ووسائل تفعيل البرنامج:

1. تطوير الموقع الإلكتروني الإعلامي للسياحة العربية بعدة لغات بما يتيح استخدامه لترويج وتسويق المنتج السياحي العربي في الأسواق العربية والعالمية.
2. وضع برامج سياحية مشتركة من خلال لقاءات يتم تنظيمها بين هيئات التنشيط السياحي العربية وبين وكالات وشركات السفر والسياحة العربية.
3. التنسيق بين شركات ووكالات السفر والسياحة العربية وبين التحالفات القائمة لشركات الطيران للاستفادة من تلك التحالفات لتحقيق مزايا تسويقية للمنتجات السياحية العربية.
4. إقامة المعارض والأسواق السياحية العربية المشتركة، وتنسيق المشاركة العربية في المعارض والبورصات السياحية العالمية بما يزيد فرص الترويج والتسويق السياحي العربي، وتنظيم ملتقيات سياحية عربية أجنبية دورية ضمن فعاليات المعارض والبورصات العالمية.

خامساً: آليات ومصادر التمويل:

- 1- هيئات التنشيط السياحي العربية.
- 2- شركات ووكالات السياحة والسفر العربية.

سادساً: أسلوب متابعة تنفيذ البرنامج:

1. تقوم كل من دولة قطر ومملكة البحرين والجمهورية اليمنية وجمهورية العراق برعاية الجهود التي تتم في هذا البرنامج.
2. تتولى هيئات التنشيط السياحي العربية تحديد المجالات والمنتجات السياحية العربية المشتركة، والتعرف على البرامج السياحية العربية المشتركة القائمة فعلاً، وتزويد المنظمة العربية للسياحة بها للإعلام والترويج لها.
3. تنظم المنظمة العربية للسياحة اللقاءات وورش العمل لوكلاء السفر وشركات السياحة العربية لتصميم مزيد من البرامج السياحية المشتركة فيما بين الدول العربية.

6- برنامج المعلومات والإحصاءات السياحية

أولاً: التعريف:

- تستند كافة السياسات والخطط والبرامج التي تنبثق من محاور الإستراتيجية العربية لتطوير السياحة، على المعلومات الدقيقة والإحصاءات الحديثة حول مؤشرات القطاع السياحي العربي. ويكون النجاح في تنفيذ توجهات وخطط وبرامج الإستراتيجية مرهوناً بتوفير تلك المعلومات والإحصاءات أولاً، وتحليلها بشكل موضوعي وعلمي ثانياً، ووضع إسقاطات مستقبلية سليمة ثالثاً. وهي مسؤولية مشتركة بين الأجهزة الرسمية المعنية بالسياحة في الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، فلكل منها دور هام في هذا المجال. وهناك أهمية بالغة لتنميط الإحصاءات السياحية العربية بشكل يسهل التحليل والمقارنة والاستنتاج.

ثانياً: الرؤية:

- تركيز الجهود في مجال إنتاج بيانات إحصائية تغطي جوانب العرض والطلب في القطاع السياحي العربي تستند إلى المصادر الوطنية العربية الرسمية للإحصاءات السياحية، وذلك وفق المفاهيم والتصانيف الدولية المعتمدة.

ثالثاً: أهداف البرنامج:

1. إعداد نشرة إحصائية سياحية عربية دورية تبين الحركة السياحية البينية بالدول العربية.
2. تطبيق الحساب الفرعي Tourism Satellite Account للإحصاءات السياحية في الوطن العربي، وتبادل الخبرات في هذا المجال.
3. توحيد المنهجيات والمعايير فيما بين الدول العربية في مجال جمع وتبويب البيانات السياحية على ضوء المنهجيات والمعايير الدولية.
4. توحيد المفاهيم والتعاريف الخاصة بإحصاءات السياحة المستخدمة عربياً بما في ذلك إحصاءات السياحة الداخلية.

رابعاً: مجالات ووسائل تفعيل البرنامج:

1. قيام الأجهزة الإحصائية العربية بإدراج إحصاءات السياحة ضمن أنشطتها المعتادة ورصد المخصصات اللازمة للقيام بذلك. وإنشاء وحدات أو أقسام خاصة بالإحصاءات السياحية وتخصيص كادر للعمل بها.

2. استخدام المنهجية التي تساعد على إنتاج إحصاءات دقيقة وشاملة بشكل موحد يتفق مع ما هو مستخدم في منظمة السياحة العالمية، واعتماد الأجهزة الإحصائية العربية توصيات منظمة السياحة العالمية في هذا الشأن، وترجمة المنهجيات والأدلة السياحية الدولية إلى اللغة العربية وتزويد الأجهزة الإحصائية بها لتسهيل استخدامها في إنتاج الإحصاءات والبيانات.
3. تحديد قطاعات النشاط التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بقطاع السياحة.
4. التنسيق بين مختلف الجهات المنتجة للبيانات الإحصائية السياحية بهدف الوصول إلى بيانات غير متضاربة وتوفير مصدر رسمي واحد للبيانات السياحية لكل دولة عربية.
5. بناء القدرات العربية في مجال إنتاج وتحليل إحصاءات السياحة.
6. إنشاء دوائر للحساب القومي الفرعي للسياحة (TSA) بوزارات السياحة العربية، وإدخال نظام المعلومات الجغرافية (GIS) السياحي.
7. إنشاء مركز معلومات عربي متخصص في الإحصاء والبحوث السياحية لإعداد وإصدار البيانات والنشرات الإحصائية السياحية العربية المشتركة بشكل دوري.
8. تبادل النشرات والأدلة والإصدارات والبيانات مع منظمة السياحة العالمية بشكل دوري.

خامساً: آليات ومصادر التمويل:

1. الأجهزة الإحصائية بالدول العربية.
2. وزارات السياحة العربية.
3. المنظمة العربية للسياحة.

سادساً: أسلوب متابعة تنفيذ البرنامج:

- 1- تتولى كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية الرعاية والإشراف على تنفيذ هذا البرنامج من خلال تنظيم ورش العمل للدول العربية فيما يتعلق بتطبيق الحساب القومي الفرعي للسياحة (TSA)، وبناء القدرات العربية في مجال إنتاج وتحليل الإحصاءات السياحية، وترجمة المنهجيات والأدلة الدولية إلى اللغة العربية.
- 2- تتولى المنظمة العربية للسياحة إعداد وتقديم دراسة إلى المجلس الوزاري العربي للسياحة حول إنشاء مركز المعلومات العربي المتخصص للإحصاء السياحي بأسلوب التمويل الذاتي.
- 3- تقوم وزارة السياحة في كل دولة بالتنسيق بين الجهات المصدرة للبيانات السياحية مثل البنك المركزي والجهاز الإحصائي الرسمي ووزارة الداخلية ووزارة النقل والطيران المدني وغيرها.

7- برنامج تسهيلات الحركة

أولاً: التعريف:

- في ضوء تعريف السياحة الخارجية بأنها انتقال شخص أو مجموعة من بلد الإقامة إلى مقصد في بلد آخر لقضاء يوم أو أكثر به، فإن تسهيل حركة هؤلاء يكون عاملاً أساسياً في تنفيذ الرحلة السياحية. وتعد تأشيرات الدخول، وتوفير وسائل وخطوط النقل، وفتح الأجواء وإجراءات المنافذ فيما بين الدول هي العناصر الرئيسية في حركة السائحين بين تلك الدول. ويتوقف على التسهيلات التي تقدم في تلك العناصر، إتمام الرحلات السياحية بنجاح وتشجيع المزيد منها. ويرتبط هذا المحور بسياسات وإجراءات تدخل في نطاق اختصاصات أجهزة رسمية غير تلك المعنية بالسياحة. عليه، يعنى هذا المحور بالإجراءات اللازمة للتنسيق مع مختلف أجهزة الدول العربية بهدف تقديم أكبر قدر من تسهيلات حركة السائحين، فقد ثبت أن قضايا تيسير السفر تتحكم بشكل واضح في تحديد أنصبة الأسواق من الحركة السياحية العالمية.

ثانياً: الرؤية:

- تكثيف جهود الدول العربية نحو تسهيل حركة السائح العربي والأجنبي فيما بين وإلى الدول العربية.

ثالثاً: أهداف البرنامج:

1. توفر وسائل نقل مريحة وبأسعار مخفضة بكافة أنواعها بين الدول العربية.
2. دعم قطاع النقل الجوي العربي للحركة السياحية.
3. تسهيل إصدار التأشيرة السياحية بين الدول العربية.
4. تسهيل الإجراءات الأمنية المتعلقة بالانتقال بين الدول العربية.
5. تشجيع إقامة شركات مشتركة للنقل السياحي.

رابعاً: مجالات ووسائل تفعيل البرنامج:

- 1- بناء أنظمة إلكترونية للحصول على التأشيرة السياحية.
- 2- التنسيق داخل كل دولة طرف في "اتفاقية تحرير النقل الجوي فيما بين الدول العربية" لتفعيل الاتفاقية وفقاً لقرار القمة العربية.
- 3- العمل على تسهيل الإجراءات الأمنية والجمركية للسائحين بالمنافذ الحدودية سواء أفراد أو مجموعات سياحية ووسائل نقلهم.

- 4- تخصيص وزيارة المداخل الخاصة (مسارب خاصة) لحاملي جوازات سفر الدول العربية بالمطارات.
- 5- توفير كتيبات باللغة العربية بكافة المطارات ونقاط الحدود تشتمل على كافة المعلومات التي تسهل حركة السائح العربي بداخل البلد (المسافات فيما بين المدن، إمكانيات التنقل فيما بين المطارات ومختلف المدن، الاستراحات الموجودة على الطرق، محطات القطارات والحافلات ومواعيدها،....) وإدراج تلك المعلومات على الموقع السياحي العربي الإلكتروني.
- 6- دعوة الدول العربية إلى الانضمام إلى اتفاقية تنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية المقررة في جامعة الدول العربية.
- 7- التنسيق داخل كل دولة لتفعيل قرار مجلس وزراء الداخلية العرب رقم 423 الصادر في دورته (21) بتاريخ 2004/1/5 بشأن منح تسهيلات في تأشيرات الدخول للمجموعات السياحية.

خامساً: آليات ومصادر التمويل:

1. وزارات الداخلية العربية.
2. وزارات السياحة.
3. وزارات الخارجية.

سادساً: أسلوب متابعة تنفيذ البرنامج:

- التعاون والتنسيق بين كل من المجلس الوزاري العربي للسياحة ومجلس وزراء الداخلية العرب ومجلس وزراء النقل العرب والمنظمة العربية للسياحة على مستوى العمل العربي المشترك، والتنسيق فيما بين الوزارات والهيئات المعنية داخل كل دولة عربية لتحقيق أهداف البرنامج والأخذ بوسائله.

8- برنامج الجودة السياحية

أولاً: التعريف:

- يقصد بالجودة السياحية تلبية احتياجات السائحين وتوقعاتهم من المنتجات والخدمات على النحو المطابق للشروط التعاقدية المتفق عليها.
- وتبدو قيمة الجودة بوضوح في صناعة السياحة، نظراً لكونها صناعة خدمية يتراوح فيها مستوى الأداء بشكل كبير طبقاً لمستوى التعليم والتخصص والتدريب والخبرة في من يقدم الخدمة السياحية على اختلاف أنواعها. هذا من جانب العنصر البشري، ومن جانب المقومات المادية في الصناعة السياحية، فإن المواصفات ومعايير التصنيف بالنسبة للمنشآت السياحية تعتبر مجالاً لقياس درجة الجودة في كل فئة منها. وهناك جانب ثالث مؤثر في درجة الجودة في القطاع السياحي وهو مستوى الخدمات العامة في المقصد السياحي من خدمات صحية وخدمات النقل والمرور والنظافة العامة فضلاً عن خدمات منفذ الدخول أو ما يطلق عليه مفهوم الجودة الشاملة للمقصد السياحي. ويرتبط بدرجة وثيقة بجهود التعليم السياحي وبرامج التدريب المتطورة للعاملين بالقطاع، وكذلك للعاملين بقطاعات أخرى ذات صلة بالسائحين. وتعود أهمية هذا المحور إلى التنافس الشديد القائم بين المقاصد السياحية على جذب الحركة السياحية بشتى السبل وتتوزع المسؤولية في هذا المحور على كل من الجانبين الرسمي والقطاع الخاص على حد سواء.

ثانياً: الرؤية:

- تكثيف التعاون بين الدول العربية للالتزام بمعايير الجودة ولرفع مستوى الجودة في المنشآت السياحية العربية والارتقاء بالموقع التنافسي للدول العربية على مستوى العالم كإقليم سياحي واحد.

ثالثاً: أهداف البرنامج:

1. توحيد معايير تصنيف وتأهيل المنشآت السياحية العربية.
2. إيجاد آليات لمراقبة جودة المقاصد السياحية العربية بعد وضع الضوابط اللازمة.
3. الاستفادة من جهود مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة بالأنشطة السياحية في رفع مستوى جودة الخدمات السياحية العربية.
4. تعزيز دور الجمعيات المهنية لتطبيق معايير الجودة بالمنشآت السياحية.

رابعاً: مجالات ووسائل تفعيل البرنامج:

1. إجراء المسابقات بين المنشآت السياحية العربية أسوة بمسابقة جائزة المجلس الوزاري العربي للسياحة للجودة السياحية، والترويج لها إعلامياً بشكل يشجع كافة المنشآت على رفع مستوى الجودة لديها والإعلان الكافي عنها.
2. وضع معايير ومقاييس موحدة لكافة المنشآت السياحية والفندقية في ضوء المعايير العالمية. وتكليف جهاز متخصص لمراقبة جودة المنتجات السياحية من خلال برنامج وضوابط ونظام وآليات خاصة بالرقابة وإعداد تقارير دورية عن جودة المنشآت.
3. دعم إنشاء جمعيات للمهن السياحية ووضع اشتراطات لكل مهنة.
4. العمل على تطبيق المؤشرات العربية للجودة السياحية.
5. توحيد جهة إصدار التراخيص السياحية في الدولة.

خامساً: آليات ومصادر التمويل:

1. وزارات السياحة.
2. اتحادات الغرف السياحية.
3. مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة.

سادساً: أسلوب متابعة تنفيذ البرنامج:

1. تتولى كل من جمهورية مصر العربية (وزارة السياحة والاتحاد المصري للغرف السياحية) والجمهورية اللبنانية متابعة تنفيذ برنامج الجودة السياحية ونتائجه نظراً لتجربتهما الرائدة في هذا المجال.
2. تتم متابعة تنفيذ برنامج الجودة السياحية ونتائجه من خلال متابعة التقرير الدولي للتنافسية.
3. تعقد ورش العمل على كل من المستوى الوطني والعربي لبحث تطور المركز التنافسي للمنشآت السياحية والمقاصد العربية وتحليل الأسباب.
4. تتولى المنظمة العربية للسياحة إصدار تقرير دوري كل عامين حول الأوضاع التنافسية السياحية للدول العربية على ضوء تطبيق المؤشرات العربية للجودة السياحية.

9- برنامج التعاون الدولي والإقليمي

أولاً: التعريف:

- إن الإستراتيجية العربية لتطوير السياحة بالدول العربية لا يمكن أن تكون بعيدة عن نتائج العمل الدولي في المجال السياحي، الذي تتولاه منظمة السياحة العالمية، والذي يتمثل في إرشادات وموثيق وأدلة ومعايير تصنيف تعتمد على مستوى العالم، فضلاً عن الاستشارات والخبرات والدورات التدريبية التي تلبي احتياجات أعضائها من الدول. ويعد التنسيق والتعاون مع منظمة السياحة العالمية في تنفيذ الإستراتيجية العربية محورياً أساسياً وداعماً للسياحة بالدول العربية. كما أن التعاون مع الجهات الإقليمية والتكتلات الأجنبية يضيف الكثير إلى رصيد الخبرة العربية، وفعالية الجهد المبذول ويتطلب هذا المحور احتكاكاً مستمراً وتواجداً متزايداً في المحافل الدولية والإقليمية.

ثانياً: الرؤية:

- تحقيق التعاون الوثيق فيما بين الدول العربية والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالسياحة.

ثالثاً: أهداف البرنامج:

- 1- تفعيل التعاون بين الدول العربية ومنظمة السياحة العالمية والمنظمة العربية للسياحة والاتحادات السياحية الإقليمية.
- 2- الانفتاح على ثقافات وحضارات الشعوب وتعزيز قيم التفاهم والتآخي والسلام.
- 3- إيجاد قنوات اتصال دائمة بين مؤسسات السياحة الحكومية في العالم العربي والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالسياحة.
- 4- التأثير في صياغة الموثيق والأدلة والتصانيف على مستوى المنظمات الإقليمية والعالمية.
- 5- تطوير العلاقات السياحية العربية مع مختلف الأطراف الدولية.
- 6- إبراز دور السياحة العربية في تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي مع الدول الأخرى.

رابعاً: مجالات ووسائل تفعيل البرنامج:

- 1- زيادة التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة السياحة العالمية من خلال تفعيل بنود مذكرات التفاهم الموقعة بينهما، وكذلك مذكرات التفاهم الموقعة بين المنظمة العربية للسياحة ومنظمة السياحة العالمية، والاستفادة من برامج المنظمة العالمية في مجالات التنمية المستدامة للسياحة، وضبط جودة الخدمات السياحية، وتنمية الموارد البشرية، والإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية لقطاع

السياحة والاستثمار والترويج السياحي، ومتابعة الأسواق، ومحاربة الفقر، والمشاركة العربية في المحافل الدولية ذات العلاقة بتلك المجالات.

- 2- تفعيل التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية لدعم القطاعات السياحية في الدول العربية.
- 3- بناء القدرات العلمية والتفاوضية والإجرائية للتعامل مع المنظمات واللجان الدولية.
- 4- إبرام اتفاقيات للتعاون في مجال السياحة، وتفعيل الاتفاقيات القائمة ومذكرات التفاهم، والبرامج التنفيذية في مجال السياحة.
- 5- دعم مشاركة المسؤولين عن صناعة السياحة العربية في المنتديات العربية الدولية، بما يسمح بتوطيد العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات السياحية في كلا الطرفين.
- 6- التنسيق بشأن البروتوكولات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأنشطة السياحية لتبنى ما يحقق المصالح العربية منها.

خامساً: آليات ومصادر التمويل:

- 1- وزارات السياحة العربية.
- 2- برامج منظمة السياحة العالمية في المنطقة العربية.
- 3- مؤسسات التمويل الدولية والعربية.
- 4- المنظمة العربية للسياحة.

سادساً: أسلوب متابعة تنفيذ البرنامج:

- يتولى المجلس الوزاري العربي للسياحة متابعة تفعيل علاقات التعاون العربي الدولي في المجالات السياحية، بالتعاون مع المنظمة العربية للسياحة التي تقوم برصد وتقييم نتائج الجهود التي تبذل من قبل مختلف الأطراف في هذا الشأن، وتقديم تقارير حول ذلك إلى المجلس.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (ق.ق.8 د.ع (1) - ج4 - 2009/1/20) في هذا الشأن،
- وعلى قراري المجلس الوزاري العربي للمياه (ق1 - د.ع(1) م.و.ع.م - 2009/6/30)، (ق17 - د.ع(2) م.و.ع.م - 2010/7/2) في هذا الشأن،
- وعلى قرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الاستثنائية (ق8 - د.غ.ع - م.و.ع.م - 2010/9/23) في هذا الشأن،
- وعلى قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (ق.ق.18 د.ع(2) - ج3 - 2011/1/19) في هذا الشأن،
- وعلى قرار المجلس الوزاري العربي للمياه (ق34 - د.ع(3) م.و.ع.م - 2011/6/15) في هذا الشأن،
- وعلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي: (ق1882 - د.ع88 - 2011/9/15)، (ق1908 - د.ع89 - 2012/2/9)،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

- 1- اعتماد إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة وآليات تنفيذها كوثيقة استرشادية بالصيغة المرفقة.

2- دعوة المجلس الوزاري العربي للمياه لاتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لتنفيذ إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة وآليات تنفيذها بالتنسيق والتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، وكذلك مع المنظمات العربية المعنية وصناديق التمويل والجهات المانحة، مع الأخذ بعين الاعتبار النظم التقليدية للمياه.

(ق.ق: 562 د.ع (23) - 2012/3/29)

(مرفق)



الاستراتيجية العربية للأمن المائي في الوطن العربي

لواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية السدامة وآليات تنفيذها

2030 - 2010

ملخص:

- تحدد الإستراتيجية العربية للأمن المائي التوجه العربي المشترك نحو تحقيق التنمية المستدامة، وهي تمثل برنامجاً طويل الأمد وآلية عملية؛ للتغلب على تحديات المستقبل في ميدان تنمية وإدارة الموارد المائية المعروفة في الوطن العربي بمحدوديتها وتباين توزيعها الجغرافي وزيادة المنافسة على استخداماتها، إضافة إلى إشكاليات منابع ومجري ومصبات العديد من الروافد والأنهار بما فيها الأنهار الكبرى كالنيل والفرات ودجلة والطبقات الحاملة للمياه الجوفية، وخضوعها لتقسيمات سياسية وإدارية مختلفة فيما بين الدول العربية أو بين دول عربية وغير عربية مجاورة، فضلاً عن وقوع بعض المنابع والموارد المائية تحت الاحتلال.
- إن الإستراتيجية هي الإطار الذي يسترشد به ويعمل من خلاله المجلس الوزاري العربي للمياه، الذي تأسس استجابة للمتغيرات الجديدة على صعد الأمن المائي والغذائي، ومستجدات التغيرات المناخية وانعكاساتها على المنطقة، والذي كلف من قبل القمة الاقتصادية العربية في الكويت عام 2009 بتطوير إستراتيجية الأمن المائي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة.
- لقد كلف المجلس الوزاري العربي للمياه المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) بوضع مسودة إستراتيجية الأمن المائي ومراجعة وتنسيق ملاحظات الدول والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية بالوثيقة بعد تعميمها من قبل الأمانة الفنية للمجلس، وقد عرضت مسودة الإستراتيجية على الاجتماع الأول للمجلس الوزاري العربي للمياه في الجزائر في حزيران 2009، ثم على اجتماع المكتب التنفيذي في كانون الثاني - يناير 2010 في القاهرة، ومن ثم أُحيلت إلى لجنة خبراء من الدول والمنظمات العربية لإجراء التعديلات المناسبة وتحسين وثيقة الإستراتيجية وإعدادها بصورة نهائية لاعتمادها من قبل المجلس الوزاري العربي للمياه في القاهرة في دورته الثانية في تموز - يوليو 2010، وقد أقرها المجلس من الناحية المبدئية وقرر إدخال بعض التعديلات اللغوية وتم عرضها على الدورة الاستثنائية للمجلس بتاريخ 2010/9/23، وصدر عنها القرار التالي نصه:
- 1- تعقد اللجنة الفنية العلمية الاستشارية على مستوى كبار المسؤولين اجتماعاً استثنائياً يومي 10-11/11/2010 لمناقشة ملاحظات الدول الأعضاء التي سترد إلى الأمانة الفنية حول إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة وصياغتها في شكلها الأخير.

2- تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم الإستراتيجية بصياغتها الأخيرة على الجهات المعنية في الدول العربية، والطلب إليها موافاة الأمانة العامة كتابياً باعتماد الجهة المعنية بالمياه في الدول العربية إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة في أجل أقصاه 2010/12/10، وإذا لم ترد ردود على ذلك يعتبر ذلك موافقة ضمنية من الدولة.

- تهدف الإستراتيجية العربية للأمن المائي أساساً إلى تحقيق تنمية مستدامة تستجيب لمتطلبات المستقبل، وبذلك تتحقق جملة أخرى من الأهداف الكبرى يمكن اختصارها في ثلاثة ميادين وهي:

أولاً: الميدان الاقتصادي والتنموي المتعلق بتقديم خدمات المياه لأغراض الشرب والزراعة والصرف الصحي، بما يتضمنه من تمويل واستثمارات أو توطين التكنولوجيا وتطبيق أسس الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتنمية الموارد المائية غير التقليدية.

ثانياً: الميدان السياسي، وبالأخص المتعلق بحماية الحقوق العربية في المياه في الأراضي العربية المحتلة، أو في المياه المشتركة مع الجوار الإقليمي، وتعزيز التعاون بين الدول العربية لإدارة مواردها المائية المشتركة، إضافة إلى تنفيذ التزامات الدول العربية ضمن أهداف الألفية.

ثالثاً: ميدان التطوير المؤسسي وتنمية القدرات البشرية والفنية وتنمية الوعي الاجتماعي والفردى بمشكلة المياه في المنطقة، بما فيها البحث العلمي وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرارات ذات الانعكاسات البيئية وغيرها.

- تستند إستراتيجية الأمن المائي العربي إلى محاور رئيسية وتشير إلى خصائص الموارد المائية في المنطقة، باعتبار أن حوالي ثلثي الموارد المتاحة تنبع من خارج الحدود العربية، وأن المنطقة تواجه عجزاً مائياً واضحاً يزيد مع الزمن نتيجة النمو السكاني والتغيرات المناخية ومتطلبات التنمية الأخرى، وهي تعتمد وتتكامل مع مرجعيات عديدة اعتمدتها منظومة العمل العربي المشترك، ومنها ميثاق العمل الاقتصادي العربي المشترك، وإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025، ومبادرة التنمية المستدامة في الوطن العربي المستندة إلى الالتزامات الناتجة عن قمة الأرض في جوهانسبرج 2002، وأهداف الألفية، وغيرها من استراتيجيات وطنية أو إقليمية أخرى.

- تشير إستراتيجية الأمن المائي العربي إلى أن الوطن العربي يواجه تحديات مشتركة ومشكلات متشابهة عابرة للحدود الوطنية، وهي توجب تجميع وتعزيز القدرات والخبرات العربية في إطار السعي لتحقيق التكامل العربي، وتقليل التفاوت النسبي بين الأقطار العربية، وتفعيل المؤسسات

المشتركة، وإن تنفيذ الإستراتيجية يتطلب الإسهام التطوعي الفعلي من جميع الأطراف، إذ أنها لن تتحقق إلا بالتنسيق والتعاون مع الوزارات والمؤسسات الوطنية المعنية بالمياه في الدول العربية، ومنظمات العمل العربي المشترك المتخصصة، وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقطاع المياه.

- إن الإستراتيجية العربية للأمن المائي ليست قالبا جامدا، بل دليلا للعمل العربي المشترك يغطي فترة تمتد حتى عام 2030 على أن تتم مراجعتها كل خمس سنوات وفق مؤشرات دقيقة للأداء يمكن قياسها ومراقبتها.

أولاً: المقدمة:

- الماء حق لكل البشر على وجه البسيطة التي نحيا من ثرواتها، وانطلاقاً من ذلك فقد تداعت مؤتمرات القمة العالمية التي انعقدت حول البيئة في دعوة دول العالم كافة لضمان تأمين مياه الشرب النظيفة لجميع السكان وعلى مراحل متعددة وفقاً لما أصبح يعرف بأهداف الألفية للتنمية.

- فالماء يشكل الركن الرئيس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم أجمع بصورة عامة، وفي الوطن العربي بصورة خاصة، بسبب امتداد معظم أراضيها عبر مناطق جافة وشبه جافة تتسم بندرة الأمطار، وبالتالي ندرة الموارد المائية المتاحة، إضافة إلى تكرار في دورات الجفاف نتيجة التغيرات المناخية التي بدأت تسود العالم، والوطن العربي ليست بمنأى عما ينجم عنها من نقص وتفاوت في معدلات الأمطار تنعكس في نتائجها سلباً على الموارد المائية من جهة، وعلى الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، مما يزيد من تفاقم الأزمة المائية، وبالتالي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية اللتين يعاني منهما أصلاً عدد من الدول العربية وخاصة في المناطق الريفية، ويتسبب ذلك في زيادة انتشار الفقر بين سكان الريف واضطرابهم للهجرة إلى المدن بحثاً عن عمل مما ينجم عنه نقص في اليد العاملة في الزراعة، وبالتالي تدهور في الإنتاج الزراعي نتيجة إهمال الأراضي الزراعية وتعرضها للتصحّر والانجراف.

- انطلاقاً من أهمية المياه في الوطن العربي فقد أصدرت القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية المنعقدة في الكويت عام 2009 قرارها رقم 8 د.ع. (1) - ج 4 - في 20/1/2009 والمتضمن تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه بوضع إستراتيجية للأمن المائي العربي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة؛ إذ كلف بدوره المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بإعداد مقترح وثيقة لهذه الإستراتيجية تم عرضها على المجلس الوزاري العربي للمياه في اجتماعات دورته العادية الأولى في الجزائر منتصف عام 2009 الذي أدخل عليها بعض

التعديلات لتعرض مجدداً على المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه المنعقد في القاهرة خلال الفترة 27-2010/1/28 والذي أوصى بتشكيل لجنة من الخبراء العرب لإعادة صياغتها وإعدادها بشكلها النهائي.

- هذه الإستراتيجية تشكل بوتقة عمل مشتركة تنصهر فيها الخبرات العربية المتاحة والمؤسسات المائية الوطنية لمواجهة الأزمة المائية التي تعاني منها المنطقة العربية، ولدعم الدول العربية في تحقيق أمنها المائي والغذائي بحيث تعمل جميعها تحت مظلة المجلس الوزاري العربي للمياه الذي سيشرف على تنفيذ هذه الإستراتيجية ويضمن نجاحها بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤسسات التمويل العربية الإقليمية والقطرية، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقطاع المياه.
- إن هذه الإستراتيجية تمثل مرحلة وسطى بين السياسات المائية القطرية والسياسة المائية العربية الشاملة التي تهدف في النهاية إلى تحقيق التكامل العربي، وتقليل التمايز النسبي بين الدول العربية في مجال توفير الموارد الطبيعية والمالية والبشرية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية، والتي تصب في النهاية في حماية الأمن القومي العربي.
- فنجاح هذه الإستراتيجية يتطلب قناعة كاملة من الدول العربية ومن المجلس الوزاري العربي للمياه بأهمية العمل العربي المشترك، لتحقيق الأمن المائي العربي لما فيه مصلحة دول المنطقة؛ وهذا الأمر يوجب على كافة الأجهزة المعنية في الدول العربية التعاون التام لتنفيذ جميع المهام والخطط التي يتطلبها تحقيق هذه الإستراتيجية، وتوفير الأجواء المناسبة لذلك.

ثانياً: مبررات الإستراتيجية:

- يواجه الوطن العربي تحديات عدة في ظل التطورات التنموية المتسارعة التي يشهدها العالم، ومن أهم هذه التحديات التي يمكن أن تؤثر في قدرة الدول العربية على مواجهتها هي المسألة المائية بكل جوانبها الكمية والنوعية والقانونية والإدارية والتي نجملها فيما يلي:

1/2 العجز في تأمين الاحتياجات المائية:

- لقد أجمعت معظم الدراسات على أن الدول العربية ستواجه عجزاً مائياً كبيراً في المستقبل؛ إذ أن نصيب الفرد العربي من الموارد المائية المتاحة سوف ينخفض في كافة الدول العربية تقريباً إلى حوالي 500 م³/سنة، أو ما دون ذلك (علماً بأنه يصل حالياً في بعض الدول العربية إلى حوالي 150 م³/سنة لكافة الاستخدامات)، كما أنه في

حال استمرار الوضع على ما هو عليه حالياً بالنسبة لتزايد السكان ستحتاج المنطقة إلى تأمين ما يقارب 550 مليار م³ من المياه عام 2025؛ وذلك لتحقيق الأمن الغذائي، وإذا كانت نسبة الزيادة السكانية أقل فستكون في حدود 500 مليار م³/سنة قياساً بما يمكن تحقيقه كحد أقصى من الموارد المائية والذي قد لا يتجاوز 258 مليار م³/سنة.

- مما سبق نستنتج أن الموارد المائية المتاحة ومهما بلغت تتميتها في المستقبل فإنها لن تستطيع تلبية الاحتياجات الغذائية بكاملها، وقد تم تقدير نسبة تأمين الغذاء بحدود 24% فقط لعام 2025 إذا استمر الوضع على ما هو عليه الآن وبدون الأخذ في الاعتبار التأثيرات المحتملة لظاهرة تغير المناخ العالمي.

2/2 تفاقم الأبعاد السياسية والاجتماعية لأزمة الغذاء وازدياد الفقر:

- لقد أصبح واضحاً - منذ زمن بعيد - أن الأزمات المستمرة الناتجة عن نقص إمدادات الغذاء وإنتاج السلع الغذائية الضرورية أداة شديدة التأثير على الشعوب وعلى سيادتها واستقلالها، فضلاً عن دورها في زيادة انتشار الفقر وخاصة على سكان الريف، وتشير إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أن 36 بلداً من بلدان العالم يواجه حالياً أزمة غذاء، وأن هذه البلدان معرضة لأن تكون تحت رحمة المساعدات الدولية التي تسيطر عليها القوى ذات التأثيرات الاقتصادية والدول المنتجة للغذاء، وتصبح الإمدادات الغذائية أداة سياسية لمزيد من الضغوط على الدول؛ لذلك فإنه من المنطوق أن تعتمد الدول على إمكانياتها وقدراتها وتزيد من إنتاجها الغذائي، لاسيما ما يخص السلع الغذائية الرئيسة؛ كي تتمكن من مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية في ظل التوجهات الدولية لاستخدام المواد الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي، مما يفاقم أزمة الغذاء وتوفر الموارد الغذائية في الأسواق الدولية.

- إن الوطن العربي في حال رغبته بتأمين أمنه الغذائي لابد أن يبحث عن طرق متعددة لتأمين أقصى ما يمكن من الاكتفاء الذاتي من خلال النظرة الترشيديّة لاستعمال المياه والتكامل الاقتصادي العربي.

3/2 ضعف كفاءة استخدامات المياه:

- تستهلك طرق الري التقليدية كميات من المياه أكثر من حاجة المحاصيل المزروعة؛ حيث تقدر نسبة الفاقد في الري السطحي السائد في معظم البلاد العربية تقريباً 61%

في المشرق العربي و65% في شبه الجزيرة العربية و62% في الإقليم الأوسط (أي وادي النيل) وفي المغرب العربي 57%؛ وبالتالي يكون متوسط الفاقد حوالي 62% من مجمل الموارد المائية المستخدمة في الري.

- ولا شك أن زيادة إنتاجية المياه في وحدة المساحة في الزراعة يمكن أن تتحقق من خلال إدخال نظم الري الحديثة التي ثبت أنها توفر كميات كبيرة من المياه، وقد أشارت الدراسات إلى أن تطبيق طرق الري الحديثة يساعد في توفير حوالي 50% من المياه ويزيد الإنتاجية بحدود 35% ويخفض من الحاجة للعمالة إلى أكثر من 50%.
- إن السياسات المائية الزراعية التي اعتمدتها بعض الدول العربية في العقدين الماضيين أدت إلى الاستعمال غير الرشيد للموارد المائية، وإن سيادة بعض الطرق التقليدية في الري أدت إلى هدر كميات كبيرة من المياه وبما لا يتناسب مع الإنتاج الزراعي المتحقق منها.

4/2 الموارد المائية المشتركة:

- من المعروف أن حوالي ثلثي الموارد المائية السطحية في الوطن العربي المتمثلة في الأنهار الرئيسية الكبرى وهي دجلة والفرات والنيل والسند تتبع من خارج حدود الوطن العربي؛ حيث تشكل الدول العربية المعنية دول ممر ومصب لهذه الأنهار؛ وبالتالي فإنها تخضع في اقتسامها إلى التجاذبات السياسية في المنطقة، وما زال معظم هذه الأنهار - إن لم يكن كلها - دون اتفاقيات واضحة تنظم اقتسام المياه، وفي حال عدم التوصل إلى اتفاقيات عادلة ومنصفة مع دول المنبع فإنها ستبقى مشكلة تهدد الاستقرار في الوطن العربي خاصة في ضوء تطور استخدامات المياه في دول أعالي المجري وتفاقم الأضرار السلبية، كما أن الدول العربية تشترك بدورها فيما بينها في أحواض مائية سطحية وجوفية ما زال هناك جزء منها أيضا دون اتفاقيات واضحة تنظم استثمارها.

5/2 غياب النظرة الشمولية في إدارة قطاع المياه:

- لقد أدت السياسات المائية والزراعية التي انتهجت خلال العقود السابقة، والتي لم تأخذ بعين الاعتبار المرتكزات الأساسية الحديثة كالبعد البيئي ومبدأ الاستدامة والعدالة في التوزيع، بالإضافة إلى غياب النظرة الشمولية والنظرة الاقتصادية في إدارة قطاع

المياه، وعدم إشراك مستخدمي المياه في مختلف مراحل تخطيط وإدارة المشاريع المائية، إلى ما وصلت إليه أوضاع الموارد المائية من استنزاف وتلوث حتى أصبح من غير السهل معالجة هذا الواقع بالسرعة المطلوبة أمام الطلب المتنامي على المياه.

6/2 الزيادة السكانية وزيادة الطلب على المياه:

- إن من أهم الأسباب التي كانت وراء الأزمة المائية في الوطن العربي منذ ما يزيد عن عقد من الزمن هي الزيادة السكانية التي شهدتها في القرن الماضي؛ حيث زاد عدد السكان من أقل من 100 مليون نسمة في بدايته إلى حوالي 300 مليون نسمة في آخره، وما ترتب على ذلك من أعباء لتأمين المياه للشرب والمتطلبات الأخرى، وتشير التقديرات إلى أن عدد سكان الوطن العربي سيقارب نصف مليار نسمة في أواخر الربع الأول من القرن الحالي.
- وقد نجم عن هذا التسارع في النمو السكاني انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية الطبيعية المتجددة المتاحة من حوالي 3500 م³ سنوياً في الستينيات من القرن الماضي إلى أقل من 1000 م³ حالياً في كثير من الدول العربية علماً بأن خط الفقر المائي يحدد عالمياً بـ 1000 م³/سنة للفرد أي أن أكثر من نصف الدول العربية تقريباً تعتبر دون حد الفقر المائي.

7/2 ضعف الوعي على مستوى الفرد والمجتمع بقضايا المياه:

- يبقى الإنسان هو الأساس في أية تنمية بشرية؛ فهو المستفيد والمستخدم الأول للمياه وفي نفس الوقت هو المسرف في استخدامها والمتسبب في تلوثها.. وهو أيضاً المنوط به أن يحقق حياة كريمة للأجيال القادمة من خلال المحافظة على حقوقهم المائية وبالتالي لا بد أن يتم تنشئة الإنسان على أن ينظر إلى الماء من منظور بيئي متكامل، باعتباره أحد المكونات الرئيسية للنظام الإيكولوجي وهو مورد قابل للنضوب وأي خلل في استخدامه ستتسبب عنه مشاكل كبيرة تسيء للبيئة وأيضاً لمستقبل التنمية بصفة عامة.

8/2 تأثير ظاهرة التغيرات المناخية:

- لقد أصبحت ظاهرة تغير المناخ العالمي حقيقة واقعية بعد أن كانت معظم مظاهرها سابقاً تعزى إلى تغيرات مناخية عشوائية تصيب مختلف مناطق العالم وخاصة الوطن العربي التي تسود فيها من حين لآخر دورات جفاف كان من الصعب ربطها بنظام معين.

- ولقد أشار التقرير التقويمي الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الصادر عام 2007 إلى أن الوطن العربي سيتأثر إلى حد كبير بظاهرة تغير المناخ؛ حيث أيدت التوقعات المستقبلية لكميات هطول الأمطار لمعظم نماذج المناخ العالمي تناقص كمياتها خلال السنين الخمسين القادمة، مما ينعكس سلباً على الموازنة في الأحواض المائية؛ وفي الوقت نفسه سيزداد الطلب على المياه نتيجة النمو السكاني، كما أن ارتفاع درجات الحرارة سيؤدي إلى زيادة التبخر؛ وبالتالي ازدياد الطلب على الماء في الزراعة مما سيزيد من تفاقم الأزمة المائية.
- كما أشار التقرير أيضاً إلى زيادة في تكرار حدوث تغيرات مناخية غير عادية مثل فترات الجفاف والفيضانات فضلاً عن ارتفاع مستوى البحار وما قد ينجم عنه من غمر للمناطق الساحلية وارتفاع ملوحة المياه الجوفية في تلك المناطق.

9/2 المياه في الأراضي العربية المحتلة:

- تنص الاتفاقيات الدولية على عدم شرعية أي احتلال عسكري في التحكم واستثمار الموارد الطبيعية المتوفرة في أية أرض محتلة وحرمان الدولة صاحبة الأرض من استثمار تلك الموارد؛ غير أن ما تمارسه إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة سواء في هضبة الجولان السورية أو في فلسطين المحتلة أو في الجنوب اللبناني يتنافى تماماً مع تلك الشرعية الدولية؛ ففي الجولان الغنية بمواردها المائية تستثمر إسرائيل هذه الموارد لتغطية جزء كبير من احتياجاتها المائية السنوية، والحال ليس بأفضل بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث تسيطر إسرائيل على موارد المياه في تلك المناطق وتمنع الفلسطينيين من الاستفادة منها.

10/2 تزايد دور المياه في التنمية الاقتصادية:

- يعتبر القطاع الزراعي هو المستهلك الرئيسي للمياه في الوطن العربي إلا أن العديد من الدول العربية باشرت في إعادة أولوياتها للتنمية بحيث بدأت قطاعات أخرى مثل القطاع الصناعي والسياحي تأخذ حيزاً كبيراً من أولويات سياساتها التنموية كما هو الحال في الأردن وتونس والمغرب؛ واستثمرت تلك الدول في ذلك مبالغ مالية كبيرة، وبالتالي أصبحت لهذه القطاعات أهمية كبيرة في توفير الدخل المالي لتلك الدول؛ وهذه الأنشطة تتطلب بدورها توفير موارد مائية إضافية، مع الإقرار بأن قطاع مياه الشرب

لا يزال يحتل الأولوية لدى الدول العربية كافة، وهذا القطاع سيحتاج إلى مزيد من المياه نتيجة النمو السكاني المتسارع.

11/2 تمويل المشاريع المائية ومشاركة القطاع الخاص:

- تعتبر المشاريع المائية بحد ذاتها مكلفة جداً من الناحية المالية إذا ما قورنت بمردودها الاقتصادي المباشر كما هو الحال في مشاريع بناء السدود وأنظمة الري وصيانتها ومحطات التحلية؛ ولزمن قريب كانت هذه المشاريع حكرًا على القطاع الحكومي ولم يكن ينظر بعين الاعتبار إلى مردودها الاقتصادي؛ غير أنه ونظراً للعجز المالي الذي بدأ يشهده العديد من الدول العربية، فإن الكثير من المشاريع المائية المخطط لها لم تُنفذ سواء من حيث إنشاء محطات التحلية أو محطات المعالجة بسبب تلك الصعوبات، إضافة إلى عدم توافر الإدارة السليمة الفعالة للمشاريع المائية من قبل القطاع العام؛ مما أدى إلى تدهور مشاريع الري وشبكات مياه الشرب بسبب سوء الإدارة والصيانة وهو ما فاقم من الأزمة المائية، ومؤخراً بدأت بعض الدول العربية في إشراك القطاع الخاص في أعمال التمويل والإدارة كما هو الحال في المغرب والأردن وتونس وبعضها الآخر مازال بصدد دراسة تلك التجارب.

12/2 ضعف القدرات المؤسسية والبشرية في قطاع المياه:

- يتطلب تحقيق الإدارة السليمة للموارد المائية توفير الكوادر الفنية المؤهلة والبنية المؤسسية والتشريعية المناسبة؛ غير أن الدول العربية نتيجة لظروف متباينة لا تتوفر لديها تلك الكوادر والبنية التي تسمح لها بذلك؛ مما أدى إلى تفاقم الأزمة المائية نظراً لعجز المؤسسات الوطنية عن المتابعة الجادة لتطور الأوضاع المائية فيها من أعمال رصد ومراقبة للمياه فضلاً عن وضع السياسات المناسبة؛ مما أدى إلى ظهور أزمات مائية خانقة في عدد من الدول العربية وتدهور الأوضاع المائية فيها كما ونوعاً.

13/2 ضعف دور البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإسهاماته في تطوير قطاع المياه:

- يعاني الوطن العربي بصفة عامة من ضعفاً في مستوى البحث العلمي رغم وجود مؤسسات بحثية عديدة، وجدير بالذكر أن من أهم وسائل تطوير ونقل التكنولوجيا هو دعم البحث العلمي في مختلف القطاعات ومنها قطاع المياه؛ حيث تشكل تقنية تحليته ومعالجة المياه - على سبيل المثال - والتي أصبحت تعتبر من الخيارات الإستراتيجية

لمواجهة الأزمة المائية من أهم المجالات التي ما زلنا نستورد معظمها من الخارج رغم مرور أكثر من نصف قرن على استخدامنا لها في وطننا العربي.

14/2 ضعف الأطر القانونية والتشريعية:

- لا يزال عدد من الدول العربية مفتقرا إلى مرجعيات قانونية وتشريعية تساعده في تحقيق سياسات مائية متوازنة تكفل تحقيق تنمية مستدامة؛ وهذه المرجعيات - إن وجدت - فهي لا تطبق بالشكل المناسب وفقا للأهداف التي وضعت من أجلها؛ والسبب في ذلك إما نقص في تلك التشريعات والقوانين، حيث أنها لا تغطي جميع الثغرات أو ضعف الأدوات المنفذة لها، والتي لا تضمن حسن تطبيقها؛ ولا ريب أن هذا الموضوع ذو أهمية كبيرة لضمان حسن تنفيذ السياسات المائية لتحقيق تنمية متوازنة.

15/2 ضعف خدمات توفير مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي:

- برغم كل الجهود التي تبذلها الدول العربية في مجال خدمات توفير مياه الشرب والصرف الصحي إلا أن هذه الخدمات لم تتحقق في كل المدن والبلدات وخاصة في الريف وفي الوقت الحالي لا يستطيع ما يقرب من 83 مليون نسمة من السكان في الوطن العربي الحصول على مياه شرب نقية، ويحتاج حوالي 96 مليون نسمة إلى الحصول على خدمات الصرف الصحي الملائمة، معظمهم من الذين يعيشون في البلدان منخفضة الدخل أو التي تقع تحت الاحتلال؛ وعليه فإن تحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية ما زالت - إلى حد ما - بعيدة في بعض الدول العربية وتتطلب استثمارات مالية كبيرة إضافة إلى توفير المصادر المائية المناسبة؛ وهذا الأمر ينطبق على خدمات الصرف الصحي.

ثالثاً: الأسس المرجعية لإعداد الإستراتيجية:

- نظرا لأن الإستراتيجية المقترحة تشكل إطارا للعمل العربي المشترك في مجال تحقيق الأمن المائي العربي فلا بد أن تستند إلى عدد من المرجعيات الرئيسية وهي:

1/5 ميثاق وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك:

- لقد أكد ميثاق العمل الاقتصادي العربي المشترك الصادر عن مؤتمر القمة الحادي عشر (عمان 1980) على أن تحقيق الأمن القومي العربي وأهداف التنمية العربية

يجب أن يتم في إطار التنسيق والتكامل بين الجهود العربية القطرية والقومية وبناء تكامل اقتصادي عربي، كما أكدت قمة الرياض (2007) ضرورة تحقيق العيش الآمن واللائق لأبناء الوطن العربي وفق منهجية تقوم على وضع إستراتيجية متكاملة للتنمية والتطوير والإصلاح.

2/5 أهداف التنمية للألفية ومبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية:

- كانت هذه الأهداف من نتائج مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في جوهانسبرج عام 2002، والذي دعا إلى أن التنمية المستدامة هي هدف مركزي، وكان موضوع المياه وإدارتها وحمايتها من المواضيع الخمسة الرئيسية التي ركز عليها المؤتمر.
- وقد أكد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة التزامه بتحقيق أهداف الألفية والتي نصت على تخفيض نسبة السكان الذين لا تتوافر لهم مياه شرب نظيفة إلى النصف بحلول عام 2015 وكذلك الحال بالنسبة لخدمات الصرف الصحي، كما اعتمد وزراء البيئة العرب مبادرة التنمية المستدامة التي أطلقتها إمارة أبو ظبي كأحدى المنهجيات لتحقيق إدارة سليمة ومتوازنة للموارد الطبيعية وحماية البيئة ومكافحة التصحر في المنطقة العربية.

3/5 الاستراتيجيات المائية المعتمدة في الدول العربية:

- لقد أدركت الدول العربية مؤخراً أنها ستواجه أزمة مائية كبيرة إن لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بالحد من استنزاف مواردها المائية كما ونوعاً واستمرت في استنزاف مواردها المائية بصورة غير رشيدة - فباشرت في وضع استراتيجيات وسياسات للحد من ذلك التدهور واتخاذ الإجراءات العملية لذلك من خلال وضع أولويات لاستخدام المياه في مختلف القطاعات معتمدة على مبدأ توزيع الحصص المائية، وسنت التشريعات المائية وباشرت في حملات توعية واسعة إضافة إلى أنها عملت على إعادة هيكلة مؤسساتها المائية بما يتماشى ومبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- وبالنسبة لدول الخليج العربي فقد ركزت في استراتيجياتها المائية على التوسع في تحليه المياه لتأمين مياه الشرب النظيفة وإعادة استعمال المياه المعالجة في الزراعة كخيارات إستراتيجية للمستقبل.
- إن مختلف الاستراتيجيات المائية الوطنية في الدول العربية يمكن أن تشكل ركيزة أساسية لدعم هذه الإستراتيجية.

- هي الإستراتيجية التي تقدمت بها المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى مؤتمر قمة الرياض في عام 2007، وشكلت الانطلاقة الحقيقية لتفعيل وتطوير العمل العربي المشترك في مجال التنمية الزراعية العربية.

5/5 الاستراتيجيات والبرامج المائية الإقليمية والدولية المعتمدة في المنطقة العربية:

- نظرا للأزمة المائية التي يعيشها الوطن العربي وتأثيرها على الدول المجاورة وعلى الوضع العام؛ فقد تم طرح العديد من الاستراتيجيات المائية في المنطقة مثل الإستراتيجية المائية المتوسطية (وفقا لاتفاقية برشلونة للتعاون الأورو متوسطي) إستراتيجية تدبير الموارد المائية في دول العالم الإسلامي التي أعدتها منظمة الإيسيسكو إضافة إلى البرنامج الهيدرولوجي الدولي الذي تشرف عليه منظمة اليونسكو ومنظمة الإيسيسكو وبرامج أخرى عديدة ينهض بها العديد من المؤسسات الإقليمية والدولية مثل المجلس العربي للمياه والأكاديمية العربية للمياه ويمكن الاستفادة من هذه المبادرات كافة لدعم تحقيق الإستراتيجية العربية للمياه.

رابعاً: الأهداف:

الهدف الرئيسي:

- تحقيق الأمن المائي العربي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة.

الأهداف المحددة:

1. تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة بجميع أنواعها.
2. توفير المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي بما يتماشى وأهداف الألفية للتنمية.
3. حماية الموارد المائية الجوفية والسطحية من التلوث.
4. حماية الموارد المائية الجوفية والسطحية من الاستنزاف.
5. مواجهة التأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية على الموارد المائية المتاحة والتكيف معها.
6. إرساء مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية كمنهج في السياسات المائية في الدول العربية.
7. تنمية وتأهيل القدرات البشرية العربية في مجال الموارد المائية.
8. حماية الحقوق المائية العربية في المياه المشتركة مع الدول غير العربية.

9. حماية الحقوق المائية في الأراضي العربية المحتلة.
10. تعزيز التعاون بين الدول العربية لإدارة مواردها المائية المشتركة.
11. تشجيع رؤوس الأموال العربية للاستثمار في قطاع المياه في الدول العربية.
12. الاستفادة من المزايا النسبية لكافة الدول العربية في مجال الموارد المائية.
13. توطين ودعم صناعة التقنيات الحديثة لتحليه ومعالجة المياه؛ بهدف التوسع في إعادة استخدامها في المنطقة العربية.
14. تعزيز دور البحث العلمي في إدارة الموارد المائية.
15. تنمية الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية.
16. تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول العربية.
17. رفع درجة الوعي لدى فئات المجتمع كافة بما فيها منظمات المجتمع المدني حول قضايا المياه والبيئة وإشراكها في عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمشاريع المائية وتعميق ثقافة الحفاظ عليها.

خامساً: المحاور الرئيسية للإستراتيجية:

- تستند الإستراتيجية إلى مرتكزات واضحة ترتبط بتحديد الأوضاع القائمة والرؤى المستقبلية للاحتياجات في ضوء الموارد المتاحة من جهة والعوائق المؤثرة فيها من جهة أخرى ووضع الخطط المناسبة لمواجهتها والبدائل المحتملة لتوفير الموارد المائية لمواجهة العجز المائي.
- ويمكن إجمال المحاور الرئيسية للإستراتيجية كما يلي، علماً بأن ترتيب هذه المحاور لا يمثل أولويات وإنما اتجاهات عمل للمستقبل:

1/5 متابعة الدراسات الإقليمية حول واقع مصادر المياه في الوطن العربي وبناء نظام

معلوماتي مائي عربي متكامل:

- تشكل المعلومات الركن الأساسي في التخطيط السليم ووضع السياسات الملائمة لإدارة الموارد الطبيعية وخاصة المائية؛ ونظراً لأن الموارد المائية في تغير مستمر نتيجة العوامل المناخية والأنشطة التنموية فلا بد أن يستمر العمل في متابعة تطور الأوضاع المائية في الوطن العربي.
- من جهة أخرى فقد سمح التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في السنوات العشر الأخيرة بتوفير الأدوات المناسبة لجمع وتخزين ومعالجة البيانات والمعلومات المتاحة وتوفيرها بالشكل المناسب، لمتخذي القرار لمتابعة تطور أوضاع الموارد الطبيعية وتوفير برمجيات قواعد المعلومات المتكاملة المرتبطة بنظام المعلومات الجغرافي، وكذلك توفير نظم

المعلومات المائية مع نظم دعم القرار في إدارة الموارد المائية على المستوى القطري، وربطها مع نظام معلومات مائية عربي سوف يسمح بمتابعة تطور الأوضاع المائية في الوطن العربي وجميع المواضيع المرتبطة بها من حيث الاستخدامات في مختلف القطاعات التنموية وما يتعلق منها بالأوضاع الاجتماعية، إضافة إلى متابعة تطور الأوضاع على مستوى أحواض الأنهار الكبرى المشتركة مع الدول غير العربية.

2/5 تطوير البحث العلمي ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة:

- لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة ثورة تكنولوجية كبيرة في مختلف المجالات ذات الصلة بقطاع المياه سواء فيما يتعلق منها بتوفيرها أو توزيعها أو استخدامها واستكشاف المزيد من أحواض المياه الجوفية، وكذلك توفير الأدوات لإدارة الأحواض المائية بصورة متكاملة، وهذا التقدم التكنولوجي الذي شهده العالم هو محصلة لجهود كبيرة بُذلت ولا تزال تُبذل في مجال البحث العلمي النظري والتطبيقي؛ أما في الوطن العربي فما زال البحث العلمي في مجال المياه دون الطموح مما انعكس على تحقيق الإدارة السليمة للموارد المائية.
- إن تطوير البحث العلمي في الوطن العربي وإيجاد آلية للتنسيق بين مراكزه التي تهتم بموارد المياه والزراعة ومياه الشرب والصرف الصحي والطاقة، يعتبر المفتاح الأساسي لمواجهة العجز المائي في الوطن العربي وتوطين التكنولوجيا المناسبة لحل المشاكل التي تواجه القطاع المائي فيها وتحسين إدارة المياه وفقا لمفهوم متكامل ومستدام. فتحلية المياه وخاصة مياه البحر تشكل إحدى الحلول الإستراتيجية لكثير من الدول العربية لمواجهة النقص في إمدادات مياه الشرب، وبالرغم من كون هذه التقنية قد أدخلت إلى الوطن العربي وخاصة في دول الخليج العربي منذ خمسينيات القرن الماضي إلا أنها لا تزال تقنية مستوردة في معظمها؛ من جانب آخر فإن التوسع في بناء محطات التحلية نجم عنه العديد من المشاكل البيئية التي أصبحت تتطلب إيجاد حلول لها من خلال البحث العلمي.
- كما أنه وعلى الرغم من أن القطاع الزراعي يشكل الركن الرئيسي للدخل القومي ويستوعب العدد الأكبر من اليد العاملة في العديد من الدول العربية فما زال الإنتاج الزراعي دون الطموحات المرجوة، وما زالت إنتاجية الهكتار الواحد أقل بكثير من مثيلاتها في دول عدة، ليس فقط مقارنة بالدول المتقدمة وإنما أيضا بدول أخرى مثل الهند وتركيا والصين.

- ونظرا لأن القطاع الزراعي يعتبر المستهلك الأول للمياه في الوطن العربي (حوالي 85%)، ولمواجهة أزمة ارتفاع أسعار الغذاء على مستوى العالم، ولتحقيق أمن غذائي مقبول ضمن الإمكانيات المائية المتاحة، وللمحد من الفقر لدى سكان الأرياف الذين هم بطبيعة الحال يعملون غالبا في القطاع الزراعي؛ فلا بد من العمل على تطوير ودعم البحث العلمي من أجل تطوير أصناف من البذور المقاومة للجفاف والتغيرات المناخية والملوحة، مع توفير إنتاجية عالية في وحدة المساحة المزروعة والمتر المكعب من الماء المستخدم في الري، وكذلك التوسع في أساليب الزراعات الحديثة مثل الزراعة بنظام التربة البديلة والزراعة العضوية.

- وهناك العديد من المجالات الأخرى التي يمكن للبحث العلمي المساهمة فيها لمواجهة العجز المائي، نذكر منها على سبيل المثال تقنيات معالجة مياه الصرف الصحي والزراعي وإعادة استخدام المياه المعالجة بصورة سليمة ومناسبة والاستثمار الصناعي وتجميع المياه الضبابية المتبخرة من البحار؛ إذ أن كافة هذه التقنيات لا تزال تعتمد على التكنولوجيا المستوردة في معظم - إن لم نقل في كافة - الدول العربية بما فيها التجهيزات المائية بمختلف أنواعها كالمضخات والأغشية وأجهزة الرصد المائي والمناخي والري الحديث وغيرها من التجهيزات وما زالت الصناعة العربية قاصرة عن توفير تلك التجهيزات.

- ومن وجهة مغايرة ونظرا لأن الطاقة، وخاصة استخدام الطاقات البديلة والنظيفة، أصبحت تشكل محور اهتمام دول العالم كافة في ظل ظاهرة التغيرات المناخية وتأثير انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن استخدام الطاقة الأحفورية؛ فلا بد أمام هذا الواقع من البحث عن كيفية استخدام الطاقات البديلة والمتجددة والنظيفة المتاحة في الوطن العربي مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة النووية وتقنياتها، وتطوير البحث العلمي الخاص بها لاستخدامها في تقنيات تحلية ومعالجة المياه، علما بأن هذا النوع من مصادر الطاقة متوافر إلى حد كبير في منطقتنا العربية.

3/5 مواجهة ظاهرة التغير المناخي وتأثيراتها على الموارد المائية في الوطن العربي والتكيف معها:

- إن ظاهرة تغير المناخ تؤدي إلى تفاقم الأزمة المائية في المنطقة العربية؛ حيث تشير معظم النماذج المناخية إلى احتمال حدوث انخفاض في معدلات سقوط الأمطار في مناطق معينة تشمل معظم الدول العربية، كما أن تكرار ظاهرة الجفاف الذي تنتبأ به

تلك النماذج سوف يزيد من الضغط على الموارد المائية المتاحة في هذه الدول ويؤدي إلى زيادة في الطلب على الماء لتلبية متطلبات التنمية المختلفة فيها؛ وبالتالي سوف يزداد التنافس على موارد المياه المتاحة بكافة أنواعها.

- لقد أصبحت قضية التغيرات المناخية تحتل مكانة بارزة في سلم الأولويات على مستوى العالم في مجال البحث العلمي، ولابد من تطوير البحث العلمي في هذا المجال على المستوى العربي وخصوصا في مجال تطوير السيناريوهات المرتبطة بالاحتمالات المتوقعة للتغيرات المناخية ومدى تأثير الوطن العربي بها نظرا لكونها تعتبر من المناطق الهشة تجاه تلك التغيرات وبالأخص ما يرتبط منها بتكرار فترات الجفاف أو الفيضانات، وكذلك دراسة انعكاسات ذلك على الموارد المائية وخاصة الإنتاج الزراعي لوضع السياسات والخطط الملائمة للتأقلم مع نتائجها في المنطقة.

4/5 إرساء مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية:

- نظرا لأن المياه تعتبر المحور الرئيسي في أية خطط تنموية، فإن إدارتها والمحافظة عليها كما ونوعا أصبحتا تتطلبان المشاركة في جميع الأنشطة المرتبطة باستخداماتها، وبالتالي لم يعد هناك مكان لما كان يعرف بإدارة إمدادات المياه وإنما تم الانتقال إلى إدارة الطلب على الماء؛ حيث يتم التعامل من خلاله مع المورد المائي أيا كان مصدره (مياه أمطار أو سطحية أو جوفية أو تحلية أو صرف صحي وصرف زراعي) باعتبارها مصدرا مائيا لابد من تحقيق الاستفادة الاقتصادية القصوى منه وحمايته كما ونوعا؛ لتلبية مختلف متطلبات التنمية (من خلال استرجاع كلفة إتاحة المياه أو من خلال دراسة البدائل الاقتصادية لاستخدام المياه وفقا للنواحي الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تنفيذ مشاريع تخزين مياه الأمطار والشحن الاصطناعي للمياه الجوفية) وإدارة المورد المائي من منظور شمولي وتكاملي بحيث تشارك في إدارته جميع القطاعات المعنية وكافة فئات المجتمع بما فيها مستخدمو المياه والجمعيات الأهلية وكذلك القطاع الخاص؛ مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الاستدامة وفي نفس الوقت اعتبار البيئة أحد القطاعات المستخدمة.

- إن ضمان هذا المنهج يتطلب تحديد المسؤوليات لكل جهة من الجهات المشاركة بحيث لا تتعارض هذه المسؤوليات وإنما تتكامل فيما بينها؛ وهذا الأمر لا يمكن أن يتم إلا من خلال توفير المناخ المناسب والبيئة المواتية من خلال صياغة السياسات ووضع

الأطر التشريعية والقانونية المنظمة والتطوير المؤسساتي لقطاع المياه بما يحقق العدالة في توزيعها والشفافية والمشاركة في اتخاذ القرارات وإتاحة المعلومات لكل ذوى العلاقة وهو ما يعرف بحوكمة المياه، أي الإدارة الرشيدة للمياه، وتلعب التقنية الحديثة دورا كبيرا في تحقيق إدارة سليمة ومتكاملة للموارد المائية نظرا لأنها تسمح بمتابعة تطور الأوضاع المائية على جميع المستويات المحلية والقطرية والإقليمية من خلال استخدام قواعد المعلومات المائية ونظام المعلومات الجغرافي وإعداد الخرائط الغرضية التي تسمح لمتخذي القرار بالتعرف على الموارد المائية وتوزيعها المكاني والإمكانات المتاحة للاستثمار وتطور الأوضاع المائية مع الزمن.

5/5 تحقيق أهداف الألفية للتنمية:

- إن أحد مرتكزات تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الوطن العربي هو التوصل إلى تحقيق أهداف الألفية للتنمية من حيث توفير مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي للسكان في الوطن العربي وخاصة في المناطق الريفية وفقا للمراحل المعتمدة لتلك المبادئ وحق جميع فئات المجتمع العربي في الحصول على مياه نظيفة للشرب وشبكات الصرف الصحي دون أي تمييز.

6/5 توفير التمويل اللازم لمشاريع المياه:

- كما أن من مرتكزات تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية توفير التمويل اللازم لمشاريع المياه المتعلقة بتنمية موارد المياه وتنفيذ مشاريع زيادة إمدادات المياه ومشاريع خدمات الصرف الصحي وتنفيذ شبكات مياه الشرب وصيانة القوائم منها باستمرار للحد من الهدر في شبكات توزيع المياه والصرف الصحي وكذلك نشر تقنيات الري الحديث بما فيها تنفيذ مشاريع شبكات مياه الري المناسبة وصيانتها للحد من الفاقد أو الهدر.

7/5 رفع كفاءة استعمال المياه:

- نظرا لأن الزراعة تعتبر المستهلك الأكبر للمياه في الوطن العربي (حوالي 85%) فإن زيادة كفاءة الري من حوالي 40 - 50% التي هي متوسط كفاءة الري الحالية في الدول العربية إلى 80% وهو هدف معقول ويمكن تلبيته سوف يؤدي إلى توفير كميات من المياه تكفي نظريا لزيادة المساحات المروية وبالتالي سد العجز في الموازنة المائية الحالية.

- ولقد أثبتت الدراسات والبحوث أن إدخال نظم الري الحديثة يؤدي إلى توفير أكثر من 50% من مياه الري وتزيد الإنتاجية بنسبة 35%، كما أن تقدير الاحتياجات المائية بطرق حديثة تساعد على توفير ما يقارب 50% من كميات المياه وفق التقديرات الحالية للاحتياجات المائية للمحاصيل.
- من جهة أخرى فإن كفاءة توزيع مياه الشرب في المدن والمناطق الحضرية متدنية إلى حد كبير (يقدر متوسطها بـ 50%) وهي ذات كلفة مرتفعة وخاصة تلك المنتجة من محطات التحلية؛ وبالتالي فإن تحسين أداء تلك الشبكات يمكن أن يوفر موارد مائية إضافية تغطي بعض العجز في عدد من البلدان العربية.
- فإدخال المبدأ الترشيدي في إدارة الموارد المائية والطلب على الماء من خلال استرجاع كلفة تأمين المياه سواء لتوفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي أو الري والاستفادة من العوائد المالية في صيانة شبكات توزيع المياه في المناطق الحضرية والريفية والمناطق الزراعية وشبكات الصرف الصحي للحد من الهدر، إضافة إلى دراسة البدائل الاقتصادية لاستخدامات المياه وخاصة في المجال الزراعي من خلال تطوير السياسات الزراعية الوطنية وكذلك سياسات التكامل الزراعي بين الدول العربية وفقاً للميزة النسبية لتلك الدول؛ كل ذلك يشكل أحد المرتكزات الرئيسية لرفع كفاءة استخدام المياه والحد من فقدانها.

8/5 حماية الحقوق المائية للدول العربية:

1. المياه المشتركة مع دول غير عربية:

- تشكل الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية وخاصة مياه الأنهار الكبرى جزءاً مهماً من مجمل الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي وما يزال جزء كبير من هذه الموارد المشتركة بدون التوصل إلى اتفاقيات واضحة تنظم اقتسامها بصورة منصفة وعادلة بين الدول المتشاطئة وخاصة مع دول الأحباس العليا لأحواض هذه الأنهار؛ وحتى تلك الأنهار التي تحكمها اتفاقيات بين الدول المتشاطئة عليها بدأت تخضع لتجاذبات سياسية نتيجة الظروف الجيوسياسية التي تحكم الوطن العربي؛ وبالتالي لابد من العمل على مساندة الدول العربية المعنية بتلك الموارد من خلال توفير وتبادل ما أمكن من معلومات عن استخدامات المياه في الأحواض المشتركة ودعم التعاون المشترك

والعمل الدبلوماسي المكثف مع دول الأحباس العليا للتوصل إلى إبرام اتفاقيات نهائية لاقتسام موارد هذه الأنهار بصورة منصفة وعادلة.

2. الحقوق المائية في الأراضي العربية المحتلة:

- إن وجود موارد مائية في الأراضي العربية المحتلة كما هو الحال في أراضي هضبة الجولان السورية المحتلة ومياه الأراضي الفلسطينية المحتلة وجنوب لبنان المحتلة؛ حيث تستنزف إسرائيل تلك المياه دون النظر إلى الحقوق المائية العربية؛ هذا يتطلب تنسيق الجهد العربي في تفعيل وإدارة المباحثات الخاصة بذلك، وتوفير البيانات والخبرات اللازمة للدول العربية المعنية واستقطاب الدعم الدولي لتحصيل الحقوق المائية في الأراضي العربية المحتلة.

3. المياه المشتركة بين الدول العربية:

- يشترك العديد من الدول العربية في مياه مشتركة سطحية وجوفية وهي في معظمها ما زالت دون اتفاقيات واضحة تكفل حسن استخدامها؛ ونظرا لأن جميع هذه الموارد تخضع في مجملها إلى استثمارات كبيرة لتلبية الاحتياجات التنموية في جميع الدول العربية المتشاطئة مما أثر عليها كما ونوعا فإن هذا الأمر يتطلب البحث عن توفير الأسس السليمة لإدارتها بصورة تحافظ عليها كما ونوعا خاصة وأن العديد من الأحواض المائية الجوفية هي موارد مائية غير متجددة؛ وبالتالي لا بد من البحث عن الوسائل التي تسمح لتلك الدول بالتوصل إلى اتفاقيات واضحة تنظم اقتسامها بصورة عادلة فيما بينها بغية الاستفادة من هذه الموارد.

- إن توفير قاعدة المعلومات التشريعية والقانونية حول أسس اقتسام مياه الأنهار المشتركة والمياه الجوفية وتدعيم الخبرة العربية في مجال القانون الدولي عموما والقانون الخاص بالمياه المشتركة خصوصا والمرتبط بشكل رئيسي بالاتفاقية الدولية لاستخدام مجاري الأنهار الدولية للأغراض غير الملاحية، وكذلك الاتفاقية الدولية للمياه الجوفية والاتفاقيات العربية والدولية الأخرى وتحليل حالات لأوضاع مشابهة في مناطق أخرى من العالم أو من خلال المبادئ العامة التي توفرها اتفاقيات الأمم المتحدة حول الأنهار المشتركة والطبقات المائية الجوفية المشتركة كل ذلك لدعم الدول العربية المعنية في جهودها للتوصل إلى اتفاقيات نهائية ومنصفة وعادلة.

9/5 بناء القدرات المؤسسية والبشرية في قطاع المياه:

- رغم كل الجهود التي تبذل في الدول العربية من أجل توفير الكوادر الفنية المؤهلة والمدرّبة لإدارة القطاع المائي بكافة جوانبه إلا أن تلك الكوادر لا تزال دون المستوى المطلوب وما زالت المؤسسات التعليمية والعلمية العربية قاصرة عن الارتقاء - كما ونوعاً - في توفير الكوادر العربية المطلوبة لتحمل أعباء القطاع المائي وإدارته؛ وبالتالي فإن الأمر يتطلب وضع إستراتيجية تعليمية وعلمية واضحة يتم من خلالها الربط بين الاحتياجات من الكوادر والمناهج التعليمية في الجامعات والمعاهد.
- من جهة أخرى لا تزال البرامج التدريبية التي تعد للكوادر العاملة في قطاع المياه في الدول العربية دون المستوى المطلوب؛ وهي - إن وجدت - فإنها لا تكون متكاملة ومستمرة.

10/5 رفع مستوى الوعي المائي والبيئي لدى أفراد المجتمع العربي كافة:

- الإنسان هو المستخدم الرئيسي للمياه ولهذا لا بد أن تركز الجهود عليه من أجل تحقيق الاستخدام السليم للموارد المائية والحد من الهدر؛ وذلك من خلال توعيته بجميع الوسائل المتاحة حول أبعاد المسألة المائية في الوطن العربي، وأهمية الماء في التنمية؛ ومن المؤسف أن الإنسان العربي وبحكم درجة وعيه وثقافته ما زال ينظر للماء وكأنه مورد طبيعي لا ينضب (وذلك خلافاً للتعاليم الدينية والتقاليد الموروثة التي تدعو إلى الحد من الهدر في استخدام المياه)؛ إذ أن كافة الجهود التي بذلت وتبذل حتى الآن لزيادة الوعي لدى كافة فئات المجتمع عن أهمية المحافظة على المورد المائي والحد من الهدر في استخدامه فإنها لم تحقق الهدف المنشود؛ وبالتالي فإن الأمر يتطلب مراجعة عامة لكيفية التأثير في درجة الوعي لدى المواطن العربي وتغيير نمط سلوكه اتجاه هذا المورد الحيوي ووضع خطة شاملة لذلك، والتأكيد على ضرورة العودة إلى التقاليد والتعاليم الدينية؛ إضافة إلى دراسة تطوير التشريعات والقوانين المائية باستمرار ودراسة سبل إنفاذها ضماناً لحماية الموارد المائية من التدهور الكمي والنوعي وحماية البيئة المائية.

11/5 حماية البيئة المائية الساحلية:

- إعطاء اهتمام أكبر لحماية البيئة المائية الساحلية في الوطن العربي؛ حيث إن سواحلها تمتد على آلاف الكيلومترات ويسكنها أكثر من نصف سكان الوطن العربي ويتركز فيها الكثير من التجمعات السكانية والحضرية ويشكل الكثير منها مصدر رزق للسكان

سواء من خلال الأنشطة الاقتصادية من حيث انتشار المصانع ومنشآت تحلية المياه وصيد الأسماك والأنشطة السياحية كما هو الحال على طول الشواطئ العربية الممتدة على البحر المتوسط وكذلك دول الخليج العربي؛ إن هذا كله لا يمكن أن يتم إلا من خلال تحقيق الإدارة المستدامة لتلك المناطق ووضع التشريعات المناسبة لها.

12/5 التوسع في استعمال المياه غير التقليدية:

- وهذه تشمل مياه التحلية ومياه الصرف الصحي المعالجة ومياه الصرف الزراعي؛ حيث إن الكميات الناتجة عن محطات التحلية وصلت إلى حوالي 3 مليارات م³/سنة، وتعتبر الدول العربية من أكبر منتجي مياه التحلية في العالم.
- وفي ضوء العجز المائي المتوقع في الوطن العربي فإن تحلية المياه ستصبح خياراً استراتيجياً لا بديل عنه في المستقبل بالنسبة للوطن العربي؛ وبالتالي فإن توطين هذه التقنية من حيث التصنيع والتشغيل والبحث العلمي لتخفيض تكاليف الإنتاج يعتبر مرتكزاً أساسياً لمواجهة العجز المائي المتوقع في المستقبل، أما مياه الصرف الصحي المعالجة والتي وصلت إلى حدود 10 مليارات م³/سنة في الوطن العربي فإنها تشكل مصدراً مائياً متجدداً لا يستهان به ولا بد من بذل الجهود الفنية والتقنية لتوطين استخدامها في الوطن العربي سواء في الزراعة أو في الشحن الاصطناعي للمياه الجوفية لتحسين نوعيتها ويتطلب ذلك التغلب على العوائق التي تحد من استخدامها.
- وقد اعتمدت عدد من الدول العربية معايير صحية وبيئية لإعادة استخدام المياه المعالجة، ولا ريب أن تشجيع تبادل الخبرة والمعرفة في هذا المجال وخاصة في مجال المواصفات والتجارب البحثية سيسرع من الاستفادة من هذه الموارد التي يمكن اعتبارها متجددة.
- كما تشكل المياه المالحة مصدراً مائياً مهماً سواء تلك الناتجة عن المياه الجوفية أو عن مياه الصرف الزراعي؛ حيث تقدر كميات الأخيرة بما يزيد على 10 مليارات م³/سنة وبالتالي يمكن إذا تم تنظيم استعمالها أن يستفاد منها في الزراعة وري المحاصيل التي تتحمل الملوحة ومكافحة التصحر.

13/5 التطوير المؤسسي والتشريعات والقوانين المائية:

- تعتبر التشريعات المائية المحور الرئيس لضمان نجاح تطبيق السياسات المائية؛ فهي من جهة تساعد في تحقيق العدالة بين مختلف فئات مستخدمي المياه كما وأنها تساعد

في حماية الموارد المائية من التلوث والاستنزاف، ومع أن الدول العربية لديها تشريعات مائية غير أن تطبيقها على أرض الواقع ما يزال يواجه صعوبات عدة؛ وبالتالي فإن دراسة السبل الكفيلة بتطبيق تلك التشريعات بصورة سليمة سيساعد الدول العربية في تحقيق الإدارة السليمة لمواردها المائية ولا بد من الأخذ في الاعتبار أن تطبيق التشريعات المائية بصورة صحيحة يتطلب أيضا دعم المؤسسات الوطنية المعنية بإدارة الموارد المائية لتكون قادرة على التنسيق فيما بينها وتطبيق تلك التشريعات وإعادة هيكلتها بما يسمح بتحقيق الإدارة الرشيدة للمياه.

14/5 تعزيز وتشجيع المشاركة الشعبية ومشاركة القطاع الخاص:

- إن نجاح أية مشاريع مائية تنموية وضمان استمراريتها يتحقق من خلال مشاركة السكان المحليين المعنيين في كل الخطوات التي تسبق تنفيذ المشروع (مراحل التخطيط والدراسات)، ومن ثم إدارته إدارة مباشرة نظرا لأنهم المستفيدون في النهاية من نتائجه؛ وبالتالي سيبدلون قصارى جهدهم لتحقيق إدارة سليمة له.. من هذا المنطلق فإن مؤسسات التمويل الدولية تطلب إشراك ممثلي السكان المحليين في جميع المراحل المرتبطة بأي مشروع؛ فهم سوف يشكلون الضامن الرئيسي لنجاحه؛ إن هذا الأمر يتطلب تشجيع السكان المحليين على تنظيم شؤونهم من خلال جمعيات أو اتحادات تدافع عن حقوقهم المائية ومصالحهم أمام الشركات الكبرى وخاصة الشركات الزراعية التي تنهض بمشاريع كبيرة وتتوفر لها موارد مالية يصعب على مالكي الحيازات الصغيرة مجاراتها، وبالتالي فإن إشراك ذوي الحيازات الصغيرة في جمعيات يمكن أن يساعد على حماية مصالح السكان المحليين.
- إن توضيح ودراسة السبل التي تساعد في تنظيم مشاركة السكان المحليين في مختلف المشاريع التنموية ورفع الوعي لديهم عن كيفية الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم سيكون له أثر كبير على نجاح مشاريع التنمية المائية في المنطقة العربية.
- من جهة أخرى وأمام عجز الحكومات والقطاع العام عن توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع المائية من شبكات صرف صحي وإدارة المصادر المائية وإقامة محطات معالجة مياه الصرف الصحي فقد ظهرت فكرة دعوة القطاع الخاص للمساهمة في مثل هذه المشاريع، وبدأت العديد من الدول العربية في تطبيق ذلك؛ لأن إشراك القطاع

الخاص يمكن أن يساعد في تحسين الأداء ورفع الكفاءة إلا أن هذا الأمر يتطلب في نفس الوقت وجود شروط قانونية واضحة وشفافية في التعامل والتعاقد.

- وأخيراً فإن المهم توافر الملكات/ الكوادر الفنية المؤهلة والممثلة في المؤسسات الحكومية للمتابعة والإشراف المباشر على أعمال القطاع الخاص لضمان الجودة وحسن التشغيل؛ ومن الممكن إجراء بعض الدراسات التحليلية لوضع الأسس السليمة لإشراك القطاع الخاص لما له من انعكاسات ايجابية في تسريع تنفيذ مختلف المشاريع المائية.

15/5 التكامل بين إستراتيجية الأمن المائي العربي والاستراتيجيات العربية ذات العلاقة:

- تتوفر على المستوى العربي العديد من الاستراتيجيات ذات العلاقة بالمياه والتي تم اعتمادها سواء من المؤسسات الوطنية أو مؤسسات العمل العربي المشترك، والتنسيق بين برامج إستراتيجية الأمن المائي وتلك الاستراتيجيات سيساعد في توحيد الجهود وتجنب الازدواجية في التنفيذ ويزيد من كفاءة وفرص تحقيق الأهداف المعتمدة في تلك الاستراتيجيات.

سادساً: وسائل وآليات التنفيذ:

- إن تنفيذ الإستراتيجية العربية المقترحة لتحقيق الأمن المائي العربي سيتم من خلال الوزارات والهيئات المعنية بشؤون المياه في الدول العربية؛ وستكون داعماً للاستراتيجيات الوطنية في الدول العربية ومكملة لجهودها وبالتعاون مع منظمات العمل العربي المشترك المتخصصة القائمة والمنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في الوطن العربي؛ وذلك بهدف تعزيز التعاون العربي والدولي ونقل الخبرة والمعرفة بين الدول العربية، خاصة وأن تلك الدول تتشابه إلى حد كبير في ظروفها الطبيعية من جهة كونها مناطق جافة وشبه جافة، ومن جهة أخرى فإن القوى المؤثرة فيها والتي ساهمت في ظهور الأزمة المائية والعجز المائي تتشابه فيها أيضاً إلى حد كبير نذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - المناخ الجاف والتزايد السكاني المتسارع والاستهلاك الكبير للمياه في الزراعة وانخفاض الإنتاجية الزراعية في وحدة المساحة ووحدة المتر المكعب من الماء والهدر في استخدامات المياه وضعف الوعي المائي وعدم إعطاء الأثر البيئي الأهمية التي يستحقها والتغيرات المناخية وتأثيراتها.

- إن تنفيذ وتمويل الإستراتيجية والبرامج المنبثقة عنها جميع تقع تحت مسؤولية المجلس الوزاري العربي للمياه وأمانته الفنية المتمثلة في إدارة العامة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية مع إمكانية توفير التمويل من الدول ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية وفقا للإجراءات المتبعة في جامعة الدول العربية؛ مع الإشارة إلى أن آلية تنفيذ هذه الإستراتيجية لا تمنع الدول العربية من التعاون فيما بينها أو أيا من الجهات العربية أو الدولية لتحقيق الأهداف المنشودة لتحقيق أمنها المائي ومواجهة التحديات المستقبلية المرتبطة بالعجز المائي فثمة ضرورة لوجود وحدة للتنسيق ومتابعة إعداد وتنفيذ المشاريع التي ستنبثق عن هذه الإستراتيجية والتنسيق فيما بين هذه المشاريع في الدول العربية وإعداد وثائق تلك المشاريع بغرض توفير التمويل لها وكذلك إعداد الدراسات التي يطلبها المجلس.
- ونظرا لكون المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) هو من منظمات العمل العربي المشترك ويتميز بخبرة فنية طويلة في مجال الدراسات وتنفيذ المشاريع المائية في الوطن العربي منذ ما يزيد عن أربعين عاما وتتوفر لديه الخبرات العربية الفنية المؤهلة، إضافة إلى شبكة العلاقات العربية والدولية التي يتعامل معها؛ فإنه من المقترح أن يتولى مركز (أكساد) مهام وحدة التنسيق والمتابعة بحيث يشكل المركز العربي في هذه الحالة الذراع الفني للأمانة الفنية لمجلس وزراء المياه العرب ومجلسه التنفيذي ويعمل تحت إشرافهما.
- كما يتولى مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي مهام تنسيق إعداد وتنفيذ المشاريع المرتبطة بالحقوق المائية العربية.
- ترتبط وحدة التنسيق والمتابعة وحدة أخرى للمعلومات تتوفر لديها قاعدة بيانات متكاملة عن الموارد المائية والطبيعية في الوطن العربي مرتبطة بنظام المعلومات الجغرافي تتولى توثيق وتحليل المعلومات المتاحة عن الموارد المائية ونتائج الدراسات والبحوث التي تجرى في الوطن العربي ودول العالم المختلفة والتي يمكن أن تنعكس نتائجها إيجابا على الدول العربية في تحقيق إدارة سليمة لمواردها المائية، وهذه الوحدة لا بد أن يكون لها اتصال بمراكز المعلومات القطرية ويمكن إنشاء هذه الوحدة في مقر (أكساد) خاصة وأن نواة هذه القاعدة متوفرة لديه أصلا.
- إن تنفيذ الإستراتيجية لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن التعاون مع المؤسسات الوطنية المعنية بالمياه في الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك المتخصصة وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقطاع المياه شركاء المجلس الوزاري العربي للمياه؛ فإنه لا بد لوحدة التنسيق والمتابعة من تعزيز هذا التعاون ووضع آليات مرنة لذلك، ومنها على سبيل المثال تشكيل لجنة استشارية من هذه المنظمات تتعاون مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء المياه العرب في تحقيق هذه الإستراتيجية.

- إن هذه الإستراتيجية المقترحة ليست ملزمة للدول العربية وإنما هي وثيقة استرشادية ودليل للعمل العربي المشترك في مجال المياه لتحقيق تنمية مستدامة وحماية الحقوق المائية العربية والوصول في النهاية إلى التطبيق الأمثل لمبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛ وهي بالتالي ليست قالباً جامداً وإنما يمكن تعديلها وفقاً للتقييم الذي سيتم لاحقاً خلال الخطط التنفيذية للبرامج المعتمدة استناداً على مؤشرات محددة.
- ويمكن من خلال الإستراتيجية اعتماد برامج عمل - قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى - وفقاً للأهداف المنشودة من كل برنامج في إطار الإستراتيجية نفسها.

سابعاً: الإطار الزمني للإستراتيجية:

- يُحدّد الإطار الزمني للإستراتيجية بمدة عشرين سنة (2010-2030) مع اعتماد مؤشرات لتقويمها كل خمس سنوات.

ثامناً: النتائج المتوخاة:

1. توفير وإتاحة المعلومات عن كل الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي بما فيها المياه المشتركة.
2. تحقيق التنمية المستدامة بما يتناسب والموارد المائية المتاحة وتأثيرات التغيرات المناخية.
3. رفع مستوى الوعي المائي والبيئي لدى جميع فئات المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
4. بناء القدرات البشرية والمؤسسية في الدول العربية في مختلف مجالات إدارة المياه، وخاصة القانون الدولي وإدارة المفاوضات الخاصة بالمياه المشتركة واستعادة الحقوق المائية في الأراضي العربية المحتلة؛ والارتقاء بالمناهج التعليمية والتدريبية بشكل يلبي احتياجات المؤسسات الوطنية العاملة في مجال المياه.
5. زيادة حجم التمويل المتاح لقطاع المياه وبناء قاعدة صناعية وتكنولوجية عربية في هذا المجال.
6. توفير آليات ومرجعيات للتعاون بين الدول العربية وتفعيل الاتفاقيات القائمة بينها في إدارة الموارد المائية المشتركة.

تاسعاً: مؤشرات الأداء:

- تشمل مؤشرات قياس درجة التنفيذ ما يلي:

1- توفير معلومات حديثة عن الأوضاع المائية في المنطقة العربية:

- أ- توفير القاعدة المعرفية للدول العربية حول ظاهرة التغير المناخي وأبعاد تأثيراتها على الموارد المائية بصورة خاصة والنواحي الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة.
- ب- تطوير آليات ومرجعيات للتعاون بين الدول العربية لإدارة الموارد المائية المشتركة فيما بينها بصورة عادلة ومنصفة.
- ج- بناء قاعدة معلوماتية مائية وقانونية متكاملة تتضمن كل ما يتوفر من معطيات وتجارب على المستوى العربي والدولي في مجال المياه المشتركة والمياه تحت الاحتلال والاتفاقيات الدولية والعربية الخاصة بإدارة الأحواض المشتركة.

المؤشرات:

- أ- وجود نظام قاعدة معلومات تفاعلي مُحدث وشامل بين الدول العربية.
- ب- سهولة الحصول على المعلومات من قبل الدول العربية.
- ج- تحسين أداء شبكات الرصد المائي.

2- تحقيق التنمية المستدامة بما يتناسب والموارد المائية المتاحة وتأثيرات التغيرات المناخية:

المؤشرات:

- أ- وجود وتفعيل سياسات وتشريعات قانونية وأطر مؤسسية للإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- ب- حماية الموارد المائية من التلوث والحد من التدهور البيئي المرتبط بهذه الموارد.
- ج- زيادة العائد الاقتصادي والاجتماعي لوحدة المياه في جميع الاستخدامات.
- د- زيادة حجم المياه غير التقليدية المستخدمة.
- هـ- تقليص العجز في إمدادات المياه في كل القطاعات.
- و- تحقيق مبادئ الألفية الثالثة فيما يتعلق بالحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي.
- ز- اعتماد سياسات واتخاذ إجراءات للتكيف مع التغيرات المناخية.

3- رفع الوعي المائي والبيئي بين جميع فئات المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني في مجال

الإدارة المتكاملة للموارد المائية:

المؤشرات:

- أ- زيادة نسبة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص المشاركة في إدارة الموارد المائية.
- ب- زيادة انتشار برامج التعليم والتوعية بأهمية الموارد المائية والمحافظة عليها.
- ج- زيادة الاهتمام بالاحتفال بيوم المياه العربي والعالمي.

4- بناء القدرات البشرية والمؤسسية في الدول العربية في مختلف مجالات إدارة المياه وخاصة

القانون الدولي وإدارة المفاوضات الخاصة بالمياه المشتركة واستعادة الحقوق المائية في

الأراضي العربية المحتلة:

المؤشرات:

- أ- التوسع في برامج ومراكز التأهيل والتدريب المناسبة.
- ب- زيادة عدد الكوادر المؤهلة في كل مجالات إدارة المياه.
- ج- تحسين أداء المؤسسات العاملة في قطاع المياه.
- د- التوصل إلى اتفاقيات عادلة ومنصفة مفعلة بشأن الموارد المائية المشتركة بين الدول العربية ودول الجوار واستعادة الحقوق المائية في الأراضي العربية المحتلة.

5- زيادة حجم التمويل المتاح لقطاع المياه وبناء قاعدة صناعية وتكنولوجية عربية في هذا

المجال:

المؤشرات:

- أ- زيادة حجم الاستثمارات العربية في قطاع المياه.
- ب- زيادة مساهمة القطاع الخاص في تمويل وإدارة مشاريع المياه العربية.
- ج- زيادة حجم إنتاج واستخدام المنتجات عربية الصنع في جميع مجالات المياه.

6- توفير آليات ومرجعيات للتعاون بين الدول العربية وتفعيل الاتفاقيات القائمة بينها في إدارة

الموارد المائية المشتركة:

المؤشرات:

- زيادة عدد الاتفاقيات الخاصة بجميع أنواع المياه المشتركة في الوطن العربي.

تنويه:

- لقد قام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) بإعداد هذه الإستراتيجية في نسختها النهائية استناداً إلى الملاحظات التي وردت من الدول العربية وبالتعاون مع اللجنة العربية المكلفة من قبل المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه في دورته في القاهرة 27- 28 كانون الثاني/ يناير 2010، والمكونة من الخبراء التالية أسماؤهم:

المهندسة/ ميسون الزعبي	أمين عام وزارة المياه والري - الأردن
الدكتور/ حسن الجنابي	سفير العراق لدى منظمة الأغذية والزراعة - العراق
المهندس/ أحمد اليعقوبي	مدير إدارة الموارد المائية سلطة المياه الفلسطينية - فلسطين
المهندس/ ربحي الشيخ	سلطة المياه الفلسطينية - فلسطين
السيد/ عصام الغراري	كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة - المغرب
السيد/ عمر الشمالي	مدير الموارد المائية في محافظة حمص - وزارة الري - سورية
الدكتور/ سيف الشقصي	مدير عام إدارة موارد المياه - سلطنة عمان
الدكتور/ عبد الله عبد السلام	مدير عام كرسي اليونسكو للمياه - جامعة الخرطوم - السودان
الدكتور/ عبد الله الدروبي	مدير إدارة الموارد المائية بالمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)
السيدة/ شهرة قصيعة	رئيسة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي
الدكتور/ صفوت عبد الدايم	أمين عام المجلس العربي للمياه
الدكتور/ رؤوف درويش	عضو مجلس المحافظين للمجلس العربي للمياه
الدكتور/ فيصل طه	مساعد المدير العام للمركز الدولي للزراعة الملحية
الأستاذ/ مصيلحي محمد مصيلحي	مُدقق اللُّغة العربية - مصر

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى قرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته (22) رقم (ق 345 - د.ع 22 - 2010/12/20)،
- وعلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1859 - د.ع 87 - 2011/5/5)، (ق 1890 - د.ع 88 - 2011/9/5)، (ق 1908 - د.ع 89 - 2012/2/9)،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

- 1- اعتماد الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث بالصيغة المرفقة.
- 2- دعوة مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة لاتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث بالتنسيق والتعاون مع المنظمات العربية المعنية.

(ق.ق: 563 د.ع (23) - 2012/3/29)



الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020

النسخة النهائية المعتمدة من قبل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته (22) مقر
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية 19-20/12/2010 بموجب القرار رقم (ق 345 - د.ع 22 -
2010/12/20).

1- خلفية عامة

1-1 السياق والأساس المنطقي

2-1 نطاق الإستراتيجية

2- القضايا والثغرات في المنطقة العربية

1-2 مشكلة الكوارث

2-2 التقدم الإقليمي المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو (HFA)

3- الغرض - النتيجة المتوقعة - المحاور الرئيسية

1-3 الغرض

2-3 النتيجة المتوقعة

3-3 المحاور الرئيسية

1-3-3 تعزيز الالتزام بمنهج شامل ومتكامل للحد من مخاطر الكوارث في مختلف القطاعات.

2-3-3 بناء القدرات اللازمة لتحديد ورصد وتقييم مخاطر الكوارث.

3-3-3 بناء القدرة على المجابهة من خلال المعرفة والدعوة العامة والبحث والتدريب.

4-3-3 تحسين المسائلة فيما يتعلق بإدارة مخاطر الكوارث على الصعيد المحلي والوطني.

5-3-3 إدراج الحد من مخاطر الكوارث في خطط وعمليات الاستجابة للطوارئ والاستعداد والتعافي.

4- الترتيبات المؤسسية والمالية والتنسيقية

5- مراقبة تنفيذ الإستراتيجية

ملحق 1: جدول الدول حسب الدخل ومستوى التنمية البشرية والمخاطر النسبية.

ملحق 2: التقدم الإقليمي المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو - الاستنتاجات الرئيسية للفترة 2007-2010.

ملحق 3: قائمة المراجع

ملخص تنفيذي

- لقد أدركت الدول العربية الآثار السلبية التي يخلفها التدهور البيئي المستمر والنمو الحضري المتسارع وغير المخطط له واتجاهات التوزيع الديمغرافي والهجرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذه المنطقة، فيما تتهدد المنطقة تحديات أخرى تفرضها عليها المخاطر المصاحبة لتشريد السكان وانتشار الأمراض الوبائية وانعدام الأمن الغذائي والنزاعات والاضطرابات وذلك بشكل يفوق ما تعرضت له المنطقة من قبل. ويأتي هذا الإدراك مصاحباً للمسؤولية المباشرة إزاء إدارة ومجابهة الكوارث بفعالية على الصعيد الوطني والإقليمي لاسيماً أن الكوارث باتت تحدث بشكل متكرر نتيجة تغيرات جيولوجية وتغيرات مناخية متزايدة عبر المنطقة العربية.
- ويبدو جلياً أن للكوارث أثراً مباشراً على الأرواح والبنية التحتية وسبل المعيشة كما ندرك أيضاً أن هناك آثار تتجم عن هذه الكوارث على المدى البعيد والمتوسط والتي تظهر في انتقال الأشخاص والحيوانات إلى مناطق أخرى محدودة الموارد وفي إنشاء المساكن غير الرسمية (العشوائيات) وغير الآمنة في المراكز الحضرية بالإضافة إلى محدودية خدمات النقل والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات العامة وقصور النفاذ إليها في المناطق المعرضة للخطر.
- ومراعاة لالتزامها بتحقيق الأهداف التنموية للألفية¹ وتماشياً مع الدور الذي حدده إطار عمل هيوغو² للمنظمات الإقليمية الحكومية، لعبت جامعة الدول العربية دوراً ريادياً في تعزيز إدراج إجراءات الحد من مخاطر الكوارث في السياسات الإقليمية الخاصة بالتنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ وآليات التنسيق المعنية بالإدارة البيئية وإدارة الكوارث. وعلاوة على ذلك فقد شهدت المنتديات الإقليمية التي عُقدت مؤخراً تشديداً واضحاً على الحاجة لبلورة نهج استراتيجي للحفاظ على مكاسب التنمية العربية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز فعالية الإجراءات المتخذة لإدارة مخاطر الكوارث ومن خلال تبني استراتيجيات الحد من المخاطر وخطط التكيف مع تغير المناخ.
- وفي إطار متابعة قرارات القمة العربية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أصدر مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (CAMRE) قراراً في جلسته يوم 24 مايو 2009 يدعو لاتخاذ إجراءات محددة للحد من مخاطر الكوارث وإعداد إستراتيجية عربية للحد من مخاطر الكوارث بغرض:

¹ الأهداف التنموية للألفية في الدول العربية: <http://arabstates.undp.org/subpage.php?spid=20>

² إطار عمل هيوغو 2005-2015: بناء قدرات الأمم والمجتمعات على مجابهة الكوارث: <http://www.unisdr.org/wcdr/intergoover/official-doc/L-docs/Hyogo-framework-for-action-english.pdf>

1. بلورة رؤية وأولويات إستراتيجية ومجالات تنفيذ رئيسية للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية؛
 2. تعزيز الآليات المؤسسية وآليات التنسيق وتدابير الرصد والمتابعة لدعم تنفيذ الإستراتيجية على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي من خلال إعداد برنامج عمل.
- وسوف تكون الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث مكملة للجهود القائمة التي تبذلها المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية المتخصصة بهدف الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية. كما سيركز الشركاء المنفذون للإستراتيجية على نهج متعدد القطاعات لتحقيق انخفاض ملموس في المخاطر التي تواجه المنطقة العربية بحلول عام 2020 وذلك وفقاً للأولويات العالمية التي حددها إطار عمل هيوغو والأهداف التنموية للألفية.
- واستناداً إلى أولويات إطار عمل هيوغو فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث وبالرجوع للغرض من الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث فقد تم تحديد خمس محاور رئيسية لهذه الإستراتيجية كما يلي:
1. تعزيز الالتزام بمنهج شامل ومتكامل للحد من مخاطر الكوارث في مختلف القطاعات
 2. بناء القدرات اللازمة لتحديد ورصد وتقييم مخاطر الكوارث
 3. بناء القدرة على المجابهة من خلال المعرفة والدعوة العامة والبحث والتدريب
 4. تحسين المسألة فيما يتعلق بإدارة مخاطر الكوارث على الصعيد المحلي والوطني
 5. إدراج الحد من مخاطر الكوارث في خطط وعمليات الاستجابة للطوارئ والاستعداد والتعافي.
- وجدير بالذكر أن هذه المحاور تمثل إطار مبدئي سيتم من خلاله تطوير مجموعة من مجالات التنفيذ الرئيسية والتي ستكون مُفصَّلة في برنامج عمل يتم إعداده وتنفيذه وفقاً للقدرات والاحتياجات المختلفة للدول المشاركة والمنظمات الإقليمية المتخصصة وذلك بدعم من شركاء التنمية. سيتم إعداد برنامج العمل لفترة أولية 2011-2015 على أن يتم تقييمه ومراجعته في 2015 بالتزامن مع التقييم العالمي لإطار عمل هيوغو ولإعداد برنامج عمل لفترة ثانية تمتد إلى 2020 بناءً على نتائج التقييم. وتتمثل النتيجة المتوقعة من الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث (ASDRR) بأن يتم تحقيق انخفاض فعلي ملموس في خسائر الكوارث من أرواح وممتلكات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في مجتمعات وبلدان المنطقة العربية. وسوف تقوم جامعة الدول العربية بتنسيق إعداد برنامج العمل أثناء 2011.
- وتتضمن قائمة الشركاء الذين سيلعبون دوراً رئيسياً في إعداد الإستراتيجية وتنفيذها الدول العربية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المتخصصة والمراكز

الإقليمية العاملة في مجال الحد من مخاطر الكوارث والسلطات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر والقطاع الخاص والإعلام.

- وقد تم إعداد الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث من قبل الأمانة الفنية لمجلس وزراء البيئة العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في جامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي للدول العربية في أمانة الأمم المتحدة للإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وبمساهمة العديد من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العربية المتخصصة والإتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي منها في البنك الدولي. إن الإستراتيجية تأخذ في الاعتبار العديد من الاستراتيجيات والبرامج الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث التي تبناها الاتحاد الأفريقي ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا ودول المحيط الهادي ومجموعة دول جنوب شرق آسيا وبرنامج اتحاد اليورومتوسطي ومنظمة المؤتمر الإسلامي³.

1- خلفية عامة:

- لا يتمثل القاسم المشترك بين الدول العربية في اللغة والثقافة والتراث التاريخي وحسب بل إنها تشترك في عدد من المخاطر الإقليمية العابرة للحدود؛ إذ تتعرض أجزاء مختلفة من المنطقة العربية بصورة منتظمة لأخطار جيولوجية مثل الزلازل والبراكين والانزلاقات الأرضية والسونامي بالإضافة إلى الأخطار المتعلقة بالمناخ مثل الفيضانات والموجات الحرارية والجفاف والعواصف الرملية وحرائق الغابات والأعاصير. وبالنظر إلى بعض الأمثلة كزلزال الجزائر في 2003 وإعصار جونو الذي ضرب عمان في 2007 وفيضانات اليمن في 2008 وفيضانات المغرب في 2009 وغيرها نجدها رسائل تذكير قوية حول اتجاهات المخاطر الناشئة والكوارث المتواترة في

³ (أ) الإستراتيجية الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث 2004:

<http://www.unisdr.org/africa/af-hfa/docs/africa-regional-strategy.pdf>

(ب) إستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث، الاستعداد والاستجابة للطوارئ في آسيا والمحيط الهادي 2009-

2015: <http://www.ifrc.org/Docs/pubs/idrl/apec-drr-strategy.pdf>

(ج) اتفاقية إدارة الكوارث والاستجابة للطوارئ بين دول جنوب شرق آسيا 26 يوليو 2005:

<http://www.aseansec.org/17579.htm>

(د) برنامج الوقاية من الكوارث الطبيعية والكوارث الناتجة عن النشاط البشري والاستعداد والاستجابة لها

التابع لاتحاد اليورومتوسطي:

http://www.euromedcp.eu/index.php?option=com_content&view=article&id=160&Itemid=468&lang=en

(هـ) إستراتيجية إدارة مخاطر الكوارث وتأثيرات التغيرات المناخية في العالم الإسلامي 2010:

http://www.sesric.org/imgs/news/image/icme_3.2%20Disaster%20Strategy.pdf

- المنطقة⁴. وكما من المحتمل أن تعمل آثار تغير المناخ على مضاعفة مخاطر ارتفاع سطح البحر وموجات الجفاف المطولة والتصحر التي حلت بأجزاء متسعة من المنطقة العربية⁵.
- وقد أشار تقرير توقعات البيئة للمنطقة العربية الصادر في 2010 إلى أن معظم الخسائر الناتجة عن الأخطار الطبيعية في الدول العربية قد حدثت بسبب الجفاف والزلازل والفيضانات والعواصف وأنه في الفترة ما بين 1980 و2008 قد تضرر ما يزيد عن 37 مليون مواطن عربي وبلغ إجمالي الأضرار ما يقرب من 20 مليار دولار⁶. كما أن النمو الحضري المتسارع والتدهور البيئي وندرة المياه والاتجاهات الديمغرافية والهجرة تعمل على زيادة مستويات قابلية التضرر (vulnerability) بين الشعوب العربية. فيما تتهدد المنطقة تحديات مختلفة الأبعاد تفرضها عليها المخاطر المصاحبة لتشرد السكان وانتشار الأمراض الوبائية وانعدام الأمن الغذائي والنزاعات والاضطراب وذلك بشكل يفوق ما تعرضت له المنطقة من قبل.
- وتوجد أدلة دامغة على أن الكوارث تخلف آثاراً مستمرة وطويلة الأمد على اتجاهات الفقر والتنمية البشرية⁷. وقد انتهى المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث عام 2009 إلى أن اتخاذ إجراءات متعددة القطاعات للحد من مخاطر الكوارث تعتبر أمراً ضرورياً لتحقيق الأهداف العالمية للحد من الفقر والتكيف مع تغير المناخ وضمان تحسين الوضع الصحي من منظور الحقوق الإنسانية في إطار ما حددته الأهداف التنموية للألفية⁸.
- استجابة للاتجاه المقلق للكوارث ومراعاة لالتزامها بتحقيق الأهداف التنموية للألفية قامت الدول العربية بتبني إطار عمل هيوغو 2005-2015: بناء قدرات الأمم والمجتمعات على مجابهة الكوارث في إطار المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الذي عُقد في كوبي في اليابان عام 2005 وصادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت لاحق من 2005 بقرارها رقم 195/60

⁴ ملخص تقرير الورشة الإقليمية حول الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ - القاهرة 21-23 نوفمبر 2009. <http://www.unisdr.org/arabstates/events/v.php?id=11716>

⁵ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثائق بحثية لتقرير التنمية البشرية في المنطقة العربية: إعداد خرائط تهديدات تغير المناخ وآثار التنمية البشرية في المنطقة العربية 2010: <http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdrps/paper02-en.pdf>

⁶ تقرير توقعات البيئة للمنطقة العربية 2010. <http://eoar.cedare.int>

⁷ الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، تقرير التقييم العالمي حول الحد من مخاطر الكوارث 2009: <http://www.preventionweb.net/english/hyogo/gar/report/index.php?id=9413>

⁸ المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث 2009، ملخص رئيس المنتدى: http://www.preventionweb.net/files/10750_GP09ChairsSummary.pdf

خطة عالمية لعشر سنوات تعكس الحاجة والالتزام بتبني توجه شامل ومتكامل لتحديد وتفعيل إجراءات مختلفة التخصصات للحد من مخاطر الكوارث.

- وتعتبر الدولة هي المسؤول الأول عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها من خلال وضع استراتيجيات وخطط تنموية وطنية تشتمل على إجراءات الحد من مخاطر الكوارث غير أن توفر البيئة الدولية والإقليمية المناسبة تعتبر أمراً ضرورياً لدعم تطور المعرفة وتنمية القدرات والموارد اللازمة لبناء قدرات الدول والمجتمعات على المجابهة. وفي هذا الصدد، تلعب المنظمات الإقليمية والحكومية المتخصصة دوراً هاماً لدعم وتعزيز الموارد والقدرات والآليات الإقليمية التي سوف تسهم في تقوية القدرات الوطنية وتعزيز التقدم المحرز في مراقبة ورصد وتقييم مخاطر الكوارث والحد منها.
- أما بالنسبة للمنطقة العربية فإن جامعة الدول العربية تدعم تنفيذ إطار عمل هيوغو على الصعيد الإقليمي وتنادي بذلك إلى جانب عملها على تعزيز تنسيق الجهود الرامية لتنفيذ الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (ISDR).

1-1 السياق والأساس المنطقي

- لم تتوانى جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ومن بينها الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة العمل العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عن إدراج إجراءات الحد من مخاطر الكوارث في مشروعاتها وفي برامج المساعدة الفنية التي تغطي العديد من الدول العربية. كما تم تأسيس المركز الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث للتدريب والبحوث في القاهرة لتعزيز قدرات الدول العربية بهذا الشأن.
- وقد ظهر جلياً أن هنالك دمجاً لمفاهيم الحد من مخاطر الكوارث في سياسات الإدارة البيئية والتكيف مع تغير المناخ في الدول العربية وربما لأول مرة في الإعلان العربي الوزاري حول تغير المناخ والذي اعتمدته مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (CAMRE) في دورته التاسعة عشر المنعقدة في 5-6 ديسمبر 2007. ويركز هذا الإعلان مع غيره من التوصيات على المخاطر المحتملة لتغير المناخ كما يدعو إلى أن تشتمل برامج التكيف على "الآليات المناسبة لتأمين المخاطر وتحسين إدارة وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية من خلال استخدام التقنيات الملائمة والنظم المتقدمة للرصد والمراقبة والإنذار المبكر وكذلك من خلال الاستعداد الكاف لمواجهة الكوارث الناجمة عن تغير المناخ".

- وقد تمخضت الدورة العشرين لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة التي انعقدت يومي 20-21 من ديسمبر 2008 عن إنجاز هام حيث قام المجلس باعتماد القرار رقم 295 الذي يدعو إلى زيادة التعاون والتنسيق مع الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (ISDR) ومن ثم وضع متابعة تنفيذ إطار عمل هيوغو كبنء دائم على جدول أعمال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة واللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي. كما أن المجلس قد ناشد الدول العربية بإعداد تقارير دورية تصدر كل عامين حول التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو.

- وفي 2008-2009 أدت المشاركة العربية في المراجعة الأولى التي تجرى كل عامين حول التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو إلى إعداد التقرير الإقليمي حول التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو في المنطقة العربية⁹. وبناءاً على النتائج المبدئية التي عرضها هذا التقرير وناقشتها ورشة العمل الإقليمية للأطراف المعنية في جدة في مايو 2009، تبنى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في إطار الدورة الاستثنائية في الرابع والعشرين من مايو 2009 مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وذلك على سبيل المتابعة للقممة العربية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي خطوة هامة أقرت الدول الأعضاء بأن هناك حاجة لوضع إستراتيجية عربية للحد من مخاطر الكوارث كما دعوا إلى إنشاء المنتدى الإقليمي العربي للحد من مخاطر الكوارث (على المستوى الوزاري وعلى مستوى الأطراف المعنية) بغية تعجيل خطى تنفيذ إطار عمل هيوغو على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي.

- وبالإضافة لذلك هناك عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات العربية والإقليمية حول إدارة الكوارث أو الطوارئ والاستجابة لها قامت جامعة الدول العربية بالتنسيق لإعدادها ومن بينها:

- 1- اتفاقية التعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة (أقرها مجلس جامعة الدول العربية عام 1987 ودخلت حيز النفاذ عام 1990 وتم تحديثها عام 2009)؛
- 2- مشروع بروتوكول عربي للتعاون والتحرك السريع والفوري بين الدول العربية لنقل الخبراء والمعدات أثناء وقوع الكارثة/ الأزمة/ حالة الطوارئ (2008)؛

⁹ جامعة الدول العربية والإستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث: الملخص التنفيذي: التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث وفي تنفيذ إطار عمل هيوغو في المنطقة العربية.

3- النظام الأساسي للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى (الذي اعتمدته مجلس جامعة الدول العربية في دورته رقم 121 عام 2004).

- وقد تم تحديد معالم الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث من خلال هذا الإطار المؤسسي والنهج الإقليمي العام والذي ساهم في وضع التصور العام وأولويات هذه الإستراتيجية.

2-1 نطاق الإستراتيجية

- سوف تركز الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث على المخاطر المركبة التي تهدد الشعوب العربية جراء الأخطار الطبيعية أو ما يتعلق بها من أخطار ناتجة عن أنشطة بشرية. وتواجه المنطقة مخاطر متزايدة بفعل النشاط الزلزالي والتدهور البيئي وتدهور النظم الإيكولوجية وعدم توافر المياه وضعف الوصول إليها وانعدام الأمن الغذائي والآثار الناشئة جراء ظاهرة تغير المناخ مثل ارتفاع سطح البحر وشدة وحدة الموجات الحرارية التي تنعكس في الفيضانات والأعاصير وموجات الجفاف والتصحر المطولة. وقد أدت كل هذه المخاطر إلى عدم استقرار سبل المعيشة في المناطق الريفية وتغير في اتجاهات الهجرة والاتجاهات الديمغرافية والنمو الحضري السريع وغير المخطط له والتحديات التي يفرضها على البنية التحتية وأزمات الحوكمة بما فيها التحديات الناشئة عن الصحة العامة وانتشار الأمراض والنزاعات المسلحة.

- وفي إطار إدراكها للمخاطر المتعددة التي تواجهها مختلف الدول العربية وللتباين الذي تشهده هذه الدول في التقدم المحرز إزاء تنفيذ إجراءات الحد من مخاطر الكوارث، فإن الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث تقدم رؤية ونطاقاً شاملاً للمحاور الإستراتيجية الممكنة لتنفيذ أولويات الحد من مخاطر الكوارث في البلدان العربية بحلول عام 2020. وسوف تتضمن المحاور الخمسة التي تقترحها هذه الإستراتيجية العربية على إطار مبدئي سيتم من خلاله تطوير مجموعة من مجالات التنفيذ الرئيسية، فيما ستمثل هذه المجالات الرئيسية للتنفيذ برنامج عمل مفصل يتم تنفيذه وفقاً للقدرات والاحتياجات المختلفة للسلطات والجهات الوطنية والمنظمات الإقليمية المتخصصة وذلك بدعم من شركاء العمل الإنساني والتنمية.

- وسوف تعمل جامعة الدول العربية على تيسير إعداد برنامج العمل والبدء في تنفيذه أثناء 2011. وسيتم إعداد برنامج العمل لفترة أولية 2011-2015 على أن يتم تقييمه

ومراجعته في 2015 بالتزامن مع التقييم العالمي لإطار عمل هيوغو ولإعداد برنامج عمل لفترة ثانية تمتد إلى 2020 بناءً على نتائج التقييم. وسوف يشتمل برنامج العمل على آليات مؤسسية ومالية وتنسيقية وتدابير للرصد والمتابعة وذلك لدعم تنفيذ أولويات الإستراتيجية على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي بحلول 2020.

- وتستند هذه الإستراتيجية رؤيتها من خلال الالتزامات العربية الحالية التي تبدو جلية في السياسات التي تتبناها جامعة الدول العربية وكذلك في مختلف الاستراتيجيات والبرامج الإقليمية العاملة على الحد من مخاطر الكوارث والتي قد تم إعدادها بالفعل في أفريقيا وآسيا والاتحاد الأوروبي ودول العالم الإسلامي بمشاركة فعالة من الدول العربية.
- إلى جانب ذلك سوف تعتمد الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث على المشاركة والمساهمة الحقيقية من المنتديات واللجان الوطنية للحد من الكوارث وشرائط المجتمع المدني وعمل جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر الوطنية حيث أن الكثير من التقدم الذي تم إحرازه على الصعيد المحلي قد تحقق من خلال تلك المشاركة.

2- القضايا والثغرات بالمنطقة العربية:

2-1 مشكلة الكوارث

- لقد واجهت المنطقة العربية ما يربو على 276 كارثة في غضون الخمس وعشرين عاماً الماضية وقد خلفت هذه الكوارث وراءها حوالي 100,000 قتيلًا و10 مليون منكوباً وما يقارب مليون ونصف مشرداً¹⁰. ويثبت تاريخ المنطقة العربية أنها معرضة لخطر النشاط الزلزالي إذ يمتد نظام الصدع الأردني من البحر الأحمر مروراً بفلسطين عبر البحر الميت وشمالاً في وادي البقاع بلبنان. ويجعل هذا الحزام عدداً من الدول العربية عرضة لمخاطر بالغة جراء النشاط الزلزالي فيما تتعرض الدول المجاورة لها لمخاطر كبرى نظراً للآثار التكتونية المصاحبة لهذا النشاط إذ يعيش حوالي ثلثي سكان الأردن وكل سكان لبنان وعدداً كبيراً من سكان الحضر في سورية (يشتمل ذلك على دمشق، حلب، حمص وحماة) في مسافة تبلغ 50 كيلو متراً شرق وغرب نظام صدع البحر الميت (DSFS)¹¹. كما أن بلاد المغرب العربي معرضة لخطر شديد من الزلازل في منطقة جبال الأطلسي والتي تمتد من

¹⁰ قاعدة البيانات الدولية للكوارث (EM-DAT): <http://www.emdat.be/database>

¹¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب الوقاية من الأزمات والتعافي منها، الحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية: وضع أجندة الحد من مخاطر الكوارث الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مسودة 2010).

المغرب إلى تونس مروراً بالجزائر والتي شهدت زلزال 2003 الذي أودى بحياة أكثر من 3000 شخص وتسبب في خسائر اقتصادية تجاوزت 5 مليار دولار¹².

- على الرغم من أن مساهمة المنطقة العربية في انبعاثات الغازات الدفيئة لا تعدو 4.7% والتي تعتبر من الأسباب المباشرة لظاهرة تغير المناخ العالمي إلا أنها سوف تقع تحت وطأة آثار بالغة لهذه الظاهرة في السنوات المقبلة. وتعد المنطقة العربية ذات قابلية خاصة للتضرر نظراً لما تعانيه بالفعل من ندرة في موارد المياه وارتفاع مستويات الجفاف وطول الشريط الساحلي المهدد بارتفاع مستويات سطح البحر¹³. وإلى جانب الاتجاهات الديمغرافية الحالية فإن العديد من أجزاء المنطقة العربية سوف تعاني من ضغوط للهجرة ومن المحتمل أن يقع الضرر الأكبر من هذه الضغوط على الفئات الأكثر هشاشة وخصوصاً النساء¹⁴.

- ولقد توقعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) في تقريرها الرابع زيادة عالمية تتراوح بين 2-4 س° في درجة الحرارة السطحية مع نهاية القرن الواحد والعشرين¹⁵. وعلاوة على ذلك سوف يصاحب هذه الزيادة في درجة الحرارة انخفاضاً متوقعاً في معدلات المطر بما يتراوح بين 0 و20%. وسوف تعاني المنطقة من قصر فصول الشتاء وازدياد الجفاف وحرارة فصول الصيف وزيادة معدلات تواتر حدوث الظواهر المناخية المتطرفة¹⁶.

- وتعتبر موجات الجفاف التي ضربت الأردن وسورية خاصة خلال الفترة 2007-2010 هي الأسوأ على مدار العديد من العقود الماضية. وجدير بالذكر أن المساحة الإجمالية للمنطقة العربية تقدر بحوالي 14 مليون كيلو متر مكعب و78% من هذه

12 تحديد أخطار الزلازل في بلاد المغرب 1996.

http://ares.tu.chiba-u.jp/~papers/paperIJ/EESD/EESD1996_Benouar.pdf

13 جامعة الدول العربية، الإستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث: الملخص التنفيذي: التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث وفي تنفيذ إطار عمل هيوجو في المنطقة العربية.

14 المنظمة الدولية للهجرة، تغير المناخ، التدهور البيئي والهجرة: التعامل مع أشكال قابلية التضرر والفرص المتاحة.

15 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تقرير التقييم الرابع 2007.

16 المنتدى العربي للبيئة والتنمية، البيئة العربية: التحديات المستقبلية

(Arab Environment: Future Challenges 2008)

المساحة مصنف كأرض صحراوية ذات مستويات عالية من الجفاف وقلّة الغطاء النباتي¹⁷؛ فيما يتوقع أن تزداد معدلات انخفاض مستويات الأمطار عبر المنطقة بأسرها مما سيتسبب في تفاقم مشكلة ندرة موارد المياه التي تعاني منها المنطقة بالفعل إذ تحتضن ثمانية من العشر دول الأكثر معاناة من الإجهاد المائي في العالم. ولا ريب في أن ازدياد معدلات ندرة موارد المياه والأراضي الصالحة للزراعة تهدد المنطقة بارتفاع معدلات قابلية تضررها بانعدام الأمن الغذائي.

- وبالإضافة إلى ذلك، فإن تباين مستويات المطر يؤثر على عدد من الدول متسبباً في زيادة غير متوقعة في حدوث الفيضانات. وتعتبر الفيضانات التي حدثت خلال الفترة 2008 - 2010 في اليمن والمملكة العربية السعودية مثلاً على ذلك إذ تسبب فيضانات اليمن في حدوث أضرار وخسائر إجمالية تقدر بـ1.7 مليار دولاراً أمريكياً فيما أشارت التقديرات إلى أنه قد تسبب في ارتفاع معدل الفقر من 28% إلى 51%¹⁸.

- ومن الممكن أن يكون ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن ارتفاع درجة الحرارة العالمية سبباً في فقدان أجزاء هامة من الأراضي الزراعية المنخفضة عبر المنطقة العربية. ووفقاً لأحد التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتات)¹⁹ فإن 18% من سكان شمال أفريقيا يعيشون في مناطق ساحلية منخفضة، فيما تعتبر الإسكندرية والجزائر والدار البيضاء وتونس ونواكشوط من المناطق الأكثر قابلية للتضرر من ارتفاع مستويات سطح البحر.

- وهناك اتصال وثيق بين المخاطر المتزايدة للكوارث وعملية التنمية وهو ما تدركه الدول العربية والتي تعي أيضاً أنه لا يمكن الحيلولة دون وقوع الأخطار الطبيعية ولكن من خلال العمل الجماعي يمكن تقليل الآثار المتوقعة لهذه الأخطار. وسوف يساعد الحد من الكوارث، من خلال فهم عوامل المخاطر الكامنة وبناء المعرفة والقدرات اللازمة لتقييم الأخطار والمخاطر وأشكال قابلية التضرر، في الحفاظ على مكاسب التنمية وتعزيز قدرات المجتمعات والشعوب على مجابهة الآثار الناجمة عن الكوارث.

17 المجلس العربي للمياه، مسودة التقرير الإقليمي للدول العربية 2009.

18 ملخص تقرير الورشة الإقليمية حول الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ - القاهرة 21-23 نوفمبر 2009.

19 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتات)، حالة المدن الأفريقية 2008 ([The State of African Cities 2008](#)).

- وقد أوضح تقرير التنمية البشرية لعام 2009 أن المنطقة العربية تواجه تحديات تنموية كبرى بسبب الضغوط البيئية. وهناك اتجاهين يبدو أن لهما أهمية كبيرة في هذا الصدد إذ كان وجودهما مصحوباً بإهمال التخطيط التنموي سبباً لحدوث ارتفاع حاد في قابلية التضرر من الأخطار الطبيعية. وهذين الاتجاهين هما: زيادة الضغوط السكانية والنمو العمراني المتسارع. وجدير بالذكر أن المناطق الحضرية تحتضن حالياً 56% من إجمالي السكان البالغ عددهم 320 مليون نسمة ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى 66% بحلول 2020. ولم ينعكس "الانفجار الحضري" الذي شهده العالم العربي في النمو الكبير للمدن الكبرى بالمنطقة فحسب بل أن المدن الصغيرة والمتوسطة أيضاً قد شهدت مستويات سريعة للنمو الحضري مما تسبب في إيجاد ضغوط على كم محدود من الموارد وبنية تحتية متهاكلة.
- ومن ثم يبدو جلياً أن هنالك حاجة لدراسة ومناقشة وتنفيذ استراتيجيات التكيف مع هذه المتغيرات والتخفيف من مخاطرها ذات الصلة على الصعيد الإقليمي والوطني من خلال شراكات متعددة القطاعات.

2-2 التقدم الإقليمي المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو (HFA): النتائج الرئيسية

- طورت أمانة الأمم المتحدة للإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث UNISDR أداة عالمية متاحة عبر الإنترنت لرصد إطار عمل هيوغو²⁰ تقوم من خلالها الدول بتقديم تقارير تقييمية للتقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو. وفي هذا الإطار قامت جامعة الدول العربية بإعداد تقرير إقليمي لمراجعة التقدم المحرز في الفترة من 2007-2009 فيما يتعلق بتنفيذ إطار عمل هيوغو في الدول العربية. وقد تم تقييم التقدم الإقليمي بناءً على سبعة تقارير وطنية وتقرير واحد عن الجفاف في جيبوتي²¹ بالإضافة إلى المدخلات التي قدمتها جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في المنطقة²². وكجزء من المراجعة الثانية للتقدم المحرز في

²⁰ أداة رصد ومتابعة إطار عمل هيوغو:

<http://www.preventionweb.net/english/hyogo/hfa-monitoring/hfa-monitor/index.php>

²¹ قدمت سبع دول تقارير وطنية للتقدم المحرز للمراجعة الأولى للتقدم المحرز في إطار عمل هيوغو (2007-2009): الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، ومصر، والأردن، وسوريا، واليمن؛ كما قدمت جيبوتي تقرير بشأن الحد من مخاطر الجفاف؛ وعلاوة على ذلك قدمت مصر مراجعة وطنية متعمقة.

²² تم ذكرها بإيجاز في الملخص التنفيذي: التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار عمل هيوغو في المنطقة العربية، جامعة الدول العربية، الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

تنفيذ إطار عمل هيوغو (2009-2011) أسهمت تقارير التقدم الوطنية في تحليل

الفجوات والتحديات التي واجهت إجراءات الحد من المخاطر في المنطقة²³.

- وبينما توفر التقارير الوطنية عرضاً عاماً للتقدم المحرز في إجراءات الحد من المخاطر في المنطقة، من المهم إدراك حقيقة أن التحليل المقدم لا يعكس بالضرورة تقييماً شاملاً للتقدم المحرز بالنسبة للمنطقة العربية وذلك بسبب نقص البيانات والمعلومات المقدمة من دول أخرى في المنطقة. ومع ذلك، توفر هذه التقارير عرضاً جيداً للتوجهات، والفجوات، والتحديات التي واجهت الجهود المبذولة للحد من مخاطر الكوارث عبر أجزاء من المنطقة العربية.

- ووفقاً للمعلومات التي قدمتها البلاد المذكورة، تشير التقارير إلى إحراز تقدم عام فيما يتعلق بتعزيز الالتزام السياسي والوطني بالحد من المخاطر وتطوير الآليات والاستراتيجيات المؤسسية مثل إنشاء مننديات وطنية للحد من مخاطر الكوارث ودعم نظم الإنذار المبكر وبناء القدرات الخاصة بالاستعداد والاستجابة. وفي معظم الحالات، تشير بلاد إلى أن الالتزام السياسي المتزايد لا يترجم بالضرورة إلى قدرات تشغيلية أو الالتزام بتوفير موارد من أجل تنفيذ الاستراتيجيات بفاعلية أو دمج قضية الحد من المخاطر في خطط التنمية. وتشهد بلاد أخرى تقدم منخفض نسبياً فيما يتعلق بالتعليم، والوعي العام، وكذلك جمع وإتاحة والوصول إلى البيانات والمعلومات الخاصة بالمخاطر وقابلية التضرر، والأدوات والمنهجيات ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث، والمنهجيات متعددة المخاطر والأضرار.

- هذا وتقدم كل من جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة وأمانة الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة دعماً حيوياً للدول من خلال المنح والمساعدات الفنية وتطوير القدرات وخدمات الاستشارة السياسية وتطوير الأدوات والبحوث وتأييد دمج الحد من مخاطر الكوارث في البرامج الإقليمية والسياسات الوطنية بشأن التعليم والتكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الفيضانات وتقييم الجفاف وتخفيف المخاطر.

- ويضم الملحق رقم 2 عرضاً عاماً أكثر تفصيلاً للتقدم الإقليمي والتحديات التي تواجه تنفيذ إطار عمل هيوغو.

كجزء من المراجعة الثانية للتقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو (2009-2011)، قدمت البحرين وفلسطين واليمن والجزائر ومصر تقارير التقدم الوطني في عام 2010.

3- الغرض والنتيجة المتوقعة والمحاور الرئيسية

3-1 الغرض

- ينقسم الغرض المحدد للإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث إلى قسمين:
 1. بلورة رؤية وأولويات إستراتيجية ومجالات تنفيذ رئيسية للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية؛
 2. تعزيز الآليات المؤسسية وآليات التنسيق وتدابير الرصد والمتابعة لدعم تنفيذ الإستراتيجية على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي من خلال إعداد برنامج عمل.
- سيتم الاستفادة من الممارسات والخبرات الجيدة من قبل مناطق أخرى في تنفيذ الإستراتيجية العربية بما في ذلك الخبرات في مجال تطوير وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات الإقليمية وأطر الحد من مخاطر الكوارث. وسوف تشكل الإستراتيجية إسهاماً حيوياً في مداولات ونتائج المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2011.

3-2 النتيجة المتوقعة

- من المتوقع أن ينتج عن الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث تحقيق انخفاض فعلي ملموس في خسائر الكوارث من أرواح وممتلكات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في مجتمعات وبلدان المنطقة العربية.
- وسيتم تحديد التوجه الاستراتيجي لتنفيذ إجراءات الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية استناداً إلى الأولويات الرئيسية الخمسة لإطار عمل هيوغو وهي:
 - أولوية العمل 1: ضمان اعتبار الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية قائمة على قاعدة مؤسسية صلبة للتنفيذ.
 - أولوية العمل 2: تحديد وتقييم ورصد مخاطر الكوارث وتعزيز نظم الإنذار المبكر.
 - أولوية العمل 3: استخدام المعرفة والابتكار والتعليم لبناء ثقافة الأمان والقدرة على مجابهة الكوارث على جميع المستويات.
 - أولوية العمل 4: الحد من العوامل الرئيسية للمخاطر.
 - أولوية العمل 5: تعزيز الاستعداد للكوارث بغية التصدي الفعال والتعافي منها على جميع المستويات.

3-3 المحاور الرئيسية

- تم تطوير المحاور الرئيسية بناءً على الأهداف الإستراتيجية لإطار عمل هيوغو وأولويات عمله ونتائج المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث وخبرات المؤسسات الإقليمية الأخرى في صياغة استراتيجيات بشأن الحد من مخاطر الكوارث والنتائج

المحورية للتقارير الوطنية بشأن التقدم المحرز في إطار عمل هيوغو والتي استكملتها الدول العربية وكذلك التقرير الإقليمي لعام 2009.

- وتُبلور الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث التصور العام لخمسة محاور رئيسية كالتالي:

3-3-1 تعزيز الالتزام بمنهج شامل ومتكامل للحد من مخاطر الكوارث في مختلف القطاعات

- إدراج اعتبارات الحد من المخاطر في السياسات والخطط الوطنية والأطر القانونية الخاصة بجميع القطاعات الحيوية المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: الحد من الفقر ودعم التنوع الحيوي في المناطق شبه الحضرية والريفية، وتوفير التعليم الأساسي وتناول قابلية تضرر المرأة والطفل والأشخاص النازحين داخلياً والمجموعات الأخرى المستضعفة ومكافحة الأمراض ومواجهة تحديات الصحة العامة وتعزيز الاستدامة البيئية وضمان إقامة شراكات للتنمية.
- دمج تخفيف تغير المناخ والتكيف معه في استراتيجيات التنمية في ظل ضمان القدرات العلمية، والموارد، ومشاركة الأطراف المعنية، وتوفير الوعي العام في هذا الصدد.
- ضمان لامركزية الموارد المخصصة والكافية، والمشاركة المجتمعية، والتعاون مع مجموعات المجتمع المدني والقطاع الخاص أثناء جميع مراحل تخطيط وتنفيذ الجهود الرامية إلى إدارة الكوارث والحد من المخاطر.
- ضمان أن يأخذ المنتدى الإقليمي والمننديات الوطنية متعددة القطاعات في الاعتبار العوامل الرئيسية للمخاطر، إلى جانب وضع أولويات للمحاور الأكثر عرضة للمخاطر، وكذلك السكان والمجموعات الأكثر عرضة للمخاطر (خاصة في مناطق النزاع) والمراكز أو المستقرات الحضرية.

3-3-2 بناء القدرات اللازمة لتحديد ورصد وتقييم مخاطر الكوارث

- ضمان إتاحة تقييمات المخاطر متعددة الأضرار الوطنية والمحلية، وأن تشمل تقييمات المخاطر القطاعات الرئيسية مع التركيز على المراكز أو المستقرات الحضرية.

- ضمان توفير القدرات والنظم اللازمة لرصد وتدوين وتوزيع البيانات المتعلقة بالأخطار الأساسية وقابلية الضرر على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي.
- ضمان إدراج البيانات حسب النوع (بيانات عن الجنسين) في تقييمات المخاطر.
- تكثيف الجهود لفهم وتقييم الآثار المحتملة لتغير المناخ في المناطق والقطاعات المعرضة للمخاطر المناخية.
- إنشاء نظم وشبكات إنذار مبكر إقليمية لرصد الأخطار المتعددة التي تهدد المنطقة.
- تشكيل شبكة من الخبراء الإقليميين لإدارة مخاطر الكوارث والقضايا ذات الصلة.

3-3-3 بناء القدرة على المجابهة من خلال المعرفة والدعوة العامة والبحث والتدريب

- ضمان إتاحة المعلومات ذات الصلة بمخاطر وأحداث الكوارث على كافة المستويات وإمكانية الوصول إليها من قبل جميع الأطراف المعنية (من خلال الشبكات، وتطوير نظم تبادل المعلومات وقواعد بيانات إقليمية وغير ذلك).
- ضمان استخدام مواد ومناهج تعليمية ومنهجيات على أحدث مستوى بحيث تأخذ في الاعتبار السياقات وحقائق المخاطر الإقليمية والوطنية والمحلية الناشئة.
- الارتقاء بالوعي العام، وتدشين حملات وأنشطة دعم لإلقاء الضوء على تدابير الحد من مخاطر الكوارث وممارسات إدارة الكوارث بمشاركة مجتمعية (أي من خلال الألعاب المتاحة على الإنترنت والمدارس والمؤسسات التعليمية وتدريبات الاستعداد الخاصة بالمستشفيات والتوزيع العام لمطويات حول كيفية تقييم ودعم السلامة الهيكلية للمنشآت الرئيسية على سبيل المثال).
- إيجاد فرص منتظمة للتدريب وتنمية مهارات المديرين وصناع القرار والمتطوعين من المجتمع إلى جانب ضمان مشاركة المرأة.
- ضمان تدفق الموارد لدعم البحث العلمي المستمر الذي يهدف إلى إيجاد حلول يمكن تطبيقها خاصة على المدى القصير والمتوسط.

- وضع معايير ومؤشرات مقبولة لتعقب التقدم فيما يتعلق بالحد من المخاطر وتوضيح نسبة منافع التكاليف للاستثمار في هذا المجال.

3-3-4 تحسين المسألة فيما يتعلق بإدارة مخاطر الكوارث على الصعيد المحلي

والوطني والإقليمي

- ضمان أن تتضمن الاستراتيجيات شبه الوطنية والمحلية للحد من المخاطر خطة بعيدة المدى لتنمية القدرات بحيث تتوافق مع التخصيص الكافي للميزانية.
- تنفيذ خطط وسياسات قطاعية اقتصادية ومنتجة للحد من قابلية الأنشطة الاقتصادية والخدمات الأساسية للتضرر (منها السياحة والشحن والموانئ والزراعة والصناعة والبنية التحتية خاصة لتأمين الصحة العامة).
- وضع تشريعات وإجراءات تقييم لتقدير آثار مخاطر الكوارث لمشروعات تنمية كبرى وخاصة مشروعات البنية التحتية الكبرى.
- تضمين عناصر الحد من مخاطر الكوارث في التخطيط العمراني وإدارة المناطق السكنية بما في ذلك تطبيق قوانين البناء.
- تحليل الآليات المالية القائمة والناشئة للحد من الكوارث إلى جانب تحديد وتطوير الوسائل الأكثر كفاءة لتحويل المخاطر وتمويلها.
- ضمان دمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في عمليات التعافي والتأهيل التي تعقب الكوارث.

3-3-5 إدراج الحد من مخاطر الكوارث في خطط وعمليات الاستجابة للطوارئ

والاستعداد والتعافي

- وضع سياسة قوية وبناء القدرات الفنية والمؤسسية بالإضافة إلى وضع آليات لإدارة الكوارث والتي تشمل تصورات بشأن الحد من المخاطر.
- وضع خطط استعداد للكوارث وخطط احترازية وخطط للتعافي وإعادة الإعمار على المستويات الإدارية إلى جانب مشاركة المرأة وكبار السن والأطفال والمشردين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- إنشاء نظم دعم صحي خلال الطوارئ تعمل على توفير الرعاية الصحية بالمجان للضحايا وتساعد في تناول آثار الصحة النفسية للكوارث (والآثار الأخرى بعيدة المدى).

- ضمان توافر الاحتياطات المالية الإقليمية الوطنية والمحلية وتطبيق آليات احترازية يعرفها كافة الأطراف المعنية لضمان الاستجابة الفعالة والتعافي عند الحاجة.
- ضمان تطبيق الإجراءات شبه الوطنية والمحلية لتبادل المعلومات الهامة في وقتها أثناء حدوث الأخطار والكوارث، ومن أجل إجراء مراجعات ما بعد الحدث.
- دمج معايير الجودة الدولية في الاستجابة للكوارث (المبادئ الإرشادية لـ IASC و SPHERE).
- ضمان وجود القدرات المؤسسية اللازمة لإجراء تقييمات الأضرار والخسائر.
- تعزيز التعاون بين الدول العربية فيما يتعلق بالاستجابة للكوارث والاستعداد لها والتعافي منها.

4- الترتيبات المؤسسية والمالية وترتيبات التنسيق

- يعتمد التنفيذ الفعال للإستراتيجية العربية على الترتيبات المؤسسية وتوافر القدرات والموارد اللازمة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية.
- وقد خلص المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث 2009²⁴ إلى أن التمويل المستدام للحد من مخاطر الكوارث أمر بالغ الأهمية في حالة السعي لتحقيق أهداف الحد من المخاطر المقرر لها عام 2015. وقد تضمنت المقترحات التي قدمها ممثلو الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية للمنتدى العالمي في عام 2009 مجموعة مختلفة من الابتكارات منها حوافز للتحديث وطرح آليات وأدوات لتحويل وتقاسم المخاطر وإقرار تمويل التنمية الحساسة للمخاطر واستثمارات القطاع الخاص ومقايضة الدين بتمويل تدابير الحد من المخاطر وإنشاء روابط مع تمويل التكيف وغيرها.
- وتضمنت الابتكارات المؤسسية المقترحة زيادة توفير الموارد بشكل مباشر للمجموعات والمبادرات المحلية الفاعلة في الحد من المخاطر مثل المنظمات المجتمعية المعنية بالمرأة. وبصفة عالمية فإن هناك اتفاق على الحاجة إلى مزيد من المعلومات الصريحة بشأن فاعلية وتكلفة تدابير محددة وأنماط الاستثمارات الحالية في الحد من المخاطر. وكان هناك دعم من

قبل العديد من المشاركين في المنتدى العالمي لأن يستهدف ما يعادل 10% من صناديق الإغاثة الإنسانية الحد من مخاطر الكوارث. وبالمثل تم اقتراح تخصيص نسبة 10% من مشروعات التعافي وإعادة الإعمار لما بعد الكوارث والخطط الوطنية للاستجابة والاستعداد. كما صدرت دعوات لتخصيص على الأقل 1% من التمويل الوطني للتنمية وكافة أنواع التمويل الموجه للمساعدات التنموية لتدابير الحد من المخاطر مع الاهتمام بنوعية وكيفية تأثير هذه الاستثمارات.

- ولا يزال التمويل هو التحدي الرئيسي الذي يواجه السلطات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني وعمال الإغاثة الإنسانية الذين ينفذون تدابير الحد من مخاطر الكوارث والمستهدفين المجتمعات المعرضة للخطر في المنطقة العربية. وتشجع جامعة الدول العربية الدول الأعضاء على الوفاء بالالتزامات العالمية الناشئة لتخصيص على الأقل 1% من التمويل الوطني للتنمية وللمساعدات التنموية لتدابير الحد من مخاطر الكوارث.

- وفي الوقت الحالي يمكن للدول العربية الاستفادة من مجموعة من آليات التمويل الإقليمية القائمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى ميزانيتها الوطنية المخصصة للاستجابة والإغاثة من الكوارث. وتقييم إمكانية الاستفادة من الآليات والصناديق الإقليمية القائمة عن طريق تخصيص ميزانية للحد من مخاطر الكوارث وأنشطة التعافي على المستويات شبه الإقليمية أو الوطنية أو المحلية وفي إطار هذه الصناديق.

- وتلعب المساعدات الإنسانية للدول المانحة ومنظمات التنمية دوراً هاماً في تطوير تدابير مستدامة للحد من المخاطر على الصعيد الوطني عبر المنطقة العربية. وتشجع جامعة الدول العربية الشركاء الدوليين المعنيين بالمساعدات الإنسانية والتنمية على تكثيف الجهود وذلك من منطلق الالتزام الذي أعربت عنه الدول العربية.

- وسوف يلعب الأطراف المعنيين التالي ذكرهم دوراً رئيسياً في تطوير وتنفيذ الإستراتيجية وبرنامج عملها:

■ **جامعة الدول العربية:** سوف تتولى القيادة والإرشاد الإستراتيجي وتيسير وتعزيز وتنسيق تنفيذ الإستراتيجية إلى جانب رصد التقدم وطلب الدعم من شركاء التنمية الإقليميين والدوليين من أجل تعزيز التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي.

■ **الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ولجنتها الإقليمية للشؤون الاجتماعية والاقتصادية:** سوف تركز على الإرشاد الإستراتيجي للدول الأعضاء وتنسيق الإجراءات ودمج أهداف الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث في برامجها من خلال تطوير إجراءات في هذا

الصدد، وتقديم تقارير سنوية بشأن التقدم المحرز وتوفير التنسيق ودعم تدريب السلطات شبه الإقليمية والوطنية والمحلية ذات الصلة.

■ **المراكز الإقليمية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث:** سوف تدعم تنفيذ الإستراتيجية العربية من خلال تنمية القدرات وأنشطة البحث والتدريب وذلك بالتعاون مع الشركاء الدوليين واستجابة للاحتياجات الوطنية.

■ **السلطات الوطنية:** سوف تقوم بعملية تطوير قدرات الحد من مخاطر الكوارث ودمج الحد من مخاطر الكوارث في تدابير التنمية المستدامة وتعزيز آليات التنسيق بإنشاء منتديات أو لجان وطنية للحد من مخاطر الكوارث. وسوف تضمن السلطات الوطنية إقامة بيئة مواتية من خلال إقرار التشريعات والسياسات ذات الصلة في الوقت المناسب وذلك على المستويين الوطني المحلي.

■ **منظمات المجتمع المدني، ومنها جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والقطاع الخاص:** سوف تشارك في تنفيذ الإستراتيجية من خلال التعاون مع السلطات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، ضمن مسؤوليتها الاجتماعية، بالإضافة إلى التنسيق وإرشاد ودعم التنفيذ في القطاعات المناسبة.

■ **الإعلام:** بكافة أشكاله سيشترك ويتفاعل مع جميع الأطراف المعنية لنشر الوعي وثقافة السلامة من خلال رسائل إعلامية واضحة عن المخاطر والأخطار الطبيعية في الدول العربية وكيفية الحد من المخاطر.

■ **شركاء التنمية الدوليين:** سوف تعمل كافة المجموعات والمؤسسات سالفة الذكر سوية على توفير الإرشاد للمجتمع الإنساني والتنمية الدولية ولتوفير المساعدة والموارد اللازمة للحد من مخاطر الكوارث. وسوف يتم توجيه مساعدة شركاء التنمية بصفة أساسية للمجالات القطاعية الرئيسية بناء على ميزاتها النسبية. ومنها على سبيل المثال لا الحصر المجالات التالية: تنمية القدرات، والتدريب، وإدارة المعرفة، وتقييمات المخاطر، ودمج الحد من مخاطر الكوارث في البيئة، وقطاعي الصحة والتعليم، ودعم التنسيق والتناغم بين أدوات الحد من مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والمحلي، وغيرها.

5- مراقبة تنفيذ الإستراتيجية

- سوف يتم تخطيط مسؤوليات رصد تنفيذ الإستراتيجية بحيث تتضمن بصفة أساسية مهام تؤولها جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة والحكومات الوطنية أثناء تنفيذ

الإستراتيجية. وسوف يتم استنباط المؤشرات الرئيسية لرصد تنفيذ الإستراتيجية العربية من مؤشرات الإطار العالمي للإبلاغ عن ورصد التقدم المحرز في تنفيذ إطار هيوغو على أن يتم دمجها في برنامج العمل. ولتيسير الرصد الفعال لتنفيذ برنامج عمل الإستراتيجية العربية، تقوم جامعة الدول العربية بالشراكة والتعاون مع الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث بالتنسيق والمتابعة في عملية التقييم الدورية للتقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو والتي تتم كل عامين وذلك من خلال مراجعة التقدم الوطني والإقليمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإعداد تقرير إقليمي بهذا الشأن كل عامين.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وقرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثانية رقم (22)،
- وقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب إق 660 (د.31)، [10-11/12/2011]، الخاص بعقد مؤتمر عربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية (2012)،
- وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ق 1908 - د.ع 89 - 2012/2/9)،

- وإذ يؤكد على المجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة بأهداف الألفية المشاركة بمستوى تمثيل عال في المؤتمر وتقديم أوراق عمل فنية وفقاً للمعايير الدولية توضح التقدم الذي أحرزته في إطار تنفيذ الأهداف التنموية للألفية وبيان الصعوبات والتحديات التي واجهتها ووضع الحلول المناسبة في هذا المجال.

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

- 1- دعم جهود جامعة الدول العربية للإعداد والتحضير الجيد للمؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية المقرر انعقاده عام 2012 لتمثل نتائجه ما يلي:
 - تقييم موقف الدول العربية لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية.

▪ رصد التطور التشريعي في العالم العربي لتحقيق الأهداف التنموية للألفية.

▪ دور المجتمع المدني العربي في تحقيق أهداف الألفية.

▪ تصوراً للتحرك المطلوب حتى عام 2015 وما بعده.

2- عرض نتائج المؤتمر على القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير/ كانون الثاني 2013)، وعلى المؤتمر العام رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر/ أيلول 2013.

(ق.ق: 564 د.ع (23) - 2012/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

▪ على مذكرة الأمانة العامة،

▪ وعلى قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب [ق

681 (د.31)، 10-11/12/2011]

▪ وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ق 1908 -

د.ع 89 - 2012/2/9)،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

اعتماد "إعلان مراكش" الصادر عن المؤتمر العربي رفيع

المستوى لحقوق الطفل (مراكش 2010)، كمنهاج عمل تلتزم به

إعلان المؤتمر العربي
الرابع رفيع المستوى
لحقوق الطفل مراكش
(2010)

الدول الأعضاء خلال الخمس سنوات القادمة للارتقاء بأوضاع
الطفولة في المنطقة العربية.

(ق.ق: 565 د.ع (23) - 2012/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية رقم 7361 بتاريخ 2011/5/15 الخاص بتعيين معالي الدكتور نبيل العربي أميناً عاماً لجامعة الدول العربية،
- وعلى المادة (12) من ميثاق الجامعة، والمادة (2) من الملحق الخاص بآلية انعقاد القمة،

- وبالنظر لتأجيل انعقاد الدورة العادية (23) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في بغداد بموعدها المقرر في مارس/ آذار من عام 2011 وذلك لتطورات الأوضاع السياسية في المنطقة العربية إلى عام 2012،

يقرر

- 1- الترحيب بتعيين معالي الدكتور نبيل العربي أميناً عاماً لجامعة الدول العربية لمدة خمس سنوات اعتباراً من أول يوليو/ تموز 2011.
- 2- توجيه الشكر والتقدير لمعالي السيد عمرو موسى الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية على الأداء المتميز في إدارة دفعة العمل العربي المشترك خلال السنوات العشر الماضية.

(ق.ق: 566 د.ع (23) - 2012/3/29)

الترحيب بتعيين الدكتور

نبيل العربي الأمين العام

لجامعة الدول العربية

تطوير أنظمة الأمانة
العامة لجامعة الدول
العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى قراره رقم 322 د.ع (17) بتاريخ 2005/3/23،
- وعلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7372 د.ع (136) بتاريخ 2011/9/13،
- واستناداً إلى ميثاق جامعة الدول العربية وأنظمتها،
- وفي ضوء مقترحات الأمين العام بشأن تطوير جامعة الدول العربية وتفعيل دورها،

يقرر

- 1- تفويض الأمين العام لجامعة الدول العربية في اتخاذ القرارات اللازمة لإعادة هيكلة الأمانة العامة وتطوير أنظمتها بما يمكنها من الارتقاء بأساليب عملها وتحسين أدائها ومواكبة المستجدات على الساحتين العربية والدولية.
- 2- عرض تقرير بما سيتم اتخاذه من إجراءات تنفيذية في هذا الموضوع على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (138) سبتمبر/ أيلول 2012.

(ق.ق: 567 د.ع (23) - 2012/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- تقديرًا لجمهورية العراق لاستضافتها الكريمة لأعمال الدورة العادية (23) لمجلس الجامعة على مستوى القمة، ولجهودها المقدرة في إعداد وتنظيم أعمال هذه الدورة،

توجيه الشكر والتقدير
لجمهورية العراق
لاستضافتها القمة
العادية (23) في بغداد

يقرر

- 1- توجيه الشكر وبالغ التقدير إلى فخامة الرئيس جلال طالباني على ما بذله من جهود في إنجاح القمة وإدارته الحكيمة لأعمالها، وتأكيد الثقة الكاملة في قيادته لدفة العمل العربي المشترك ودفعه نحو تطوير مسيرته وآفاقه وترسيخ التضامن العربي لما فيه مصلحة الأمة العربية.
- 2- التعبير عن الامتنان لجمهورية العراق شعباً وحكومةً على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وعلى التنظيم المحكم لمجلس الجامعة على مستوى القمة والمجالس التحضيرية السابقة له، وكذلك توفير كافة الإمكانيات والترتيبات اللازمة لإنجاح انعقادها في أفضل الظروف.

(ق.ق: 568 د.ع (23) - 2012/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- استناداً إلى المادة الثالثة من الملحق الخاص بالانعقاد الدوري لمجلس الجامعة على مستوى القمة والذي ينص على: "ينعقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بصفة منتظمة، في دورة عادية مرة في السنة في شهر مارس/ آذار...."،
- وعملاً بما جاء في المادة (4) فقرة (أ) من الملحق الخاص بالانعقاد الدوري لمجلس الجامعة على مستوى القمة والذي ينص على: "تُعقد الدورات العادية للمجلس على مستوى القمة في مقر الجامعة بالقاهرة ويجوز للدولة التي ترأس القمة أن تدعو إلى استضافتها إذا رغبت في ذلك"،

موعد ومكان عقد
الدورة العادية (24)
لمجلس جامعة الدول
العربية على مستوى
القمة

- وفي ضوء الاتفاق الذي تم بين سلطنة عُمان ودولة قطر،

يقرر

عقد اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
في دورته العادية الرابعة والعشرين برئاسة دولة قطر في الدوحة
خلال شهر مارس/ آذار 2013.

(ق.ق: 569 د.ع (23) - 2012/3/29)

إعلان بغداد

إعلان بغداد

نحن قادة الدول العربية المجتمعين في الدورة الثالثة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في بغداد المحبة والسلام، في جمهورية العراق 29 مارس/ آذار 2012.

- انطلاقاً من التزامنا بمبادئ وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية، وإيماناً منا بضرورة السعي إلى تحقيق أهدافها وبلوغ غاياتها، وتمسكاً بالهوية العربية وأسسها الثقافية والتاريخية في مواجهة التهديدات والمخاطر التي تحيط بالمنطقة العربية وتهدد بزعة أمنها وتقويض استقرارها،
- وتأكيداً على الضرورة الملحة لاستعادة روح التضامن العربي، وحماية الأمن العربي الجماعي، ودعم العمل العربي المشترك في المجالات التنموية والاقتصادية والاجتماعية،
- واستناداً إلى المواثيق العربية الأخرى، بما فيها وثيقة العهد والوفاق والتضامن بين الدول العربية، ووثيقة التطوير والتحديث في الوطن العربي، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، الصادرة عن قمة تونس 2004، وتأكيداً منا على أهمية تطوير منظومة العمل العربي المشترك بما ينسجم والتطورات السياسية الجارية في المنطقة العربية، والوفاء بمتطلبات دعم جامعة الدول العربية ومؤسساتها،
- واستلهاماً للقيم الإنسانية والدينية التي تتبذ كل أشكال الغلو والتطرف والعنصرية والإرهاب،

نعلن ما يلي:

- 1- التزامنا بالتضامن العربي، وتمسكنا بالقيم والتقاليد العربية النبيلة، والحفاظ على سلامة الدول العربية كافة واحترام سيادتها وحقوقها المشروع في الدفاع عن استقلالها الوطني ومواردها وبناء قدراتها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

2- التشديد على تسوية الخلافات العربية بالحوار الهادف والبناء وبالوسائل السلمية والعمل على تعزيز العلاقات العربية - العربية وتوثيق عُرَاهَا ووشائجها، والحفاظ على المصالح القومية العليا للأمة العربية، والإشادة بالمبادرات والجهود الرامية إلى حل الأزمات في الإطار العربي.

3- الدعوة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير وإصلاح منظومة العمل العربي المشترك وتفعيل آلياتها والارتقاء بأدائها بما في ذلك الدور الذي سيضطلع به البرلمان العربي ومجلس السلم والأمن العربي بالشكل الذي يساهم في إيجاد سياسات فاعلة لإعادة بناء المجتمع العربي المتكامل في موارده وقدراته لتحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة تحديات المرحلة، ومواكبة التطورات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية.

4- التأكيد على أن الإصلاح المطلوب لجامعة الدول العربية يتطلب دعماً مالياً لموازنتها يتمثل كمرحلة أولى في إعادة النظر في هيكلها التنظيمي من أجل تطوير مؤسساتها المتعددة وإعادة تشكيلها وتفعيل أدائها والالتزام بقراراتها، ونشيد بجهود اللجنة المستقلة لبحث تطوير منظومة العمل العربي المشترك والعمل على توفير الإمكانيات اللازمة لمواصلة عملها حتى يتحقق الهدف من إنشائها في تعزيز مكانة جامعة الدول العربية بين كافة المنظمات الإقليمية والدولية، ومواكبة التحديات التي تواجه الشعوب العربية في هذه المرحلة.

5- تبني رؤية شاملة للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما يضمن صون كرامة المواطن العربي وتعزيز حقوقه في ظل عالم يشهد تطوراً متسارعاً في وسائل الاتصال، وبما يلبي مطالب الشعوب العربية في الحرية والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية، التي جسدتها التطورات التي تعيشها شعوبنا العربية، والدعوة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي للنهوض باقتصادات الدول التي شهدت هذه التغيرات مما يتطلب دعماً عربياً يؤمن مستقبلاً آمناً وزاهراً لأجيالها.

6- الإشادة بالتطورات والتغييرات السياسية التي جرت في المنطقة العربية وبالخطوات والتوجهات الديمقراطية الكبرى والتي رفعت مكانة الشعوب العربية وعززت من فرص بناء الدولة على أسس احترام القانون وتحقيق التكافل والعدالة الاجتماعية، ونحيي شعوبها التي قادت هذه الخطوات، والإشادة بالمجهودات التي بذلت حديثاً لتنفيذ مؤسسات اتحاد المغرب العربي في أفق عقد قمة مغاربية في تونس قبل نهاية السنة الجارية، واعتبار ذلك لبنة أساسية في دعم العمل العربي المشترك.

7- الموافقة على النظام الأساسي للبرلمان العربي الذي أنشئ بصفة انتقالية بموجب القرار الصادر عن قمة الجزائر 2005 وذلك استجابة لتطلعات الشعوب العربية التواقية لإقامة نظام عربي يكون فضاءً لممارسة مبادئ الشورى والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، ويحقق أمانها في التنمية الشاملة والمستدامة.

8- توجيه تحية إكبار وإجلال للشعب الفلسطيني في نضاله للتصدي للعدوان الإسرائيلي المستمر عليه وعلى أرضه ومقدساته وتراثه، ودعم صموده من أجل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة وعاصمتها القدس الشرقية، وندين بشدة الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة على الشعب الفلسطيني وعلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرار إسرائيل في نشاطاتها الاستيطانية بالرغم من الإدانات الدولية لهذه الممارسات غير الشرعية والانتهاكات للقانون الدولي الإنساني ولمواثيق حقوق الإنسان وتفعيل القرارات العربية والإسلامية والدولية في مواجهة ممارسة القمع والانتهاكات الإسرائيلية في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة.

9- اعتبار المصالحة الفلسطينية ركيزة أساسية ومصلحة عليا للشعب الفلسطيني وندعو إلى الالتزام بتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية الموقع في القاهرة بتاريخ 2011/5/4، وإعلان الدوحة الموقع بتاريخ 2012/2/6، لوضع حد للخلافات والانقسام الفلسطيني الداخلي وتوحيد الجهود من أجل إجراء انتخابات

جديدة وتشكيل حكومة وحدة وطنية، ونُثمن الجهود المبذولة لإنجاح تلك المصالحة واستمرارها على أسسٍ من الحوار والتفاهم المشترك.

10- الإعراب عن دعمنا الكامل لمدينة القدس وأهلها الصامدين والمرابطين على أرضهم في مواجهة العدوان الإسرائيلي المتواصل عليهم وعلى مقدساتهم وخاصةً على المسجد الأقصى المبارك مع التقدير الخاص للدور الذي تضطلع به وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس برئاسة عاهل المملكة المغربية، ونعلن عن دعمنا ومساندتنا لنتائج مؤتمر القدس الذي انعقد في الدوحة خلال الفترة 26-27/2/2012 لوضع حدٍ للانتهاكات الإسرائيلية المستمرة على هذه المدينة المقدسة، والدور التاريخي الذي يضطلع به عاهل المملكة الأردنية الهاشمية في حماية المقدسات الدينية، والدور الذي تقوم به الأوقاف الإسلامية في إدارة شؤون الحرم القدسي الشريف.

11- تأكيدنا على أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وأن جميع الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي باطلة قانوناً ولا يترتب عليها إحداث أي تغيير على وضع المدينة القانوني كمدينة محتلة ولا على وضعها السياسي باعتبارها عاصمة لدولة فلسطين.

12- التأكيد على ضرورة التوصل إلى حلٍ عادلٍ للصراع العربي الإسرائيلي على أساس الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، والتأكيد على أن السلام العادل والشامل في المنطقة لن يتحقق إلا من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والانسحاب من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري حتى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967 تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم (242) لعام (1967)، والتوصل إلى حلٍ عادلٍ ومُتفقٍ عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بما في ذلك حق العودة، ورفض كافة أشكال التوطين، والتأكيد على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

13- تضامننا مع الأسرى الفلسطينيين المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، ومطالبة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالعمل الجاد والمتواصل، من أجل الإفراج عنهم، ودعم عقد المؤتمرات الدولية لمعالجة قضية الأسرى الفلسطينيين والعرب المعتقلين في السجون الإسرائيلية.

14- التأكيد على دعمنا الكامل للتطلعات والمطالب المشروعة للشعب السوري في الحرية والديمقراطية وحقه في رسم مستقبله، وفي التداول السلمي للسلطة، وإدانة أعمال العنف والقتل وإيقاف نزيف الدم، والتمسك بالحل السياسي والحوار الوطني ورفض التدخل الأجنبي في الأزمة السورية حفاظاً على وحدة سورية وسلامة شعبها، ونؤكد دعمنا والتزامنا بالقرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية بهذا الشأن، ودعم مهمة السيد كوفي أنان المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية في مهمته إلى سورية.

15- أخذنا العلم بالرسائل المتبادلة بين الحكومة السورية والمبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية حول قبول سورية للنقاط الست التي تقدم بها السيد كوفي أنان ويؤكد على ضرورة التنفيذ الفوري والكامل لهذه النقاط حتى يمكن وقف نزيف الدماء والبدء بحل سياسي سلمي لازمة السورية وفقاً لقرارات المجلس الوزاري في هذا الشأن.

16- الترحيب بالتطورات الهامة التي شهدتها ليبيا الشقيقة، والتأكيد على الدعم القوي للجهود المبذولة من قبل المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الليبية لتحقيق الأمن والاستقرار اللازمين للانتقال بليبيا إلى إقامة دولة ديمقراطية تحقق العدل والمساواة والحرية والرخاء لجميع أبناء الشعب الليبي، وبما يضمن وحدتها أرضاً وشعباً، ودعم الإجراءات المبذولة من قبل الحكومة الليبية لإعمال حكم القانون وحق الشعب الليبي في استرداد أمواله.

17- التأكيد على تضامننا ودعمنا لجمهورية السودان الشقيقة في مواجهة كل ما يستهدف النيل من سيادتها وأمنها واستقرارها، ونُثَمِّن إيفاء جمهورية السودان بمستحققات السلام في إطار إنفاذ اتفاقية السلام الشامل، وحث الدول الأعضاء ومؤسسات العمل العربي على تكثيف جهودها المادية والفنية لدعم الاقتصاد السوداني في مواجهة تداعيات انفصال جنوب السودان، ومعالجة ديون السودان الخارجية بشكل ثنائي أو في إطار المبادرات الدولية الهادفة إلى معالجتها بما يسهم في إسراع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبذل الجهود العربية للعمل معها على رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على جمهورية السودان، والتأكيد على ضرورة تنفيذ قرارات القمم العربية السابقة المتعلقة بدعم السودان والترحيب بما تم إنفاذه في إطار تنفيذ وثيقة الدوحة لسلام دارفور.

18- تهنئة الشعب اليمني الشقيق بنجاح الانتخابات الرئاسية التي فاز بها فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، ونشيد بعملية انتقال السلطة، والتأكيد على ضرورة تقديم الدعم اللازم لليمن في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية، والعمل على توفير الخبرات اللازمة لمساعدته في إزالة الأضرار وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

19- دعمنا للحكومة الصومالية في جهودها لإعادة تأهيل قواتها الأمنية ومساعدتها، ونشيد بسير العملية السياسية في جمهورية الصومال الشقيقة ونجاحها في التوصل إلى اتفاق حول مبادئ انتخاب الرئيس وصياغة الدستور، وتقديم المساعدات اللازمة لشعبها، والدعم السياسي والاقتصادي لإعادة بناء مؤسساتها، والعمل على مكافحة ظاهرة القرصنة والترحيب بعقد مؤتمر مكافحة هذه الظاهرة الذي ستستضيفه دولة الإمارات العربية المتحدة في يونيو/ حزيران المقبل.

20- دعمنا الكامل لجمهورية القمر المتحدة الشقيقة والحرص على وحدتها الوطنية وسلامة أراضيها وسيادتها الإقليمية على كامل أراضيها، وتقديم الدعم الاقتصادي لها، والتأكيد على هوية جزيرة مايوت القمرية، والدعوة إلى فتح بعثات دبلوماسية عربية فيها.

- 21- التأكيد على الوساطة القطرية الهادفة إلى إنهاء الخلاف القائم بين جمهورية جيبوتي ودولة اريتريا مما يساهم في السلم والأمن في منطقة القرن الأفريقي.
- 22- التأكيد مجدداً على إدانتنا للإرهاب بكافة أشكاله وصوره وأياً كان مصدره ومهما كانت دوافعه ومبرراته، وضرورة العمل على اقتلاع جذوره وتجفيف منابعه الفكرية والمالية وإزالة العوامل التي تُغذيه، ونبذ التطرف والغلو والابتعاد عن الفتاوى المُحرّضة على الفتنة وإثارة النعرات الطائفية، وحث المؤسسات العربية المعنية على زيادة التنسيق فيما بينها لمكافحة، والترحيب في هذا الصدد بإنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة استجابة لمقترح خادم الحرمين الشريفين بهذا الشأن ودعم التعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة.
- 23- التأكيد على أهمية الإعلام بكافة وسائله بما فيه الإعلام الرقمي لما له من دور وتأثير كبيرين، والتقيد بالموضوعية والصدقية دون المساس بحرية التعبير والرأي، والدعوة إلى نبذ الإعلام المحرّض الذي يُشيع روح الكراهية والتفرقة والطائفية والتكفير وازدراء الأديان، مع التأكيد على أن حرية الإعلام مرتبطة بروح القوانين التي تتماشى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ودعوة الهيئات والمؤسسات الإعلامية العربية للعمل في ضوء هذه المبادئ.
- 24- التذكير بأن الدول العربية جميعها قد انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في حين مازالت إسرائيل ترفض الانضمام إلى تلك المعاهدة الهامة أو غيرها من الاتفاقيات ذات العلاقة، وترفض إخضاع منشآتها وأنشطتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي الوقت الذي نطالب فيه إدانة استمرار التعنت الإسرائيلي برفض الانضمام إلى تلك المعاهدة نطالب المجتمع الدولي بإدانة ذلك وممارسة كل الضغوط على إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة في أسرع وقت.

25- الترحيب بالخطوات العملية التي أقرها مؤتمر 2010 لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وخاصةً ما يتعلق بإقامة مؤتمر 2012 والمقرر عقده في فنلندا حول إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والتأكيد على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي والأطراف المعنية بإعداد مؤتمر 2012 مسؤولياتهم للخروج بنتائج عملية تقود بوضوح إلى إنشاء المنطقة الخالية، وأن إخفاق مؤتمر 2012 في تحقيق أهدافه سيدفع الدول العربية للبحث عن خطوات لضمان أمنها.

26- تأكيدنا على حق الدول غير القابل للتصرف في استخدام وامتلاك وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية طبقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ورفض محاولات تضيق هذا الحق وفرض القيود عليه، بينما تُمنح التسهيلات لبعض الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

27- تثمين الإجراءات التي تتخذها الجامعة العربية لمراجعة الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية لتعديلها بالشكل الذي يتماشى مع التطورات الاقتصادية الدولية، والتشديد على أهمية عقد مؤتمر عربي لدراسة مناخ الاستثمار في الدول العربية، وأهمية اتخاذ الخطوات التي من شأنها أن تعطي مزيداً من الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية في الحد من البطالة في الدول العربية. وتقديم التسهيلات لرجال الأعمال العرب للدخول في مشاريع استثمارية بما يُحقق المصالح المشتركة ويعزز التجارة البينية بين الدول العربية.

28- التأكيد على أهمية تعزيز شبكات الربط الكهربائي العربي القائمة وتقويتها، وإنشاء سوق عربية للطاقة الكهربائية وعلى ضرورة استغلال إمكانيات دولنا العربية في مجال الطاقة المتجددة، لتحقيق التنمية المستدامة، وعلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في استثماراتها.

29- التأكيد على أهمية الاندماج والتكامل بين الاقتصادات العربية عن طريق حرية التجارة والاستثمار وتفعيل دور كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل الإسهام بفاعلية في عملية التنمية الشاملة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتحرك نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي وصولاً للسوق العربية المشتركة عام 2020.

30- تطوير مسارات التنمية لتكون أكثر ارتباطاً بالاستدامة والعدالة الاجتماعية وأكثر تركيزاً على الإنسان العربي وانحيازاً للفقراء والشباب والمرأة تعزيزاً لقدراتهم للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

31- توجيه المؤسسات والجهات المعنية بتنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي عُقدت في الكويت عام 2009 وفي شرم الشيخ عام 2011، والتأكيد على عزمنا في متابعة وتنفيذ نتائجها بما يخدم العمل العربي الاقتصادي والاجتماعي المشترك، ويسهم في تنمية المجتمعات العربية، ونؤكد على ضرورة الإعداد الجيد لأعمال القمة التنموية في دورتها الثالثة (الرياض 2013).

32- مواصلة الجهود العربية الرامية إلى تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، ودعم الدول العربية الأقل نمواً بمساعدتها على التغلب على الصعوبات التي تواجهها في هذا المجال، وتعزيز جهود جامعة الدول العربية ومجالسها الوزارية ومنظماتها المتخصصة بالتنسيق مع الدول الأعضاء لوضع تصور وبرامج عمل لتسريع التحرك العربي المطلوب لتنفيذ أهداف الألفية بحلول عام 2015.

33- العمل على إتاحة الفرص أمام الشباب لتمكينه من المشاركة الفاعلة في المجتمع، وتوفير فرص العمل اللائق به، وتطوير العمل العربي المشترك في إقامة المؤسسات التي ترعى مصالح الشباب ودورهم في صنع مستقبل بلدانهم.

34- التأكيد مجدداً على ضرورة الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي والارتقاء بهما لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وصولاً إلى مجتمع المعرفة.

35- تعزيز الجهود العربية لتطوير الرعاية الصحية الأولية ومكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية ودعم الدول العربية وخاصة الأقل نمواً للارتقاء بنوعية خدمات الرعاية الصحية.

36- التأكيد على احترام مبادئ حقوق الإنسان وضمن الحقوق السياسية والثقافية والدينية للأقليات.

37- كما نؤكد على ضمان حقوق المرأة وتمكينها وحمايتها من كافة أشكال التمييز.

38- التأكيد على ضرورة إتاحة المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة الفاعلة في مسيرة العمل العربي المشترك من خلال شراكة حقيقية تسهم في تحقيق التنمية الشاملة في دول المنطقة.

39- الإشادة بنجاح قمة توصيل العالم العربي الثالثة خلال الفترة من 5 إلى 7 مارس/ آذار 2012 تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر، بالدوحة والتي أقرت تفعيل الآليات التي من شأنها حشد الموارد المالية والبشرية والتقنية اللازمة لتوسيع نطاق شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعميم النفاذ إليها بما يُشجع الاستثمار في مشروعاتها ويوفر فرص العمل تحقيقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الأوسع.

40- الدعوة إلى تكثيف الحوار بين الأديان والحضارات والشعوب وإرساء ثقافة الانفتاح وتفعيل التعاون والتنسيق بين المؤسسات الثقافية العربية، وقبول الآخر ودعم مبادئ التآخي والتسامح ونبذ التطرف والابتعاد عن الفتاوى المحرضة على الفتنة، واحترام القيم الدينية والإنسانية التي تؤكد على حقوق الإنسان، وتُعلي كرامته وتُصون حريته، والحفاظ على حقوق جميع المواطنين دون أي تمييز في العرق أو الدين أو الطائفة التي ينتمون إليها، وفي هذا الصدد نشيد بمبادرة عاهل المملكة الأردنية الهاشمية التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع عام 2010 بتخصيص أسبوع في كل عام للوئام بين الأديان، والترحيب بالتوقيع على

اتفاقية تأسيس مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين إتياع الأديان والثقافات في فيينا الذي تم في 13 أكتوبر/ تشرين أول 2011 والدعوة للتعاون البناء معه.

41- التأكيد على دعمنا للعمل العربي المشترك وتوحيد الجهود والرؤى العربية في القضايا البيئية وإدخال معايير البيئة في خطط التنمية باعتبارها من أسس عملية التنمية المستدامة وتوفير الإمكانيات الاقتصادية والمالية المناسبة لخدمة هذا الغرض.

42- التأكيد على أهمية تحقيق الأمن المائي العربي وعلى ضرورة تحديد الحصص المائية العادلة للدول المتشاطئة على الأنهار الدولية والمشاركة، ومعالجة موضوع الندرة المائية باعتباره من المشاكل التي تعاني منها المنطقة العربية، وضرورة ضمان الاحتياجات المائية للأجيال القادمة، وحث دول الجوار على التعاون في هذا المجال.

43- توثيق علاقات التعاون وأسلوب الشراكة القائمة حالياً مع المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، والصين، والهند، وتركيا، وروسيا، واليابان، والدول الأخرى وفقاً للمنافع المتبادلة وندعو إلى توسيع هذه الشراكات، ونرحب في هذا الإطار بانعقاد الدورة الثالثة للقمّة العربية مع دول أمريكا الجنوبية في سبتمبر/ أيلول 2012 في ليما عاصمة بيرو، وندعو إلى توسيع هذه الشراكات.

44- الالتزام بالقرارات العربية الخاصة بالترشيحات إلى المنظمات الإقليمية والدولية وتشجيع الدول العربية على تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض التي تعزز من الحضور العربي على المستوى الدولي، وفي هذا الصدد دعم ترشيح دولة الإمارات العربية المتحدة باستضافة معرض اكسبو العالمي 2020.

45- الترحيب باختيار مسقط عاصمة للسياحة العربية للعام 2012، بما يدعم العمل العربي المشترك خصوصاً في المجالات السياحية.

- 46- تحيئتنا لبغداد التي يحتفى بها عاصمةً للثقافة العربية للعام 2013 وهي تستعيد دورها البارز في حركة الإبداع الفكري والنهضة الثقافية العربية والإثراء الحضاري.
- 47- توجيه خالص الشكر وبالغ التقدير لفخامة رئيس جمهورية العراق جلال طالباني على إدارته الحكيمة لأعمال القمة، وإغناء مداولاتها، ونُعرب عن ثقتنا التامة في أن رئاسة العراق للعمل العربي المشترك ستشهد المزيد من الانجازات والتطوير وترسيخ التضامن العربي.
- 48- امتناننا العميق لجمهورية العراق شعباً وحكومةً على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وحسن التنظيم، نؤكد أن انعقاد القمة العربية في بغداد هو برهان ساطع على استعادة العراق عافيته واستقراره وتعزيز سيادته بانسحاب كامل القوات الأجنبية، ونرحب بعودته عضواً فاعلاً في محيطه العربي والإقليمي والدولي.
- 49- الترحيب بتعيين معالي الدكتور نبيل العربي أميناً عاماً لجامعة الدول العربية لمدة خمس سنوات اعتباراً من أول يوليو/ تموز 2011 والإعراب عن خالص الشكر والتقدير للجهود المتواصلة التي يبذلها معاليه وأعضاء الأمانة العامة للنهوض بالعمل العربي المشترك.
- 50- كما نعرب عن خالص الشكر والتقدير للسيد عمرو موسى الأمين العام السابق للجامعة على الجهود التي بذلها طوال سنوات عمله على رأس جامعة الدول العربية، وخاصة ما بذله من جهد في إصلاح وتطوير منظومة العمل العربي المشترك، وتفانيه في إبراز دور الجامعة على المستوى الإقليمي والدولي، وترسيخ حضورها في معالجة القضايا التي تهم الدول العربية والعمل العربي المشترك.

بغداد في 29 مارس/ آذار 2012م

الموافق 6 جمادى الأولى 1433هـ

خطاب
فخامة الرئيس جلال طالباني
رئيس جمهورية العراق
في الجلسة الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الفخامة والسمو،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية..

معالي الأمين العام للأمم المتحدة..

معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي..

أصحاب المعالي والسعادة،

الحضور الكرام..

أحييكم وأرحّب بكم في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها العادية الثالثة والعشرين في دار السلام بغداد، بغدادكم.

أهلاً بكم ومرحباً في العراق الجديد الذي يحتضنكم بالمحبة والأخوة والتقدير.

مرحباً بكم في هذا التجمع العربي الذي تتطلع إليه شعوبنا الساعية إلى التغيير وإحداث التحولات السياسية والإصلاحات الكبيرة في بلداننا.

كما أرحب ترحيباً خاصاً بأخوتي رؤساء وفود الدول العربية الشقيقة التي شهدت انتفاضات أطلقت عملية التغيير والإصلاح وإرساء أسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحكم الرشيد.

كما أتقدم ببالغ الشكر والتقدير للشقيقة ليبيا رئيسة الدورة العادية الثانية والعشرين، معبراً عن ترحيبنا بالتطورات الايجابية التي شهدتها في بداية عهد جديد يُنهي عصر الاستبداد ويفتح سبيل الحرية. كما أتقدم لمعالي الأمين العام الدكتور نبيل العربي والأمانة العامة بالشكر والتقدير على الجهود التي بذلوها لخدمة مسيرة العمل العربي المشترك.

أصحاب الفخامة والسمو والمعالي،

إن قمّتنا العربية في بغداد تُحمّلنا مسؤولية تاريخية في ظل التطورات السياسية التي تشهدها منطقتنا العربية وما صاحبها من تداعيات تستوجب منا كدول عربية إيجاد المناخ الملائم من الحوار بما يكفل تقادي العنف والفوضى والتدخل الأجنبي.

إن أعمال قمّتنا ومقرراتها لا بد أن تسهم في إيجاد الحلول لما يواجهها من مستجدات على الساحة العربية، ما سيكون بحق دلالة على وعينا وأرادتنا لخدمة العمل العربي المشترك.

إن على قمّتنا العربية أن تعمل على الإسراع في تطوير وإصلاح منظومة العمل العربي المشترك وتفعيل آلياتها والارتقاء بأدائها بما يجعلها قادرة على مواجهة تحديات المرحلة وتلبية مطالب شعوبنا وبخاصة شبابنا العربي الذي بات واعياً لما يجري من حوله، طامحاً إلى وضع وتنفيذ برنامج للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما يضمن صون كرامة المواطن وضمان حقوقه في ظل عالم يؤكد على مبادئ حقوق الإنسان وحرّيته ويشهد إقراراً متزايداً بدور منظمات المجتمع المدني.

أصحاب الفخامة والسمو والمعالي،

أوجه تحية إكبار وإجلال للشعب العربي الفلسطيني المتصدي للعدوان الإسرائيلي المستمر عليه، على أرضه ومقدّساته وتراثه، وندعم صموده وكفاحه من أجل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة وعاصمتها القدس الشريف، ولا بد من التذكير بأنه مهما كان انشغالنا في الأحداث المتسارعة في منطقتنا إلا أننا لن ننسى قضية العرب المركزية وتطورات الصراع العربي - الإسرائيلي، وندين بشدة اعتداءات إسرائيل المستمرة على حقوق الشعب الفلسطيني وعلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرارها في نشاطاتها الاستيطانية.

ونرحب باتفاق المصالحة بين الإخوة الفلسطينيين من أجل توحيد الجهود لإجراء انتخاباتٍ جديدة وتشكيل حكومةٍ وحدةٍ وطنية، ونشدّ على أيدي الدول العربية التي رعت الاتفاق وهيأت الأجواء الملائمة لإنجاحه.

كما نعرب عن دعمنا الكامل لمدينة القدس ضد كل الانتهاكات المتواصلة التي تقوم بها إسرائيل على المقدسات وخاصة المسجد الأقصى المبارك، ونرحب بنتائج مؤتمر القدس الذي انعقد في الدوحة خلال شهر فبراير/ شباط 2012.

ونؤكد على إن السلام العادل والشامل في المنطقة لن يتحقق إلا من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري، حتى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام 2002.

إن غياب الجمهورية العربية السورية عن هذه القمة لا يقلل من اهتمامنا بما يجري في هذا البلد الشقيق. ونحن إذ نؤكد رفضنا لكافة أعمال العنف وسفك الدماء، نجدد دعوتنا إلى السعي لإيجاد سبيلٍ سلمي للخروج من الأزمة في ضوء قرارات جامعة الدول العربية واحترام أرادة الشعب السوري في اختيار نظام الحكم بالطرق الديمقراطية بما يضمن تلبيةً مطامحه وتطلعاته من دون تدخلٍ أجنبي، مع الاستفادة من جهود الوسطاء الدوليين وخاصة المبعوث المشترك السيد كوفي عنان.

كما ونهنئ الشعب اليمني الشقيق بنجاح الانتخابات الرئاسية التي فاز بها فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، ونشيد بعملية نقل السلطة، ونؤكد ضرورة تقديم الدعم اللازم لليمن في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية، والعمل على توفير الخبرات اللازمة لمساعدته في إزالة الأضرار التي خلفتها الفترة الانتقالية وتداعياتها الاقتصادية.

ونؤكد دعمنا لجمهورية الصومال الشقيقة في تحقيق كامل سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها، ونشيد بسير العملية السياسية وتثبيت ركائز الأمن والسلام فيها، وندعو إلى إغاثة شعبها وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي لإعادة بناء مؤسساتها.

ونعرب عن تضامننا مع جمهورية السودان الشقيقة، ونؤكد دعمنا لها في مواجهة كل ما يستهدف النيل من أمنها واستقرارها.

ونؤكد على إدانتنا للإرهاب بكافة أشكاله وصوره وأياً كان مصدره ومهما كانت دوافعه ومبرراته والذي عانينا منه الكثير كما تعلمون، وضرورة العمل على اقتلاع جذوره وتجفيف منابعه، ونبذ التطرف والغلو والتحريض على الفتنة والتكفير وإثارة النعرات الطائفية، ونحث المؤسسات العربية المعنية على زيادة التعاون والتنسيق فيما بينها لمكافحة.

أصحاب الفخامة والسمو والمعالي،

نتطلع قمتنا إلى تعميق العلاقات مع دول الجوار العربي المبنية على المصالح المشتركة واحترام سيادة الدول وبما يضمن عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتعزيز الأمن العربي.

ونؤكد على تمتين أواصر التعاون العربي مع جميع دول العالم ومع المجتمع الدولي في تحقيق التبادل الاقتصادي والثقافي والتكنولوجي لما يساهم في تنمية بلداننا، وتعزيز الحوار والتعاون في كافة المجالات، ويعمل على إرساء السلم والأمن الدوليين.

كما لا بد من التأكيد على مبادئ حقوق الإنسان وضمان المساواة التامة بين مواطني الدول العربية بما في ذلك حق الانتخاب والتنمية والصحة والتعليم، ونؤكد على ضمان حقوق المرأة والعمل على تقوية أواصر الأسرة العربية. ولا بد من أن

تُضْمَنَ للأقليات في المجتمعات العربية حقوقٌ متكافئةٌ مع سائر مواطني البلدان التي تقطنها وتُكفل لها حريةُ ممارسة طقوسها الدينية واحترام تقاليدها ورعاية مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ونؤكد على أهمية الإعلام بكافة وسائله لما له من دور وتأثير كبيرين في المجتمع العربي. ومن دون المساس بحرية التعبير والرأي، لا بد من التقيّد بمبادئ الموضوعية والصدق ونبذ الإعلام المحرّض الذي يشيع روح الكراهية والتفرقة والطائفية التي تمثل خطراً بالغاً على مجتمعنا العربي.

ونؤكد دعمنا والتزامنا بنتائج وقرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في الكويت عام 2009 وفي شرم الشيخ عام 2011، مؤكدين عزمنا على متابعة وتنفيذ نتائجهما بما يخدم العمل العربي الاقتصادي المشترك، ويسهم في تنمية المجتمعات العربية للخروج من تداعيات الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي منذ أواخر 2008 للتقليل من آثارها السلبية وإنعاش الاقتصادات العربية خاصة في البلدان التي شهدت تغييرات سياسية في نظمها والتي تتطلب دعماً سريعاً ينعش النشاط الاقتصادي فيها.

إنني إذ أجدد الترحيب بكم، أصحاب الفخامة والسمو والمعالي، أؤكد أن انعقاد القمة العربية في بغداد هو برهانٌ ساطع على استعادة العراق عافيته واستقراره بفضل نجاح العملية السياسية الديمقراطية، كما انه كذلك تجديد لحرص العراق على توثيق اللّحمة مع بيئته العربية، وهو في الوقت ذاته دليلٌ على رغبة الأشقاء العرب في تعزيز الوشائج الأخوية مع جمهورية العراق الساعية إلى استكمال بناء دولة المواطنة التي تكفل الفرص المتكافئة لمواطنيها، والطامحة إلى أن تغدو نموذجاً للتعايش القومي والديني والمذهبي.

إن منطقتنا تمر بمنعطف تاريخي فائق الأهمية والخطورة وتَعَقْدُ شعوبنا الآمالَ على أن تغدو قراراتُ قمتنا هذه حائلاً دونَ أيِّ انزلاقٍ نحو مخاطرِ العنفِ والتمزقِ والفتنِ، وإن تساهم في توجيه المسيرةِ نحو رحابِ الاستقرارِ والديمقراطيةِ والتنميةِ والرخاءِ والتعاونِ الأخوي.

فَعَسَى ألا نخيّبَ الرجاءَ وَعَسَى أن نحققَ الآمالَ.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

خطاب
فخامة دولة الرئيس نوري كامل المالكي
رئيس وزراء جمهورية العراق
في الجلسة الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

"واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا

واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا"

صدق الله العلي العظيم

السيد رئيسُ القمة العربية،

أصحابَ الجلالة والفخامة والسمو،

السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السيد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي،

السيدات والسادة الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أرحبَ بكم باسمي ونيابةً عن حكومة جمهورية العراق وشعبه في بلدكم الثاني - العراق - وهو يحتضنُ القمة العربية في دورتها العادية الثالثة والعشرين في بغداد، موطن العلم والحضارة، والخير والمحبة والسلام، التي تعزز بحضور الزعماء والقادة العرب.

إننا ننظر إلى انعقاد مؤتمر القمة العربية في هذا الظرف الحساس الذي تمر به أمتنا العربية، بأنه يمثل فرصةً تاريخيةً للوقوف على التطورات الكبيرة التي تمرُّ بها منطقتنا العربية وما تشهده من تحولاتٍ سياسية واجتماعية واقتصادية تستوجبُ منا جميعاً مراجعةً دقيقةً ومتأنيةً لسير الأحداث، والاتفاق على رؤيةٍ مشتركةٍ تضمنُ مصالحَ بلداننا وشعوبنا وأمنها واستقرارها، وتعزيزُ فرصَ التعاون في المجالات المختلفة.

إن القمة العربية التي تعقد اليوم في بغداد تمتاز بأهمية استثنائية في تاريخ الدول العربية وشعوبها، إنها خصوصية الزمان ورمزية المكان، فمن حيث الزمان، تعقد القمة العربية في مرحلة هي من أصعب المراحل التي تمر بها الدول العربية وأخطرها وأدقها في تاريخها الحديث، فالانتفاضات العربية لم تعد شأنًا داخليًا أو حتى إقليميًا منذ انطلاق شرارتها الأولى في تونس العزيزة على قلوبنا جميعاً وما أعقبها من انتفاضاتٍ، وما قد يحدث في دول أخرى.

أما رمزية المكان، فقد كان حلمًا مستحيلًا، أيها الأشقاء أن نلتقي بكم - هنا في بغداد - حتى قبل أقل من ثلاث سنواتٍ، حيث كانت بغدادُ مدينةَ أشباحٍ، مؤسساتها معطلةٌ وجامعاتها ومدارسُها مهجورةٌ ومساجدُها وكنائسُها مدمرةٌ وشوارعُها مقطعةٌ وأحيائها معزولةٌ ومستشفياتُها تغصُّ بالشهداء والجرحى.

ولم يكن حال باقي المحافظات بأحسن من بغداد، فقد أعلنت القاعدة والجماعات المسلحة المتطرفة عن قيام دولتهم اللا إسلامية وإماراتهم في عدد من المحافظات التي انقطعت صلتها بالعاصمة وباقي المحافظات. وبدأت القاعدة بتطبيق رؤيتها المتخلفة للدين الإسلامي الحنيف بتكفير المواطنين وفرض الأحكام الجائرة وجباية الضرائب وابتزاز مؤسسات الدولة وممارسة أعمال القتل والتجهير القسري .

لقد طوينا تلك الصفحة المظلمة بالهمة الوطنية العالية للعراقيين، من جميع مكوناتهم ومذاهبهم وطوائفهم الذين وقفوا وقفة رجل واحدٍ إلى جانب القوات والأجهزة الأمنية في التصدي للمنظمات الإرهابية والقضاء على شبكاتها التدميرية وإماراتها الشيطانية في ملحمة بطولية كان عنوانها - العراق أولاً - مستندين في ذلك إلى خلفية حضارية وإرث إنساني عظيم، ويتحركون بمشروع إستراتيجي وطني هو المصالحة الوطنية، التي كانت أقوى من السلاح في معركتنا مع الإرهاب، وهو مشروع تكاملي لن

نتوقف عن العمل به والاستمرار في تفعيله وتطويره، ولا ندعي أننا قد أنجزنا هذه المهمة الصعبة، لكننا وبكل تأكيد، قد قطعنا شوطاً مهماً في طريق تحقيق هذا الهدف السامي الذي أعلننا منذ البداية أنه قاربُ نجاة العراقيين.

وليس مبالغاً القول: إن نجاحنا في تجربة المصالحة الوطنية، يمكن أن يكون أنموذجاً يحتذى به في الدول العربية التي تعاني من أعمال العنف والصراع، مع إدراكنا بعدم إمكانية استنساخ التجارب، لكن الثابت والأكد لدينا هو أن المصالحة الوطنية هي إحدى أهم الخيارات التي لا يمكن الاستغناء عنها في معالجة الأزمات، فالخيارات الأمنية والعسكرية وحدها لن تزيد الأزمات إلا تعقيداً وتفاقماً، وإن نظرية حكم الحزب الواحد أو القومية الواحدة أو الطائفة الواحدة بالاعتماد على أجهزة الأمن والمخابرات قد سقطت نهائياً، وليس هناك ضمان لحرية الشعب ورفاهيته سوى الالتزام بالدستور والقانون .

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن العراق الذي تصدى لتنظيم القاعدة الإرهابي وعانى قبل الآخرين من فتنته الكبرى، يحذر ومن منطلق الحرص على أشقائه، من أن تتركب القاعدة والجماعات المسلحة موجة الانتفاضات العربية، كما ركبت موجة المطالب العادلة للشعب العراقي وشوحتها، حينها سيفاجأ المناضلون من أجل الحرية والتعددية والعدالة بأن الجماعات المتطرفة قد سرقت ربيعهم وأحلامهم وأمانهم، وشوّهت المبادئ الكبيرة التي كافحوا من أجلها كما شوّهت صورة الإسلام العظيم والقيم والمبادئ الوطنية، لقد سالت دماء غزيرة وعزيزة علينا تحت لافتة مقاومة الاحتلال، حتى بلغ عدد الشهداء من المدنيين الأبرياء عشرات الآلاف، وهم ليسوا قوات احتلال ولا متعاونين معها.

ومن هذه المفارقة الكبرى، فإن القاعدة وحلفاءها هم المتضررون الأكبر من صناعة الإنجاز التاريخي المتمثل بانسحاب القوات الأجنبية من العراق، بعد أن ثبت للجميع بأن خيار المفاوضات الذي اعتمدته حكومة الوحدة الوطنية بوصفه خياراً إستراتيجياً، كان

وراء عملية الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية، وهو ما يعدُّ إنجازاً لجميع العراقيين وليس لحزب أو طائفة أو قومية أو للحكومة فقط ، كما أن التنظيمات الإرهابية، كانت هي الخاسر الأول من تنفيذ عملية الانسحاب الذي أفقدها مبررات كانت تغطي بها على الجرائم والمجازر التي ارتكبتها بحق جميع أبناء الشعب العراقي بدوافع طائفية.

ومن خلفية معاناتنا القاسية من فتنة القاعدة والمتطرفين الذين جروا البلاد إلى استقطاب طائفي دفعنا بسببه أنهاراً من الدماء والدموع وحصدنا دماراً هائلاً في البنى التحتية، نحذر من أن ينتقل هذا الاستقطاب الطائفي إلى الدول العربية وعموم المنطقة الذي نعتقد جازمين أنه سيكون أخطر بكثير من جميع الصراعات والمحاور والاصطفافات القومية واليسارية التي عاشتها المنطقة على مدى العقود الماضية، وسوف نضع بلداننا بين خيارى الحرب الأهلية والتقسيم ونصنع أكثر من سراييفو وسربرنستا، وأكثر ما نخشاه هو أن تحصل القاعدة بعد هزيمتها في العراق على أوكار جديدة في الدول العربية التي شهدت تحولات مهمة وهي لا تزال في طور استكمال بناء مؤسسات الدولة السياسية والأمنية.

أيها الأشقاء الأعزاء،

قبل تحقيق هذين الإنجازين - القضاء على الفتنة الطائفية وانسحاب القوات الأجنبية - انتصرت أصابع العراقيين البنفسجية على السيارات المفخخة وفتاوى التكفير والقتل في خمس دورات انتخابية حين زحف النخبون من الشيوخ والرجال والنساء إلى صناديق الاقتراع ليصنعوا تاريخاً جديداً يليق بهم وبارثهم الحضاري العريق، وكانت كل دورة انتخابية ملحمة كبرى في مواجهة الذين يريدون العودة بالبلاد إلى عهود الظلام والاستبداد والدكتاتورية، ونجحنا في إقامة نظام ديمقراطي تعددي إتحادي يحتكم فيه الجميع إلى الدستور والقانون، وهي تجربة، لاشك في أنها تحتاج إلى مزيد من الوقت لترسيخها وتطويرها كما هي تجارب الشعوب في الدول المتقدمة، ولا ننكر

وجود مشكلاتٍ في تجربتنا الجديدة تبرز بين حينٍ وآخر، لكنّ القوى السياسية أثبتت قدرتها على حلها من خلال الحوار السلمي والاحتكام إلى الدستور، وقدمنا دليلاً قوياً على نجاحنا في عملية التداول السلمي للسلطة في ثلاث حكوماتٍ متعاقبة.

ونشعر بثقةٍ تامةٍ أن تجربتنا الصعبة في عملية بناء النظام الديمقراطي بعد عقود من الدكتاتورية تستحق الدراسة من الدول العربية الشقيقة التي تتشابه ظروفها ومشكلاتها وظروف العراق، مع تأكيدنا أن تجارب الشعوب لا يمكن استنساخها، إنما يستفاد منها حين تكون غنيةً ونابعةً من معاناةٍ طويلة.

إن الدول العربية مطالبةٌ اليوم بالاتفاق وقبل فوات الأوان على رؤيةٍ جديدةٍ للعلاقات فيما بينها بما يتناسب مع التحولات الكبيرة التي تشهدها المنطقة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية. وإن غياب مثل هذه الرؤية سيضعنا جميعاً أمام منعطفاتٍ حادةٍ يصعبُ على أية دولةٍ مهما كانت إمكانياتها أن تتعاطى بشكل منفرد مع هذه التحولات والمتغيرات المتشابكة.

إننا نريد ربيعاً حقيقياً ودائماً للشعوب العربية التي عانت طويلاً من الدكتاتورية والاستبداد وسياسات التهميش والإقصاء، كما ندعم بقوةٍ مطالبَ أشقائنا في جميع الدول العربية في الحرية والديمقراطية والعدالة دون أي تمييز لقوميةٍ أو مذهبٍ أو طائفةٍ وبعيداً عن سياسة الانتقائية في التعاطي مع قضية الحريات العامة، وهي سياسة نعتقد أنها ستلحقُ ضرراً فادحاً على المدى البعيد بدولنا وشعوبنا واستقرار المنطقة.

ويخشى العراقُ من محاولاتٍ عسكرية الانتفاضات العربية التي تخرجها من إطارها الصحيح وتضعها في الموقع الخطأ، فبدلاً من أن تكون الانتفاضة ظاهرةً مدنيةً حضاريةً تتناسب مع تطلعات وآمال شعوبنا، تتحول إلى صراعٍ عسكري بين جيوشٍ ومتظاهرين مطالبين بحقوقهم، تكون الشعوب هي الخاسر الأول فيها، وتؤدي إلى تعمق الخلافات السياسية بين الدول العربية.

وعلى هذا الأساس، فقد أعلننا منذ بداية اندلاع الأزمة في سورية أننا نرفضُ الخيارَ الأمني في التعاطي مع مطالبِ الشعب السوري في الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية حتى لا نرى قوافل الضحايا من السوريين، مدنيين وعسكريين، كما دعونا قوى المعارضة السورية والنظام إلى أن لا ينزلقا إلى الخيار العسكري، لأنه سيؤدي في نهاية المطاف إلى تفاقم الصراع وزج البلاد في أتون الحرب الأهلية، إن المسؤولية التاريخية والأخلاقية تحتم علينا جميعاً أن نعملَ على تطويق أعمال العنف ومحاصرة النار المشتعلة في سورية والضغط على طرفي الصراع وصولاً إلى الحوار الوطني الذي نعتقد أنه الخيار الأسلم لحل الأزمة السورية.

ومن خلال تجربتنا في العراق نرى أن خيار تزويد طرفي الصراع بالسلح، سيؤدي إلى حروب بالنيابة، إقليمية ودولية على الساحة السورية، كما أن هذا الخيار سيوفر الأرضية المناسبة للتدخل العسكري الأجنبي في سورية، ما يؤدي إلى انتهاك سيادة دولة عربية شقيقة، وهو ما عانى منه الشعب العراقي بسبب سياسات النظام الدكتاتوري.

ونقول بوضوح إننا لا نؤيد استدعاء القوات الدولية أو الإقليمية للتدخل العسكري في الشأن السوري أو غيره، لكننا في الوقت نفسه ندعم جميع الجهود التي من شأنها العمل على إيقاف العنف وإجراء الحوار الوطني بوصفه الاختيار الوحيد لحل الأزمة في سورية وباقي الدول العربية، كما ندعم بقوة جهود المبعوث المشترك السيد كوفي عنان لتطويق الأزمة وحلها سلمياً في الإطار الوطني.

ومن خلفية المعاناة الطويلة والقاسية للشعب العراقي بسبب الخيارات الأمنية والعسكرية التي اعتمدها النظام البائد في سياساته الداخلية والخارجية، ومن منطلق الحرص الشديد على مصلحة الشعب السوري الشقيق أولاً، فإننا نجدد الدعوة التي أعلنها في وقت سابق بأن الحوار بين الحكومة والمعارضة، هو الخيار الصحيح

لمعالجة الأزمة السورية على أن تجري المفاوضات تحت إشراف الجامعة العربية والأمم المتحدة لتشكيل حكومة وحدة وطنية تهئ لانتخابات حرة ونزيهة وشفافة في ظل دستور جديد للبلاد يضمن للشعب السوري حياة تتعم بالحرية والعدالة والديمقراطية وللدولة السورية الأمن والاستقرار.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن هوية العراق العربية والإسلامية ووحدته وسيادته وتنوعه الديني والمذهبي والقومي هي مصدر قوته وثرائه، وإن تمسك العراقيين من شتى انتماءاتهم بهويتهم الوطنية هو صمام الأمان في مواجهة التحديات الكبيرة التي تعرض لها العراق طيلة السنوات الماضية، كما أن المشاركة الواسعة في العملية السياسية عززت الوحدة الوطنية وأسهمت في بناء دولة المؤسسات التي تحتكم إلى الدستور والقانون، وإن الأنموذج العراقي يمكن أن يكون أساساً تعتمد عليه الدول العربية الشقيقة التي يتعدد فيها التنوع الديني والمذهبي والقومي في عملية بناء دولة المواطن وليس دولة الطائفة أو القومية.

إن النظام الديمقراطي في العراق هو الضمانة الأكيدة لبناء مؤسسات الدولة والمجتمع على أسس سليمة وعادلة بعيداً عن سياسات التهميش والإقصاء والتمييز التي عانى منها العراقيون على مدى العقود الماضية، كما أنه يشكل منطلقاً لإقامة علاقات متوازنة مع الدول الشقيقة والصديقة وبما يعزز فرص التطور والتنمية ويحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

ويجدد العراق دعوته لأشقائه للمشاركة في عملية البناء والإعمار وإلى حضور دبلوماسي فاعل لجميع الدول العربية واستئناف فتح البعثات الدبلوماسية العربية في بغداد، وتوسيع التعاون في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والعلمية بما يسهم في تعزيز التكامل بين الدول العربية وحماية مجتمعاتنا العربية من آفات الفقر والبطالة والتخلف.

إن الأمل يحدونا بأن يشكلَ حضورُ القادة العرب في بغدادَ بدايةَ عهدٍ جديدٍ في العلاقات بين العراق وأشقائه، والعلاقات العربية - العربية ، ونتطلع إلى طيّ صفحة الماضي وإزالة آثار سياسات النظام السابق التي أحدثت شرخاً في علاقات العراق مع محيطه العربي والإقليمي والدولي، والابتعاد نهائياً عن سياسات المحاور والاصطفافات التي ألحقت ضرراً فادحاً بالعراق والمنطقة مع حرصنا الشديد على التعاون مع أشقائنا في الجهود المبذولة لإعادة هيكليّة الجامعة العربية بما يحقق المصالح العليا لدولنا وشعوبنا وتفعيل دور الجامعة العربية، انطلاقاً من التزامنا بقرارات الجامعة العربية والإجماع العربي، واعتقادنا الراسخ بأنّ وحدة الموقف العربي هو السبيل الأمثل لمواجهة قضايانا المصيرية وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني التي نعتقد أننا اليوم بحاجة ماسة إلى وقفة عربية جادة وقوية للرد على الاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين الأبرياء في قطاع غزة وعموم الأراضي الفلسطينية واستمرارها في بناء المستوطنات، وقد أدى التعنت الصهيوني إلى إغلاق كل آفاق الحل لمشكلة فلسطين مما وضع المنطقة أمام كل الاحتمالات، ولن يبق الصمت ممكناً إلى ما لا نهاية له على تجاوز إسرائيل على الشعب الفلسطيني ومقدسات المسلمين والمسيحيين في القدس والأراضي الفلسطينية.

فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى عدم الإهمال والتسامح مع السياسة الإسرائيلية والتخلي عن سياسة الكيل بمكيالين، كما نؤكد أن رغبتنا في إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، ورغبتنا هذه لا معنى لها مع بقاء إسرائيل مدججة بالسلح النووي وتمردّها على كل القرارات الدولية، وحمائيتها رغم رفضها لعشرات القرارات الدولية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

انطلاقاً من رؤيتنا بأن الهدف الأساسي من انعقاد القمة العربية هو تنمية العلاقات بين الدول العربية وتوفير أفضل السبل لتطويرها، فإننا نرى ضرورة تفعيل العلاقات الاقتصادية بين بلداننا لتكون جسراً للتواصل بين رجال الأعمال وأصحاب الشركات

والمستثمرين بما يسهم في زيادة التبادل التجاري، وتبادل الخبرات، وتفعيل التواصل الشعبي من خلال المؤتمرات الأدبية والثقافية والنشاطات الرياضية والمؤسسات الشبابية والفنية مع المشاركة الفاعلة للمرأة العربية ومنظماتها ومؤسساتها، كما إننا مدعون للوقوف إلى جانب أية دولة تتعرض لأزمة سياسية أو اقتصادية أو أمنية دون المساس بسيادتها وان لا نكون بديلاً عن إرادة شعبها، وأن نعمل متضامنين في حل مشكلاتنا في إطار مؤسساتنا وعدم فتح الأبواب أمام الآخرين، لأن ذلك من شأنه أن يزيد في تعقيدها، فضلاً عن كونه يمثل مصادرة للإرادة العربية. وندعو أيضاً إلى بناء مؤسسات عربية جديدة تسهم إلى جانب المؤسسات القائمة في تنشيط الجامعة العربية وتفعيل دورها في المحافل الدولية بما يحقق المصلحة العليا للشعوب العربية.

نجدد ترحيبنا بكم أيها الأشقاء بين أهلكم، سائلين الله العزيز القدير أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير شعوبنا وبلداننا، انه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

خطاب
معالي الدكتور نبيل العربي
الأمين العام لجامعة الدول العربية
في الجلسة الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الرئيس السيد جلال طالباني
أصحاب السمو والفخامة أصحاب المعالي،
السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نعود اليوم إلى بغداد بعد غيابٍ طويل، نعود إلى العراق العاشر بأهله وبتاريخه العريق وبكنوز من التراث العربي والإسلامي يروي كل ركنٍ من أركانه درساً من دروس الحضارة الإنسانية تعكس ما قدمه شعب العراق للبشرية من إسهاماتٍ وإبداعاتٍ في شتى مجالات المعرفة.

فخامة الرئيس جلال طالباني

يسرني أن أهنئكم على توليكم رئاسة القمة العربية، وإنني لعلّى يقين بأن قمة بغداد تحت رئاستكم سيكون لها قيمة مضافة في تاريخ القمم العربية، وستضفي عليها خبرتكم وحكمتكم المعهودة أبعاداً جديدة تعزز مسيرة العمل العربي المشترك في هذه المرحلة المفصلية الحرجة والواعدة بمستقبل أفضل لشعوب المنطقة العربية ودولها.

كما أتوجه في هذه المناسبة بالشكر والتقدير إلى الشعب العراقي الشقيق على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، والشكر موصول لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة دولة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي، وأعضاء الحكومة، وأخص بالذكر زميلي وزير الخارجية الأخ هوشيار زيباري وطاقم اللجنة الوطنية العليا التي أشرفت على التحضير لهذه القمة وسهرت على حُسن إعدادها وتنظيمها بكل كفاءة واقتدار.

السيد الرئيس،

لقد استعاد الشعب العراقي حريته بعد معاناةٍ مريرة من الاستبداد ومن الاحتلال ومن حقبة عاصفة بالأحداث المؤلمة، وها هو العراق يعود ليتواصل مع أشقائه، مؤكداً على حضور هويته العربية المفتحة على الآخر، والمعتزة بتعدد مكوناتها العرقية والحضارية، ليستأنف دوره الإقليمي الهام في المنطقة العربية وفي العالم أجمع.

وتتعد القمة العربية اليوم برئاسة العراق، بعد أن كسبنا رهان انتظامها، قمة تتطلع إليها أنظار أبناء الوطن العربي بالأمل والرجاء والتمنيات بأن ترتقي إلى مستوى التحديات الضخمة، والتحويلات الكبرى التي تموج بها المنطقة العربية، قمة تُعيد روح التضامن والتصالح بين أعضائها وتُضمد الجراح.

السيد الرئيس،

لا أكون مغالياً إن قلت أن السنة الماضية شهدت بزوغ عهدٍ جديدٍ في عالمنا العربي، وحفلت هذه السنة بأحداث تاريخية غير مسبوقة، حيث اندلعت الانتفاضات والتظاهرات والثورات الشعبية المطالبة بالتغيير وإصلاح الأوضاع، ومجاعة العصر، وبناء الدولة الرشيدة التي تُحقق طموحات الشعوب في التغيير الديمقراطي، وفي العدالة الاجتماعية، وحفظ كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية؛ الأمر الذي يتطلب منا جميعاً الإنصات بكل اهتمامٍ ومسؤولية إلى صوت الشعوب العربية، وقراءة هذه التطورات بكل إمعان وتبصّر، واستشراف أفقها، آملين أن تتمكن قياداتنا ومؤسساتنا من تقديم الأجوبة الشافية والردود المقنعة على أسئلةٍ جوهرية وهى: إلى أين نتجه؟ وما هي الأهداف التي نرجو تحقيقها؟ وما هي الخطط التي نعتمدها لبناء الدولة التي تحقق للمواطن العربي الحياة الكريمة الآمنة، وتصل بأممتنا العربية إلى المكانة الجديرة بها على خريطة العالم المعاصر.

ولا يفوتني بهذه المناسبة توجيه الشكر للشعب الليبي على استضافة أعمال القمة الماضية في سرت عام 2010، مؤكداً على دعم الجامعة العربية لجهود المجلس الوطني الانتقالي برئاسة فخامة المستشار مصطفى عبد الجليل والحكومة الليبية للعبور الآمن بالثورة الليبية في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة نحو إقامة الدولة الليبية الديمقراطية التي ينعم فيها جميع الليبيين بالحرية والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص في التنمية والمشاركة السياسية.

أرحب بضيوفنا الكرام، الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون، والبروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، وممثل كل من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

السيد الرئيس،

أصحاب الفخامة والسمو والمعالي،

لقد رفعتُ إلى القمة تقريراً شاملاً عن نشاط الجامعة منذ أن توليتُ مسؤوليتها في شهر يوليو/ تموز الماضي، شرحتُ فيه بإسهاب نشاط الجامعة العربية في مواكبة التحولات الكبرى التي أطلقتها ثورات الربيع العربي، بدءاً من تونس إلى مصر، إلى ليبيا واليمن وصولاً إلى سورية، إن رياح التغيير التي اجتاحت بعض الدول العربية وإن كانت مساراتها الواعدة لا تزال مضطربة الخطى ومحفوفة بالمخاطر، إلا أنها بالتأكيد أصبحت أمراً محتوماً لا يمكن الرجوع عنه، وعلينا جميعاً تقع مسؤولية التعامل مع ما أفرزته من واقع جديد وتوجهات هامة مقصدها تحقيق تطلعات شعوب المنطقة في الحرية والتغيير والإصلاح وبناء دولة المؤسسات والحكم الرشيد.

وحتى لا أطيل، أقصر في كلمتي أمامكم بالتركيز على عددٍ من المحاور الهامة:

أولاً: تمر قضيتنا الأولى والكبرى القضية الفلسطينية حالياً بمرحلةٍ عصيبة، تتطلب وقفة جادة لتأكيد الدعم العربي الكامل بكافة أشكاله، والمساندة الواسعة للشعب الفلسطيني الصامد في وجه الاحتلال والعدوان والحصار.

فبالرغم من المكاسب السياسية الهامة التي حققتها القضية الفلسطينية خلال العام المنصرم، والاعتراف الدولي المتزايد بالدولة الفلسطينية المستقلة داخل حدود 1967، والذي يكاد يقترب من الإجماع العالمي، فإن إسرائيل ما تزال تتحدى الشرعية الدولية، وترفض الانصياع لقرارات الأمم المتحدة بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل، وحتى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967 ومن الأراضي التي مازالت محتلة في الجنوب اللبناني، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

كما تستمر إسرائيل في تنفيذ مخططاتها الاستيطاني للأراضي العربية المحتلة، والإمعان في سياسة طمس المعالم المسيحية والإسلامية للقدس، وتُكثّف الحفريات حول وتحت المسجد الأقصى المهدد بالانهيار من جراء هذه الأعمال.

ولا يجب في هذا السياق أن ننسى مأساة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين الذين أمضوا سنوات طويلة في سجون إسرائيل بما يخالف قواعد القانون الدولي الإنساني، وفي هذا الصدد، أحيي البطولة التي اتسم بها موقف المناضلة الفلسطينية هناء شلبي وأخواتها وإخوانها، وأدعو إلى تضافر الجهود الدولية لوضع حد لهذه المأساة الإنسانية.

يتوهم من يعتقد بأن الانشغال بتطورات ما يدور في دول الربيع العربي، كما يبدو عليه الوضع الآن، سيُنسبنا واجب الوقوف مع قضية فلسطين التي لم ولن تغيب أبداً عن أجندة العمل العربي المشترك الشعبي والرسمي والتي لا تزال تُشكل مفتاح السلام والاستقرار في هذه المنطقة، وهو ما يقتضي الالتزام بالتعهدات المالية المقررة لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية إضافة إلى توفير الدعم المالي العاجل لمساعدة القيادة الفلسطينية على الاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية إزاء ما تواجهه من استحقاقات وتهديدات إسرائيلية بقطع الموارد المالية عنها.

وفي ذات الوقت، أدعو إلى تكثيف الجهود من أجل الإسراع في تذليل ما تبقى من عقبات تحول دون تنفيذ بنود المصالحة الوطنية الفلسطينية التي تشكل حجر الزاوية لوحدة الصف الفلسطيني، والركيزة الأساسية لاستقطاب مزيدٍ من الدعم الدولي للقضية الفلسطينية العادلة.

ثانياً: نأتي إلى الأزمة السورية التي شغلت ولا تزال تشغل حيزاً كبيراً في التفكير والاهتمام في العالم العربي، فمنذ اندلاعها في 15 مارس/ آذار من العام الماضي، وعلى مدار عام كامل، بذلت الجامعة العربية جهوداً مُضنية لوقف نزيف الدماء ومنع انتهاكات حقوق الإنسان التي لا تزال ترتكب يومياً، ومنحت الحكومة السورية الفرصة تلو الأخرى للتجاوب مع المبادرة العربية لحل الأزمة، بما في ذلك تجربة إرسال المراقبين العرب، وناشدت الجامعة العربية الحكومة السورية مراراً وتكراراً تحمل مسؤولياتها لوقف جميع أعمال العنف والتحرك الجدي نحو الحوار مع المعارضة للاتفاق على تنفيذ الإصلاحات السياسية المطلوبة التي تحقق آمال وتطلعات الشعب السوري، ووضعت

الجامعة الأولوية القصوى لحماية المواطنين السوريين العزل والمحافظة على مقدرات الدولة السورية ووحدة أراضيها، وسلامة مكونات نسيجها الاجتماعي، وكذلك تجنبها مخاطر الفتن الأهلية والتدخل الأجنبي، وتم الالتجاء مؤخراً إلى الأمم المتحدة وفقاً لهذه الثوابت، إلا أنه وحتى هذه اللحظة وبكل أسف لم تصل الجهود العربية ولا الجهود الدولية المبذولة إلى مبتغائها.

غير أن بدء تعامل مجلس الأمن بانسجام بين أعضائه عقب إصدار بيانه الرئاسي الأسبوع الماضي لدعم مهمة السيد كوفي أنان المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية يُشكل تطوراً إيجابياً يجب البناء عليه، ولا تزال الجهود المكثفة والاتصالات والمشاورات مستمرة مع السيد كوفي أنان ومختلف الأطراف المعنية بما فيها المعارضة السورية من أجل كسر حالة الاستعصاء والخروج من هذا المأزق، ونرجو أن تكون موافقة الحكومة السورية على خطة النقاط الست التي قدمها السيد كوفي أنان مقترنة بالالتزام الجدي والتنفيذ الفوري والكامل لبنود تلك الخطة، حقناً للدماء وللبداء بالخروج من النفق المظلم لهذه الأزمة، وبما يحقق تطلعات الشعب السوري وطموحاته في الحرية والديمقراطية والتغيير.

وأؤكد في هذا الصدد على أن مبادرة حل الأزمة السورية ما تزال في يد السوريين، حكومة ومعارضة، وآمل أن تُعزز مساعي السيد كوفي أنان ونائبه الدكتور ناصر القدوة بتحريك عربي عملي وعاجل يدعم هذه المساعي، لعل ذلك يُساهم في إطفاء النيران المشتعلة في سورية، وفي التوصل إلى حلٍ يُنهي هذه الأزمة، ويُجنب سورية الشقيقة والعزيزة والمنطقة بأكملها من حولها مخاطر تردي الأوضاع، وعواقب الانزلاق نحو المجهول.

ثالثاً: كما تناولت في تقريرى أيضاً سيادة الرئيس جهود الجامعة العربية لدعم السلام والتنمية في السودان وفي جمهورية القمر، وفي تعبئة الجهود العربية والدولية لإعادة الاهتمام بالوضع المأساوي في الصومال، والدفع نحو إيجاد حل في إطار المصالحة الوطنية الصومالية، كذلك تطرقت إلى مسألة تعزيز مسار التعاون العربي مع التكتلات والمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وإلى ما حققته منظمات التعاون مع القوى الدولية البازغة، كالصين والهند وتركيا وغيرها.

رابعاً: إن تركيز الجامعة على معالجة الأزمات السياسية؛ لم يحد من جهودها في متابعة العمل العربي في شقه التنموي والاقتصادي والاجتماعي، والسهر على تنفيذ مشاريع التكامل بين الدول العربية في مجال النقل البرى والنقل البحري، والربط الكهربائي، وقضايا الأمن الغذائي والتشغيل وغيرها من المشروعات التي أقرتها كل من القمة التنموية في الكويت عام 2009 وشرم الشيخ عام 2011، والتحضيرات جارية للقمة التنموية الثالثة المقرر عقدها إنشاء الله بالرياض في بداية السنة المقبلة.

وعلىنا في ضوء ما تشهده المنطقة العربية من ثورات وحراك اجتماعي العمل على تعزيز مشاركة الشباب والمرأة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بوصفهم شركاء أساسيين في عملية التنمية. وعلىنا أيضاً الحفاظ على المكتسبات التي حققتها المرأة العربية في كافة المجالات، ولا شك في أن فوز السيدة اليمنية توكل كرمان بجائزة نوبل للسلام هو تقدير للمرأة العربية وللدور البارز الذي تقوم به في ترقية وتنمية المجتمعات العربية. وبهذه المناسبة أحيي السيدة توكل كرمان وأدعو لها باستمرار النجاح كمثال للمرأة العربية المناضلة والمشاركة بفاعلية في عملية التغيير والإصلاح.

إن اعتماد قمة بغداد ثلاث وثائق أساسية ذات أبعاد إستراتيجية في مجال الأمن المائي، وتنشيط السياحة العربية، والحد من مخاطر الكوارث، يُعطي دفعة قوية لتنشيط العمل الاقتصادي العربي الذي نعمل على جعله أحد الأولويات الأساسية في مهام الجامعة لكونه يمس عن قرب حياة المواطن العربي وهمومه اليومية في تحصيل العيش الكريم والانطلاق بحرية وإبداع للبناء والمشاركة بفعالية في صناعة حاضره ومستقبله.

خامساً: السيد الرئيس، يعتبر موضوع "جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها السلاح النووي" من الموضوعات الدائمة على أجندة الجامعة نظراً لارتباطها بالأمن العربي الجماعي، ولما يُمثله احتكار إسرائيل للسلاح النووي من خطورة بالغة على المنطقة وخلق في توازن القوى على المستوى الإقليمي، وزاد من تعقيد هذا الموضوع ما يثار من شكوك حول القدرات النووية الإيرانية وما يحمله هذا من مخاطر التصعيد والتهديد باحتمال اندلاع مواجهة عسكرية ستكون لها آثارٌ وخيمة على المنطقة برمتها.

ومن هنا أصبح من الضروري دراسة كافة الاحتمالات والتوقعات والتفكير في إعادة تقويم الموقف العربي حول هذا الموضوع، بما في ذلك التزامات الدول العربية على المستوى الدولي، وذلك في حالة استمرار سياسة التسويف والتعطيل لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من هذه الأسلحة الفتاكة، فالأمن العربي الجماعي لم يعد يتحمل قبول فرض سياسات الأمر الواقع، وزيادة اختلال توازن الأمن الإقليمي.

سادساً: وأخيراً، لا يفوتني في إطار هذا الاستعراض أن أشير إلى التحدي الكبير الذي يواجه الجامعة في المرحلة القادمة، وهو مسألة إصلاح وتطوير الجامعة

العربية والتي بدأت اللجنة المستقلة التي شكلت برئاسة معالي السيد الأخضر الإبراهيمي وزير خارجية الجزائر الأسبق، في النظر فيها من جميع جوانبها وأبعادها، ولا شك في أن الحاجة إلى الإصلاح الجذري والعاجل لهياكل الجامعة وأولوياتها وأساليب العمل أصبحت ملحة حتى يمنح العمل العربي المشترك فرصة النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة منه ليصبح إطاراً فاعلاً قادراً على تحقيق آمال الشعوب العربية وطموحاته.

وفي هذا الصدد، يهمني أن أشير إلى أن ميثاق جامعة الدول العربية لا يزال حتى هذه اللحظة يعكس مفهوم وفلسفة الجيل الأول من المنظمات الدولية الذي يمثل عهد عصبة الأمم، حيث بدأت صياغة ميثاق الجامعة عام 1944 أي قبل ما يقرب من عام من إبرام ميثاق الأمم المتحدة، وبناء عليه لا بد للجامعة من مواكبة المتغيرات والتطورات الدولية للارتقاء بإمكانياتها وتأهيلها للاضطلاع بالمسؤوليات الجديدة في عالم عربي متغير، وأنطلع إلى إصدار توجيه من هذه القمة للمضي في خطوات الإصلاح التي نرجو إلى إدخالها على هياكل الجامعة العربية وآليات عملها التي أشرت إليها في تقريرتي المقدم للقمة، والتي تتطلب توفير الإمكانيات البشرية والمالية، حتى يتسنى للجامعة الاضطلاع بالمتطلبات الجديدة التي يفرضها الواقع العربي الراهن، ومواكبة تحديات العصر كمنظمة إقليمية فاعلة ومتجددة، على غرار نظيراتها من المنظمات الإقليمية الأخرى.

وفي هذا السياق، يهمني التأكيد على إن إعادة النظر في الهيكل الوظيفي للأمانة العامة للجامعة ومراجعة مهام الإدارات والأجهزة التابعة لها لمنع الازدواجية ولتمكينها من تحسين الأداء والاضطلاع بمسؤوليات جديدة يشكل أولوية كبرى بالنسبة لي، كما أضحى من الملح إعادة النظر بالنظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي، والعمل مستمر حالياً لاستكمال التجهيزات الفنية

والبشرية اللازمة للبدء في تشغيل غرفة الأزمات التي ستقدم خدماتها لهذا المجلس ومختلف إدارات الأمانة العامة والدول الأعضاء، وفي إطار التطوير أيضاً لابد من إجراء مراجعة شاملة لجميع الاتفاقيات المعقودة في إطار الجامعة العربية وأجهزتها حتى يتسنى النظر في تحقيق الاستفادة المطلوبة من تلك الاتفاقيات قبل الدخول في اتفاقيات جديدة.

وأعود لأؤكد أن جهود الإصلاح يجب أن تتسم بالواقعية، فلا يمكن لأية عملية إصلاح أن تحقق كل أهدافها مرة واحدة. وينبغي هنا التذكير بحقيقة أساسية هي أنه لن يكتب النجاح لأي محاولة لإصلاح أجهزة الجامعة العربية ومؤسساتها ما لم تتوافر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء للقيام بعمل عربي مشترك حقيقي، وما لم تقتنع الدول العربية بأن التعاون فيما بينها من شأنه حماية مصالحها وتدعيم قدرتها على التعامل مع التحديات والمتطلبات التي يحملها حاضرنا ومستقبل العمل العربي.

وأخيراً السيد الرئيس

وفي هذا الإطار، سوف أعرض على مجلس الجامعة الوزاري القادم النتائج والتوصيات التي ستتوصل إليها اللجنة المستقلة مشفوعة باقتراحاتي لدراساتها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها حتى يمكن الشروع في تنفيذها في أقرب الآجال ووفقاً للأولويات التي تفرضها متطلبات الإصلاح والتطوير لهذه المنظمة العريقة، وإنني لعلّ ثقة بأن هذا الجهد سوف يحظى بتأييد هذه القمة ورعايتها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قائمة أسماء
القادة العرب ورؤساء وفود الدول العربية
المشاركين في القمة د.ع (23)

قائمة أسماء القادة العرب ورؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة د.ع (23)
مرتبة حسب الحروف الهجائية لأسماء الدول الأعضاء

- دولة الرئيس الدكتور عون شوكت الخصاونة.....رئيس الوزراء ووزير الدفاع -
المملكة الأردنية الهاشمية
- معالي الدكتور أنور محمد قرقاش.....وزير الدولة للشؤون الخارجية -
دولة الإمارات العربية المتحدة
- معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة.....وزير الخارجية - مملكة البحرين
- فخامة الرئيس محمد منصف المرزوقي.....رئيس الجمهورية التونسية
- سعادة السيد عبد القادر بن صالح.....رئيس مجلس الأمة -
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيلة.....رئيس جمهورية جيبوتي
- سعادة السفير أحمد عبد العزيز قطان.....المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية -
المملكة العربية السعودية
- فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير.....رئيس جمهورية السودان
- فخامة الرئيس شريف شيخ أحمد.....رئيس جمهورية الصومال
- فخامة الرئيس جلال طالباني.....رئيس جمهورية العراق
- سعادة السيد يحيى بن محفوظ المنذري.....رئيس مجلس الدولة - سلطنة عمان
- فخامة الرئيس محمود عباس.....رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
- سعادة السفير سيف مقدم البوعيينين.....المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية -
دولة قطر
- فخامة الرئيس إكليل ظنين.....رئيس جمهورية القمر المتحدة
- صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.....أمير دولة الكويت
- فخامة الرئيس العماد ميشال سليمان.....رئيس الجمهورية اللبنانية
- سعادة المستشار مصطفى محمد عبد الجليل.....رئيس المجلس الانتقالي الليبي - ليبيا
- معالي السيد محمد كامل عمرو.....وزير الخارجية - جمهورية مصر العربية
- معالي السيد سعد الدين العثماني.....وزير الشؤون الخارجية والتعاون -
المملكة المغربية
- معالي السيد حمادي ولد حمادي.....وزير الشؤون الخارجية والتعاون -
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
- معالي الدكتور أبو بكر عبد الله القربي.....وزير الخارجية - الجمهورية اليمنية